

سلسلة خبايا الزوايا ( ٣٩ )

# الدوحة المشتبكة

في

## خوابط دار السكة

لأبي الحسن علي بن يوسف الحكيم  
تحقيق

حسين مؤنس

مجلة المعهد المصري

للدراسات الإسلامية في مدريد

المجلد السادس

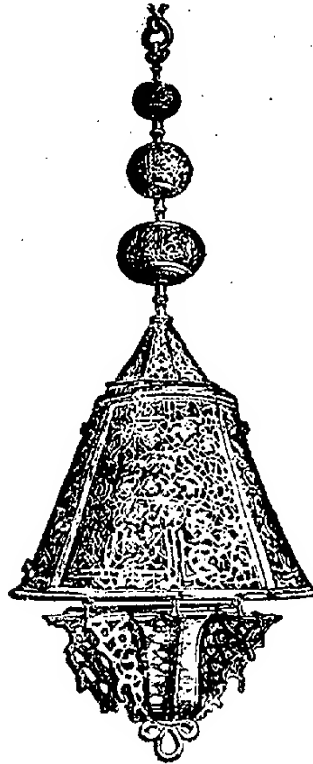
العدد ١-٢

١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م

الجمهورية العربية المتحدة ، وزارة التربية والتعليم المركزية ، الإدارة العامة للعلاقات الثقافية

---

صحيفة  
معهد الدراسات الإسلامية  
في مدريد





# صحيفة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد

يصدرها معهد الدراسات الإسلامية في مدريد  
رئيس التحرير : مدير معهد الدراسات الإسلامية في مدريد

تصدر عددان في العام في مجلد واحد

✱

الاشتراك السنوي :

١٠٠ قرشاً مصرياً أو ١٠ ليرات سورية

١٥٠ بيزيته إسبانية أو ٣ دولارات

✱

العنوان : معهد الدراسات الإسلامية ، ماتياس مونتيرو رقم ١٤ ، مدريد ، إسبانيا

طبع في مطبعة معهد الدراسات الإسلامية بمدرسة

١٣٧٨ — ١٩٥٨



## الدوحة المشتبكة

في

## ضوابط دار السكة

للأبي الحسن علي بن يوسف الحكيم

### مقدمة

١ — المخطوط

ترددت طويلاً قبل الإقدام على نشر هذا المخطوط ، فإن النشر على أصل  
وحيد تجربة قاسية حافلة بالمصاعب . ولكنني ، نظراً لأهمية الكتاب وما يضمنه  
من معلومات لا نجدوها في أى أصل آخر ، مضيت أبحث عن أصول أخرى ،  
فاتصلت بالقائمين على أقسام المخطوطات والعارفين بشئونها في الشرق والغرب  
راجياً عن البحث عن نسخ أخرى ، ففضلوا بالبحث والاستقصاء ، دون  
جدوى ، فلم يبق إلا الاعتماد على هذا الأصل الوحيد ، إذ وجدت أن إخراج  
الكتاب إلى النور أجدى من الانتظار زماناً قد يطول .

وليس بغريب ألا توجد من هذا الكتاب إلا نسخة واحدة ، فهو ليس  
مؤلفاً عاماً في الأدب أو التاريخ أو الفلسفة أو العلوم أو الرحلات ، وإنما هو  
رسالة خاصة كتبها رجل متخصص في شئون النقود وصناعاتها لنفسه وللعاملين  
عليها ، ومن ثم فلم يكن يعنى باستنساخه أو قراءته إلا نفر محدود جداً ، يزيد  
في قلته أن الذين يقرأون ويكتبون ممن يمارسون هذه الصنعة كانوا من القلة

بحيث يقتصر الاهتمام بمثل هذا الكتاب على أفراد قليلين جداً . ولا تحظى أمثال هذه الكتب عادة بعناية الوراقين وجماعة الكتب ، فلا تلبث نسخها القليلة أن تضيع .

ولهذا فإننى لم أر بأساً بتحمل متاعب نشره نظراً لما له من أهمية تاريخية علمية تتجلى من مجرد النظرة العابرة ، فإذا أخذنا في قراءته في إمعان وتدقيق تبيننا أنه كتاب فريد في نوعه حقاً . فليس بين أيدينا من المؤلفات عن أساليب العمل وقواعده ونظمه في دور سك العملة إلا رسالة صغيرة للمصور بن بقره الذهبي الكاملى عن الأسس العلمية لعمليات تخليص الذهب والفضة وسك العملة منها في دار الضرب المصرية ، وصفحات قليلة عن نظام دار الضرب في مصر أوردتها القلقشندي في صبح الأعشى ، وسنتكلم عنها بعد قليل ، وقد أفدت منها كثيراً في تحقيق المخطوط .

وقد حصل معهد مدريد على ذلك المخطوط ضمن مجموعة من المخطوطات اشتراها أخيراً من تركة المستشرق ليفي بروفنسال ، وهو أحد مخطوطين صغيرين في مجلد واحد . ويقع في ٤٣ ورقة من الحجم الصغير ( طول الورقة ٣٠ سم وعرضها ١٣ سم في كل صفحة ١٣ سطراً ، ومتوسط كلمات السطر عشر ) وهو مكتوب بخط مغربي حديث نوعاً واضح في معظم أجزاء الكتاب . والكتابة بالحبر الأسود فيما عدا بعض ألفاظ وعناوين بالحبر الأحمر . ولم يتبع النساخ قاعدة واحدة في استعمال اللون الأخير ، فهو يكتب به العنوان كله تارة ، وتارة يكتبه بالأسود ويضع الشكل بالأحمر ، وأحياناً لا هذا ولا ذاك ، وكذلك في سياق النص فهو يكتب بالأحمر حرف « و » أو « وحكى » أو لفظ « فصل » أو « ابن القطان » وهكذا .

وعناوين الأبواب والفصول كلها بالثلث المغربي وكذلك بعض مطالع الفقرات ، وإن كان النساخ لم يراع بدأها كلها من أول السطر .



وعنوان الكتاب هو « الدوحة المشتبكة فى ضوابط دار السكة » وهو لم يرد فى أول الكتاب ، إذ تنقصه ورقة واحدة ، ويبدأ النص الذى لدينا فى ورقة ٣ وهى تبدأ بعنوان هو : « الباب الثالث » من أبواب الكتاب ، فإذا كان نصف الصفحة الثانية من الورقة الضائعة قد استنفذه الجزء الناقص من فهرس الكتاب ، فإننا لم نفقد إلا صفحة ونصفاً هى فاتحته ، ومن أسف أنها ضاعت فربما كانت تضم معلومات نحن فى أشد الحاجة إليها بالنسبة لذلك الكتاب ومؤلفه .

وقد استكملت فهرس الكتاب من عناوين الفصول فى السياق ، ولهذا فإن النص المنشور يبدأ بالفهرس من أوله .

## ٢ — المؤلف

ولم يرد فى النص اسم مؤلف الكتاب ، ولكنى وجدت فى ورقة أضيفت إلى المخطوط عند تجليده عبارة كتبها السيد محمد عبد الحى الكتانى مالك الكتاب قبل أن يصير إلى الأستاذ بروفنسال كشف بها النقاب عن اسم المؤلف ، وهذا نصها : « ما كنت اتحفظ باسم مؤلف هذا الكتاب المسمى « بالدوحة المشتبكة فى ضوابط دار السكة » المشتمل هذا المجموع عليه حتى دخلت بجعد عام ١٣٣٧ فظفرت فيه بجزء من « المعيار » فى آخره : قال الشيخ الإمام أبو الحسن على بن يوسف الحكيم فى الباب السادس من كتابه الموسوم بالدوحة المشتبكة فى ضوابط دار السكة : كانت الدراهم التى يتعامل بها الناس على وجه . . . » فتحققت باسم مؤلفه . وهو كتاب حسن قليل الوجود . الآن فى ملك محمد بن عبد الحى الكتانى الإدريسي لطف الله به وبالمسلمين . ويستفاد من آخر فصل من الباب السادس منه أن جده على بن محمد الكومى الحكيم المديونى كان أمين وناظر دار السكة بفاس على عهد السلطان أبى يوسف

يعقوب بن عبد الحق المريني وذلك عام ٦٧٤ ، وأنه أقام فيها نحواً من خمسين سنة ، ثم لما عجز وليها غيره « إلى هنا تنتهى عبارة عبد الحى الكتانى . وقد أعاد جزءاً منها فى الجزء الأول من كتابه « التراتيب الإدارية والعمالات والمصانع والمتاجر والحالة العلمية التى كانت على عهد تأسيس المدينة الإسلامية فى المدينة المنورة العلية » ( فاس ١٣٤٦ ) ج ١ ص ٤٢٤ ، قال : « فى مكتبتنا كتاب نادر الوجود اسمه الدوحة المشتبكة فى ضوابط دار السكة لم أكن أعرف مؤلفه حتى ظفرت به فى مجموعة بأبى الجعد فى دخولى لها الثانى عام ١٣٣٧ بخط ابن أبى القاسم الرباطى شارح « العمل » فإذا هو الإمام أبو الحسن على بن يوسف الحكيم » ولا يتضح من هذه العبارة إن كان المراد أن الخطوط نفسه بخط ابن أبى القاسم الرباطى أو أن الإشارة هنا إلى كاتب المجموع الذى وجدته فى أبى الجعد .

ولم أجد أى معلومات عن المؤلف ، ورجعت إلى فقرة « المعيار المغرب » التى أشار إليها محمد عبد الحى الكتانى ، فلم أجد فيها إلا مجرد الاسم ، وكل ما استطعت استخراجاه أنه كان شيخاً فقيهاً علامة ينقل الشيوخ عنه ، وأن مؤلفه كان من بين ما رجع إليه الفقيه الجماعة أبو العباس أحمد بن يحيى بن محمد التلمسانى الونشريشى ، وهو حجة لا ينقل إلا عن الثقات . ويفهم من عبارة أوردها المؤلف فى ص ٣٥ أنه عاش فى العصر المرينى ، وأن جده على ابن محمد الكومى المديونى أقيم أميناً لدار السكة عام ٦٧٤/١٢٧٥-١٢٧٦ فى أيام أبى يوسف يعقوب بن عبد الحى المرينى خامس سلاطين بنى مرين ، وقام فيها خمسين سنة أى إلى سنة ٧٢٤/١٣٢٣-١٣٢٤ ثم تقدم بدله من « لا يغار على أعمالها » ولا نعلم كم من الزمن تولاهما هذا الذى « لا يغار على أعمالها » وربما كانت الإشارة إلى أكثر من واحد ، ولا نعلم أيضاً إن كان على بن محمد الكومى جد المؤلف المباشر أو أنه يقول « جدنا » على إطلاق ، وعلى أى الأحوال فالغالب أنه عاش وتولى أمانة دار السكة خلال النصف الثانى من

القرن الثامن الهجري ، الرابع عشر الميلادي . وعلى وجه التحديد في أيام السلطان أبي عنان فارس المتوكل بن أبي الحسن علي المريني ( ٧٤٩ / ١٣٦٥ — ١٣٧٥ / ٧٥٩ ) فقد ذكر المؤلف أبا عنان وأشفعه بقوله : « أطال الله أيامه ونصر أوليته وأعلامه » ( ص ١٨١ من الصحيفة ) وهي إشارة واضحة تحدد تاريخ تأليف الدوحة المشتبكة .

### ٣ — الكتاب

ويبدو من استعراض فصول الكتاب ودراسة محتواه أن مؤلفه أراد أن يؤلف كتاباً كاملاً عن موضوع الذهب والفضة وما يتخذ منهما من نقود ، وقد وفق فيما طلب ، فاستوفى الموضوع من كل جوانبه التي كان يتطلبها عصره فهو يتحدث عن الذهب والفضة من جميع النواحي : اللغوية والجغرافية والطبيعية والكيميائية ، ويأبى إلا أن يضيف فصلاً عن ذكرهما في الأدب ، ثم يدرس عمليات استخلاصهما دراسة معالج للصناعة بيده ، ثم ينتقل إلى سك النقود منهما وكيفية ذلك ونظام دار السكة وقوانينها . ويعقد بعد ذلك فصلاً للدرهم والدينار في المغرب يقدم له بكلام عظيم القيمة عن تاريخ النقود الإسلامية ، وفي هذا الجزء من كتابه يقدم لنا معلومات غاية في الأهمية عن العملة المغربية وأنواعها وأشكالها وأوزانها وقيمتها ، متحريراً الدقة فيما يورد من تقديرات ، مما يجعل هذا الجزء من كتابه ذا أهمية لا تقدر بالنسبة لهذه الناحية من النظم المغربية .

وابتداء من الفصل السابع يتناول المؤلف الموضوع من الناحية الفقهية فيوجز أهم ما في أبواب الزكاة والصرف والبيع والمعاملات في كتب الفقه متصلاً بالذهب والفضة ويختم الكتاب بالفصل العاشر الذي يديره على ما يحدثه المفسدون من غش في السكة ، ويورد في سياقه تفاصيل غاية في الفائدة عن أحوال العملة وما يلجأ إليه المفسدون لغشها تذكرنا بما ذكره المقرئ في رسالة « إغاثة الأمة بكشف الغمة » .

والمؤلف يتحدث في الفصول العملية من كتابه بلغة أهل الصناعة سواء فيما يتصل بمعالجة المعادن وتصفيتها وسبكها أو ما يتصل بسك العملة نفسها ، وهو يذكر المصطلحات مفسراً لها أحياناً وتاركاً إياها على حالها أحياناً أخرى .

والخلاصة أن أبا الحسن علي بن يوسف الحكيم الكومي يقدم لنا في كتابه ذلك دراسة شاملة لموضوع لا نجده إلا متفرقاً في كتب شتى . وهو يكتب ما يكتب عن معرفة أصيلة وإحاطة جديرة بالإعجاب . ولا غرابة في ذلك ، فهو خبير بالمعادن والصياغة والسكة وشؤونها من الناحيتين العلمية والعملية ، فقد كان جده أميناً لدارها خمسين سنة متولياً أمورها عن معرفة وعلم وقدرة ، وورث أولاده عنه هذه الخبرة ، ويكفي أن نستعرض قائمة الكتب التي رجع إليها المؤلف في عمل كتابه لتبين أنه كانت لديه خزانة عامرة بكل ما يتصل بالذهب والفضة والسكة من كل ناحية تخطر على البال ، بل لم تفته إشارات الجاحظ في « البيان والتبيين » و « الحيوان » إلى المعادن وكلامه الطويل عنها وعن النار وأنواعها وفضائلها ، حتى رسائل الخوارزمي اطلع عليها واستخرج ما فيها من فصول تدور حول الذهب والفضة أو الدرهم والدينار . هذا إلى توفيقه الناحية الفقهية حقها ، وحديثه فيها حديث الفقيه الضليع العارف بكل ما ورد بخصوص موضوعه في كتب البيوع ، على مذهب مالك خاصة .

وإذن فنحن أمام كتاب فريد في نوعه : كتاب صناعة عملية كتبه رجل مارس للعمل بيده ، لا مجرد عالم نظري ينقل ما يقال ؛ وكتاب نقود لا يقل في الأهمية بالنسبة للمغرب عن كتاب النقود للبلاذري وكتب « شذور العقود في ذكر النقود » و « الأكيال والأوزان الشرعية » و « إغاثة الأمة بكشف الغمة » للمقرئزي وكتاب « قطع المجادلة في ذكر المعاملة » للسيوطي و « تحرير الدرهم والمثقال والرطل والمكيال ، وبيان مقادير النقود المتداولة بمصر » لمصطفى الذهبي الشافعي وما يماثلها ؛ وكتاب فقه يقدم للقارئ خلاصة ما يحتاج إليه الإنسان من كتب الفقه المالكى خاصة فيما يتصل بالمعاملة بالذهب والفضة ، وكتاب طبيعة

وكيمياء يعرض ما يمس موضوعه منهما على صورة قريبة المتناول تغنى عن الرجوع إلى المطولات في هذه الأبواب ، هذا إلى إشارات أدبية ومعلومات تاريخية وملاحظات اجتماعية من الطراز الذى نجده فى كتب الحسبة وأحكام السوق .

وهذا وحده يبرر العناية الذى يتجشمه من يتصدى لنشره ، فإن كل فصل فيه يحتاج إلى طائفة من الأصول لمراجعته عليها وتوضيح ما استغلق من عباراته ، ويجد القارئ فى آخر الكتاب بياناً بما رجعنا إليه من الكتب ، وهو بيان طويل اقتضاه تنقل المؤلف من جانب إلى جانب حتى يستوفى موضوعه .

٤ — الناسخ

وكانت أعسر مشاكل هذا الكتاب مشكلة الناسخ الذى تولى كتابة النسخة التى وصلت إلينا . وقد تكررت الشكوى من الناسخين حتى أصبحت فقرة لا تخلو منها مقدمة ناشر ، ولكن ناسخنا فاق الجميع طراً حتى لا أظن أننى مررت بمخطوط يجمع كل أنواع أخطاء الناسخين كهذا ، فهو ينسى ويسقط ويهمل . ويجزف كيف شاء ؛ وإليك نماذج من تحريفاته الحيرة ، وقد كتبت الصواب بين أقواس : المعقولة (اليعقوبية) ، يوما (فيما) ، فارس (فلز) ، ومن الوجود (ومن إثميد جون) ، عبدون (عيسى) ، الجيلي (البجلي) ، العمر (القسرى) ، اليسوفية (اليوسفية) ، اول با طويل (أولها طويل) ، فضاظ (بصاص) ، النشار يزرد (بشار بن برد) ، برقوقان (مدقوقان) ، فليغسلها (فليعملها) ، فليجبربها (فليختبرها) ، المتالون (التأولون) ، المواكفية (المرابطية) ، اليهودية (الهودية) ، وغير ذلك كثير مما يدل على أنه كان رجالاً بسيطاً لا يفهم مما ينقل شيئاً . وقد حيرتني أخطاؤه ، فهى أحياناً مما يأتى من النقل ، وأخرى مما ينتج عن الاستملاء ، وثالثة مما ينتج عن عدم

التدقيق أو الإهمال أو غياب الذهن . هذا إلى العبارات التي أسقطها والكلمات التي أكلها ، والشعر الذي نثره وحرفه والمصطلحات التي شوها .

ومن الطريف أنه عندما فرغ من نسخ الكتاب لم يعن بأن يسجل اسمه ليذكره الناس من بعده ، بل انطلق يحمده الله ويتهلل إليه ويتوسل إلى الرسول صلوات الله عليه أن يشفع فيه ، وربما كان ذلك دليلاً على الكرب الذي لاقاه في نسخ هذا الكتاب .

ولست أجدني مع ذلك كله إلا شاكرًا له ، مقدراً للجهد الذي بذله في النسخ ، وهؤلاء النساخ في الغالب قوم مساكين يعلم الله شقاءهم في سبيل العيش ، وهم مكبون على الدفاتر ينقلون في صبر النملة كتباً لا يدرك الكثيرون منهم مما فيها شيئاً ، ولا ينالون بعد الشقاء من الأجر ما يعدل جزءاً يسيراً من العناء الذي تحملوه .

هـ — الأصول التي رجعنا إليها

فأما عن الفصول التي تتعلق بالفقه وتاريخ النقود الإسلامية والأدب والتاريخ العام فقد استطعت مراجعة مادتها على ما في الأصول المنشورة أو المخطوطة في هذه الأبواب وهي كثيرة والحمد لله ، ولم تكن هذه العملية يسيرة لأن النساخ صحف الكثير من أسماء المؤلفين الذين ذكرهم المؤلف ، ولأن المؤلف نقل في كثير من الأحيان دون أن يشير إلى الأصل ، واكتفى في بعض الأحيان بجزء من اسم الكتاب أو من اسم المؤلف ، ظناً منه أن هذه الاشارات تكفي للتعريف بالكتاب وصاحبه ، بل الصفحة التي نقل عنها ! وقد يسر الله التعرف على الكتب والمواضع في معظم الحالات ، وبقي القليل دون تعريف ، وسيجد القارئ ذلك في مواضعه .

وأما عما يتعلق بالكلام العام عن الذهب والفضة وما يتصل بالناحيتين الفيزية والكيميائية ، فقد استعنت بكل ما وقع لى من كتب المعدنين والنباتيين والطبيين والأطباء المسلمين ، ومن حسن الحظ أن مكتبة الأسكوريال تضم مجموعة طيبة منها ، وهى كتب كثيرة ذات قيمة كبرى قلما يتصدى لدراستها ونشرها علماؤنا ، إذ كل اهتمامهم موجه إلى كتب الأدب والتاريخ والرحلات وما إليها . وأول هذه الكتب « الجماهر فى معرفة الجواهر » لأبى الريحان البيرونى وهو مخطوط كبير جيد جمع فأوعى محفوظ تحت رقم ٩٠٥ بمكتبة الأسكوريال فيه فصل كبير من الذهب وآخر عن الفضة ، وقد أورد مؤلف « الدوحة » عنه نقولا كثيرة راجعتها على أصلها عند أبى الريحان . ومن أسف أننى لم أستطع الحصول على النسخة المطبوعة فى الهند من هذا الكتاب .

والثانى مخطوط نادر بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢١ كيمياء هو « كتاب كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية صنعة منصور بن بكرة الذهبى الكاملى » ألفه سنة ١١٣٥/١٧٢٢ وهو مخطوط صغير قيم يقع فى عشر ورقات . وهو من الكتب القليلة التى لدينا عن الصناعة العملية ، يشرح أساليب العمل فى دار الضرب المصرية خلال العصر التركى ، ويفصل العمليات الخاصة بتخليص الذهب والفضة وسك العملة وأوزانها . والمؤلف المصرى يختلف عن المغربى فى أنه كما يبدو من كتابه « معلم » عارف بصنعتة مقتصر عليها ، فى حين أن المغربى فقيه عالم إلى جانب المامه بالصناعة ، ومن هنا فإن كتاب الأول أدق وأوضح فيما يتصل بخطوات العمليات فى حين أن كتاب الثانى أشمل وأوسع أفقا . وقد كنت غرمت على أن أجعل كتاب منصور بن بكرة ذبلا على مخطوطتنا ، ثم رأيت الأوفق أن ينشر على حدة مقارنا بأمثاله إذا وجدت ، وبما أورده النويرى والقلقشندى خاصا بهذه الناحية فى موسوعتيهما . وقد تفضلت دار الكتب المصرية فصورت مخطوطتها وأهدتها إلى المعهد للاستعانة بها على نشر مخطوطنا ، ولا يسعنا إزاء هذا التفضل إلا أن نرجى

أصدق الشكر للسيد الأستاذين محمد حسين مدير الدار وفؤاد السيد رئيس قسم المخطوطات بها .

والثالث ما أورده القلقشندي في الجزء الثالث من صبح الأعشى ( ص ٤٣٦ - ٤٤٤ ) ، وهو الفصل الرابع من الباب الثالث من المقالة الثانية « في ذكر ترتيب أحوال الديار المصرية » وهو فصل حافل عظيم القيمة ككل ما أورده هذا العلامة الموسوعي ، وقد أفدت منه أكبر الفائدة سواء في مقارنة عمليات الصناعة أو أنواع النقود وأوزانها .

وهناك مرجع رابع لا يقل قيمة عن هذه كلها ، وهو كتاب النقود العربية وعلم النميات للأب أنستاس ماري الكرملي وهو كتاب شامل جمع فيه هذا الراهب البغدادي فصول النقود عن البلاذري والمقرئزي وابن خلدون والقلقشندي ومصطفى الذهبي وعلى مبارك وأضاف إليها تعليقات ضافية وفهارس وافية عظيمة القيمة ، وقد اعتمدت على النصوص التي أوردها لهؤلاء المؤلفين ، وجعلت لذلك إشارات يجدها القارئ بعد هذا التقديم .

ويتم هذا السرد للمراجع الرئيسية العربية كتابان رئيسيان لا يستغنى عن الرجوع إليهما أحد من المشتغلين بالنميات وما يتصل بها ، الأول « إغاثة الأمة بكشف الغمة » للمقرئزي الذي قام على نشره الدكتوران محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال وأخرجاه في أحسن صورة يتطلبها البحث العلمي ، وقد تفضل الدكتور الشيال فأهدانا نسخة من ذلك الكتاب كانت عمدتنا في هذا العمل ؛ والثاني كتاب حديث نشره الأستاذ عبد الرحمن فهمي الأمين المساعد بمتحف الفن الإسلامي موضوعه « صنع السكة » ( مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٧ ) نشر فيه مجموعة صنع السكة المحفوظة بالمتحف الإسلامي بالقاهرة محققة تحقيقاً مشكوراً ، وقدم لها بمقدمة غاية في الأهمية عن السكة وعيارها وأوزانها وكل ما يتصل بذلك .



أما عن الأبحاث والمؤلفات غير العربية في موضوع النميات فهي كثيرة وقيمتها العلمية في غير حاجة إلى بيان ، ويجد القارئ بها سرداً فيما يلي من هذا الكتاب . ورأيت أن أذيل النص بجامع مفردات لما صادفني في الكتاب من ألفاظ وعبارات اصطلاحية ، وقد بينت معاني معظمها في التعليقات فاكتفيت بالإشارة إلى مواضعها ، وشرحت الباقي منها .

وقد اطلع صديقي الدكتور فرناندو دى لاجرانخا الأستاذ المساعد بكلية الآداب بجامعة مدريد على الكتاب أثناء طبعه ، وتبين أهميته ، فاستقر رأيه على نقله إلى اللغة الأسبانية ، وقطع في الترجمة شوطاً طيباً . وقد بدت له أثناء الترجمة آراء في قراءة بعض الألفاظ الاصطلاحية ، وهي آراء جيدة جدرة بأن يقف عليها قارئ هذا النص ، وقد أثبتتها كلها في مواضعها من جامع المفردات ، وأنا مدين له بالشكر على ذلك .

وقد احتجت في تحقيق القسم العملي من الكتاب إلى مراجعة كل ما نشره الباحثون من دراسات عن صناعات المعادن والذهب في المغرب في مجلات مثل Hespéris و Bulletin Economique de Maroc وغيرها ، وتفضل زميلي الدكتور أحمد مختار العبادي بمعاونتي في تصوير ما عنى على العثور عليه من نسخها فله منى أصدق الشكر .

وقد أفدت الكثير من ملاحظات زميلي الدكتور محمود على مكى فيما يتصل بالجانبين الأدبي والفقهى . فقد راجع النص معي وأعاننى برأيه وعلمه في مواضع كثيرة ، ثم تفضل فوقف على طبع الفهرس وجامع المفردات ، ولا يفى الكلام بحقه من الشكر .

والله ينفع بهذا الجهد ، وهو المستعان سبحانه .

## الرموز المستعملة للمراجع الكثيرة الورود في التعليقات

- أنستاس ، نقود = النقود العربية وعلم النميات ، القاهرة ١٩٣٩
- البلاذرى ، نقود = كتاب النقود لأحمد بن يحيى بن جابر البغدادي الشهير بالبلاذرى ، طبعة الأب أنستاس في كتابه «النقود العربية وعلم النميات» ، (القاهرة ١٩٣٩) من ص ٩ إلى ص ١٨
- ابن بعره ، كشف = كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية ، تأليف منصور بن بعره الذهبي الكاملى ، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢١ كيمياء .
- البيرونى ، جواهر = الجواهر في معرفة الجواهر ، مخطوطة بمكتبة الاسكوريال رقم ٩٠٥
- التيفاشى ، منافع الأحجار . مخطوط بمكتبة معهد الدراسات الاسلامية بمديره وهو جزء من موسوعة أحمد بن يوسف التيفاشى (١١٨٤/٥٨٠ - ١٢٥٣/٦٥١) المعروفة باسم فصل الخطاب في مدارك الحواس الخمس لأولى الألباب .
- الذهبي ، تحرير = تحرير الدرهم والمثقال والرطل والمكيال وبيان مقدار النقود المتداولة بمصر تأليف مصطفى الذهبي الشافعى . طبعة أنستاس الكرملى في كتابه الأنف الذكر ، ص ٧٥ - ٨٦
- على مبارك ، لمحة = لمحة في تاريخ النقود . أوردتها أنستاس الكرملى في كتابه المذكور ص ٨٧ - ١٠٩
- المقرئى ، إغاثة = إغاثة الأمة بكشف الغمة ، بتحقيق الدكتورين محمد مصطفى زيادة وجمال الشيال ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٥٧

المقریزی ، شذور = کتاب شذور العقود فی ذکر النقود ؛ وترجمة سيلفستر  
دی ساسی لهذا الكتاب بعنوان : *Traité de la Monnaie Musulmane* وقد  
رجعت إلى نصه كما نشره أنستاس الكرملي في الكتاب الآنف الذکر ص  
٢١ — ٧٣

المقریزی ، أوزان = کتاب الأوزان والأکیال الشرعية ، طبعة  
تيخسن Tychsen .

المقریزی ، خطط = المواعظ والاعتبار فی ذکر الخطط والآثار . بولاق  
١٢٧٠ — ١٩٣٥

Bleibtreu, L, C, *Handbuch = Handbuch der Münz, Mass-und Gewichtskunde*. Stuttgart 1863.

Casanova, P, *Denéaux = Denéaux Arabes, Mélanges offerts à Mr. Gustave Schlumberger*. Paris 1924.

Decourdemanche, J. A., *Étude = Étude métrologique et numismatique sur les misqals et les dirhems arabes*. *Revue Numismatique* 4 XII (1908).

Hinz, Walther, *Masse... = Islamische Masse und Gewichte* (Leiden, E. J. Brill) 1955.

Lavoix, Henri, *Catalogue = Catalogue des Monnaies Musulmanes de la Bibliothèque Nationale*. Paris 1891.

Sauvaire, H; *Matériaux = Matériaux pour servir à l'histoire de la numismatique et de la métrologie musulmanes* (Extrait du *Journal Asiatique*, 7<sup>ème</sup> Serie, t. XIV, XV, XVIII, XIX, 1879). 2 volumes, Paris 1885.

Von Bergmann, E, *Münzreform = Die Nominale der Münzreform des Chalifen Abdulmelik*, *Sitzungsberichte der Philos. — hist. Classe der keiserl. Akademie d. Wissinschaften*, 65. Band, Jahr 1870, Wien 1870.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[ ..... (١) ]

### [ ٢ ب ] الباب الأول

في إحسان الله بهما على نوع الإنسان ، وجعلهما وسيلة لنفعه ومأربه المباح كيف كان .

### الباب الثاني

في أسمائهما بجميع اللغات ، وما يختص بجنسهما من النعوت [ ٣ ا ] والصفات .

### الباب الثالث

حيث معادنيهما وكيفية توليدهما فيه واستخراجهما وتخليصهما ومنفعة كل منهما حتى استوفيهما (٢) .

### الباب الرابع

في مقدار ما ينظم (٣) فيهما من نفيس الأحجار مع بقاء بهجة الصنعة من غير نقص لذلك ولا نثار .

### الباب الخامس

في أول من ضرب الدينار والدرهم وأقام أماكن طبعها وضوابط سكتها وتنمية فايدتها وما يحذر من الخلل عند قبضها ودفعها .

(١) سقطت من الكتاب ، كما ذكرنا في المقدمة ، وزقتان ، وما لدينا منه يبدأ من ورقة ٣ وتبدأ بجزء من فهرس الكتاب كما أورده المؤلف بعد الفاتحة . وقد أكلت الفهرس من عناوين الفصول كما أثبتتها المؤلف في النص ، وجعلت رقم الصفحة [ ٢ ب ] .  
(٢) في عنوان هذا الفصل في المتن ، وردت : حتى استوفيت .  
(٣) في عنوان هذا الفصل في المتن ، وردت : في معرفة ما ينتظم فيها . . .

## الباب السادس

فى مقدار الدينار والدرهم الخاصين بنا وسبب ضرب هذه الدراهم اليعقوبية<sup>(١)</sup>  
بهذا الوزن فى مغربنا .

## الباب السابع

فى التعامل بهما صرفاً ومراطة وتحذير الربا فى ذلك رداً كان أو تقاضياً  
أو مبادلة<sup>(٢)</sup> .

## الباب الثامن

ما يجوز استعماله منهما للحلى والقنية وغير ذلك ويبيع [ ٣ ب ] المصحف والخاتم  
الحلاة بهما وتسويغهما للمالك .

## الباب التاسع

فما وعد الله سبحانه من الثواب لمنفقهما ، وأعد من العقاب لكانزهما ومقدار  
ما يجب أخذه من مصوغهما ومعادنهما وركازهما .

## الباب العاشر

فى تسمية ما يحدثه المفسدون فى غش السكة وقرضها ، وماذا يجب من  
العقوبة على من ركب هذه المحظورات أو بعضها .

(١) فى الأصل : المعقولة . وهى غلطة املاء كما يتضح من عنوان نفس الباب فى المتن .

(٢) فى عنوان الفصل : مراطة ، وهو أصح .

## الباب الأول

في إحسان الله بهما على نوع الانسان ، وجعلهما وسيلة  
لنفعه ومأربه المباح كيف كان

من كلام الإمام أبي عبد الله محمد بن فخر الدين الخطيب رضي الله عنه  
في تفسير قوله تعالى : ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ  
الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ، ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ  
الدُّنْيَا ، وَاللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنُ الْمَآبِ ﴾ <sup>(١)</sup> قال في الذهب والفضة : « إنيهما كانا  
محبوبين لأنهما جُعِلَا ثَمَنٌ <sup>(٢)</sup> جميع الأشياء ، فمالكهما كالملك لجميع الأشياء ،  
وصفة المالكية <sup>(٣)</sup> هي القدرة ، والقدرة صفة الكمال ، والكمال محبوب لذاته ،  
ولما كان الذهب والفضة أكمل الوسائل إلى تحصيل هذا الكمال الذي هو محبوب  
لذاته ، وما لا يوجد المحبوب إلا به ، فهو محبوب ، لا جَرَمَ كانا محبوبين »  
ولما عَدَّ الله سبحانه السبعة <sup>(٤)</sup> التي زُيِّنَ حبها قال ﴿ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ،  
ومعلوم أن متاعها إنما خلق ليستمتع به ، والاستمتاع بالدنيا <sup>(٥)</sup> على وجوه .  
منها أن ينفرد به من خصه الله تعالى بهذه النعم ، فيكون مذموماً [ ومنها  
أن يترك الانتفاع به مع الحاجة إليه ، فيكون أيضاً مذموماً ] ومنها أن ينتفع

(١) آل عمران ١٤

(٢) الأصل : من ، والتصويب من تفسير الفخر الرازي ، طبعة المطبعة الحسينية بالقاهرة ( بدون

تاريخ ) ج ٢ ص ٤١١

(٣) الأصل : الملكية ، والتصويب عن : تفسير الفخر الرازي (٢/٤١١) .

(٤) هي الواردة في الآية الكريمة المذكورة آنفاً ، وقد فصل الفخر الرازي الكلام فيها واحدة

واحدة . والمؤلف هنا ينقل عنه حرفياً .

(٥) في الأصل : « والاستمتاع بمشابة على وجوه » وقد صوبها الناسخ أو المراجع في الهامش

في مقابل السطر على النحو الوارد أعلاه .

به في وجهه المباح من غير أن يتوصل به إلى الآخرة ، وذلك لا ممدوح ولا مذموم ، ومنها أن ينتفع به على وجه يتوصل به إلى مصالح الآخرة ، وذلك هو الممدوح<sup>(١)</sup> .

والانتفاع بهذه الشهوات وسائل إلى منافع الآخرة ، والله تعالى قد ندب إليها ، [ فكان مزيناً لها ، وإنما قلنا إن الانتفاع بها وسائل إلى ثواب الآخرة لوجوه ] فإنه قد يُتصدق بها ويُتقوى بها على طاعة الله تعالى . وإذا انتفع بها وعُلم أن تلك المنافع [ إنما تيسرت بتخليق ] الله [ تعالى ] وإعانتته ، صار ذلك سبباً لاشتغال العبد بالشكر العظيم<sup>(٢)</sup> . والقادر [ ٤ ب ] على التمتع بهذه اللذات إذا تركها واشتغل بالعبادة ، وتحمل ما فيها من المشقة كان أكثر ثواباً . فثبت بذلك أن الانتفاع بهذه الطيبات وسائل إلى ثواب الآخرة .

وبيان آخر : أن من آتاه الله الدنيا كان الواجب أن يصرفها فيما يكون [ حسن ] لمآبه ، ويتوصل به إلى سعادة الآخرة .

وورد في الخبر على ما نقله بعض المذكرين أنه لما وقع من نبينا آدم عليه السلام ما وقع هجره كل شيء إلا شجرة العود فإنها آوته ، وبكى عليه كل شيء في الجنة إلا الذهب والفضة ، فأوحى الله إليهما : مالكما لم تبكيا على محب طرده محبوبه ؟ فقالا : إلهنا ، إنا لا نبكي على محب عصي محبوبه ! فقال الله تعالى لهما : وعزتي وجلالي لأعزنكما ولأجعلنكما قيمة كل شيء ، ولأجعلن أولاد آدم خداماً لكما . وأوحى الله إلى شجرة العود : مالك آويت

(١) الكلام هنا منقول بالحرف تقريباً من تفسير الرازي ( ٤١١/٢ ) وقد أضفت ما أسقطه

المؤلف .

(٢) الكلام هنا أيضاً منقول من تفسير الفخر الرازي من موضع آخر ( ٤٠٩/٢ ) مع اختصار ،

وقد أتيت بالناقص بين أقواس ، ويحسن أن يراجع القارئ عبارة الفخر الرازي كاملة في الموضع المشار إليه .

محباً طرده محبوبه ؟ فقالت : إلهي ، رحمة مني لديه<sup>(١)</sup> ! فقال : وعزتي وجلالي لأعذبك في الدنيا بالنار ، فلا يُنتَفَع بك [ ١٥ ] إلا بعد إحراقك لايوائك من<sup>(٢)</sup> عصي في جوار مولاه .

وروى أبو نعيم في « حليته »<sup>(٣)</sup> أنه سئل وهب بن منبه رضي الله [ عنه ] عن الدنانير والدرهم ، فقال : الدنانير والدرهم خواتم رب العالمين في الأرض لمعاش بني آدم ، لا تؤكل ولا تشرب ، فإن ذهبت بخاتم رب العالمين قضيت حاجتك<sup>(٤)</sup> .

وجامع الذهب والفضة من وجهه ومنفقها في وجهه من حمة الإسلام . قال بعض الشيوخ : حمة الإسلام خمس : حمة باللسان ، وحمة بالبنان ، وحمة بالجنان ، وحمة بالجمان . أما الحمة باللسان فهم الخلفاء والملوك أصحاب السلاح ، يذبون عن الدين ويقمعون المفسدين ؛ وأما الحمة باللسان فهم العلماء [ ]<sup>(٥)</sup> ويقولون هذا حلال فخذوه ، وهذا حرام فاتركوه ؛ وأما الحمة بالبنان فهم القضاة والموثقون ، يسجلون الأحكام ويحصنون الدماء والأموال ليطمأن كل إنسان ما حازه بمحله ؛ وأما الحمة بالجنان ، فالجنان من أسماء القلب ، وهم الصالحون القائمون الداعون لربهم طول الليالي بصلاح الأحوال [ ٥ ب ] ؛ وأما الحمة بالجمان [ فالجمان ثرى ]<sup>(٦)</sup> الفضة . فجامعه من وجهه ومنفقه في وجهه يُعد من حمة الإسلام ، لأن الناس ينتفعون به عند الحاجة والسؤال . وقد نظمها الشاعر فقال :

(١) كذا والأصح هنا : رحمة مني له .

(٢) الأصل : لأويتك ، والصحيح ما أثبتناه .

(٣) المراد هنا حلية الأولياء وطبقات الأصفياء للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني

المتوفى ١٠١٢/٤٣٠ وقد نشر في القاهرة في عشرة مجلدات ابتداء من سنة ١٩٣٢

(٤) أنظر حلية الأولياء ، ج ٤ ص ٥٣ . وقد جاء فيها : خواتم رب العالمين .

(٥) لم يترك الناسخ بياضاً هنا ، وقد وضعت القوسين إذ أنه من الواضح أن هنا كلاماً ناقصاً .

(٦) من معاني الجمال الواردة في اللسان : حب يتخذ من الفضة . فربما كان هذا هو المقصود هنا .



إذا شئت أن تبكي فقيدا من الورى      وتندبه بعد النبي المكرم  
 فشاهر سيف للعدو مُصمم      يسد به في كل ثغر مُثلم  
 وحامل علم ناصح متواضع      حريص على التعليم للمتعلم  
 وحاكم عدل بالشرعة قائم      يجيب بحكم الله لا بالتحكم  
 وقائم ليل خاشع مُتهجد      له في الطوى ما ليس للمتخشع  
 وجامع أموال ضخم عريضة      يجود بها فضلا على كل مسلم  
 هم خمسة يُبكي عليهم ، وغيرهم      إلى حيث التقت رَحَلها أم قشع

[١٦] وقال بعض الحكماء : الذهب والفضة يوديان<sup>(١)</sup> العجزان ويؤتيان الكسلان ، وبهما يصلح الملك وينتظم السلك ؛ فلا سلطان إلا برجال ، ولا رجال إلا بمال ، ولا مال إلا برعية ، ولا رعية إلا بعدل ، ولا عدل إلا بسلطان . وحكى الأدباء في علو مرتبة الذهب والفضة كثيرا [ يشهد ] بصحة ما قاله الرئيس أبو نصر بن هبة الله<sup>(٢)</sup> في المفاخرة بين الدينار والدرهم وتحاكمهما للسيف ، قال في فصل منه : « أنا الملكُ فلا أساجل والسيد فلا أطاول ، والغالبُ فلا أقهر ، والمعروفُ فلا أنكر ، والمقدم على كل شيء ، والمحجبُ إلى كل عاقل ، والمكرم المصون ، والعزيز الذي لا يهون . خيري واصل ، ونفعي حاصل ، أنفي العدم ، وأخول النعم ، وأقيم سوق اللذات ، وأقرب البعيد من الطيبات . وجهي عتيق ونسبي عريق . إسمي الفرج ، وكنيتي أبو السرور . ولا يبلى جدتي تقادم الدهور » إلى غير ذلك من فضوله ، وفي هذا مقنع لمن تأمله وتدبره .

(١) كذا في الأصل ، وربما كانت صحتها : يوريان أو يقدمان .

(٢) كذا في الأصل ، والأغلب أنه تصحيف لاسم أبي القاسم هبة الله بن سلامة (أو سلام بن نصر بن علي المتوفى ١٠١٩/٤١٠)

## الباب الثاني

في أسمائها بجميع اللغات [٦ ب]  
وما يختص بجنسها من النعوت والصفات

قال صاحب « الجواهر في أصناف الجواهر »<sup>(١)</sup> : الذهب بالعربية هو النضار ، ويقال لما استغنى عنه — بخلوصه — عن الاذابة : العقيان<sup>(٢)</sup> . وبالسرانية ذهباً ؛ وبالهندية سورن<sup>(٣)</sup> ؛ وبالتركية آلتون<sup>(٤)</sup> ؛ وبالفارسية : زر<sup>(٥)</sup> . والتبر يقع على الذهب والفضة كما هو قبل أن يستعمل . ومنهم من يوقع التبر على جميع الجواهر الذائبة قبل استعمالها ، إلا أنه بالذهب أعرف منه بالفضة وغيرها<sup>(٦)</sup> .

وقيل : سُمي هذا الجسم بالذهب لأنه يسرع بالذهاب وينطىء بالاياب إلى الأصحاب . وقيل سمي به لأن من رآه في المعدن يذهب لبه وييهت ويكاد

(١) كتاب الجواهر في معرفة الجواهر لأبي الريحان البيروني المتوفى ١٠٤٨/٤٤٠ ، وتوجد منه نسخة جيدة في مكتبة الاسكوريال برقم ٩٠٥ ورجعت أيضاً إلى النسخة المطبوعة في حيدباد (١٣٥٥) بعناية الدكتور سالم الكرنكوى الألماني (كذا) . وأنا مدين بالشكر للسيد قاسم الرجب صاحب مكتبة المثني فقد تفضل بموافائي بالنسخة أثناء الطبع .

(٢) الأصل : لم أستغنى عنه بخلوصه الأذابة . وفي الجواهر : ورقة ١٢٣٨ : « لما استغنى منه بخلوصه عن الأذابة » وفي اللسان : « والعقيان ذهب ينبت نباتاً ، وليس مما يستذاب ويحصل من الحجارة ، وقيل هو الذهب الخالص . وفي حديث علي : لو أراد الله أن يفتح عليهم معادن العقيان ، قيل : هو الذهب الخالص ، وقيل هو ما ينبت نباتاً ، والألف والتون زائدتان » . وقد قومت النص بما يتفق مع المعنى الوارد في اللسان ٣١٣/٢٠ وقارن نص الجواهر المطبوع ص ٢٣٦ وما بعدها .

(٣) الأصل : سورز والتصويب من الجواهر ١٢٣٨ .

(٤) الأصل : الترن والتصويب من نفس المرجع .

(٥) الأصل : رزق وهو خطأ .

(٦) إليك نص الجواهر (١٢٣٨) الذي نقل عنه المؤلف : هو بالرومية خروصون (xpoσoc-oσ) وبالسرانية ذهباً ، وبالهندية سورن وبالتركية ألطن وبالفارسية زر ، وبالعربية ، بعد الذهب ، النضار . . . والتبر يقع على الذهب والفضة كما هما قبل أن يستعملا في عمل ، وفيهم من يدخل فيه النحاس . . . الخ . وانظر مادة تبر في لسان العرب وتاج العروس .

عقله يذهب . ويقال : رجل ذاهب إذا أصابه ذلك ، وقيل لأحد الحكماء<sup>(١)</sup> لم اصفر الذهب ؟ فقال : لكثرة اعدائه فهو يفرق<sup>(٢)</sup> منهم .  
 وفي ديوان اللغة : العسجد هو الذهب . ومن أسمائه الزخرف ، وهو في الأصل ما زين من القول حتى باح<sup>(٣)</sup> في معرض الصدق . ثم نقل إلى التزييق والتزيين في صناعة التصوير ، ومنه نقل إلى الذهب ، قال الله تعالى : ﴿أَوْ يَكُونُ لَكَ بَيْتٌ مِنْ زَخْرَفٍ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٧ ] أى مزين منقوش بالذهب .  
 ثم إن من الذهب ما يصفى بالنار ، إما بالاذابة وحدها أو باتخاذ الشَّحيرة<sup>(٥)</sup> والجيد المختار<sup>(٦)</sup> يسمى لقطاً لأنه يلقط من المعادن قطعاً ؛ وربما لم يخل من شوب ما ، فخلصته التصفية حتى اتصف بالابريز ، وثبت بعدها على وزنه ولم يكن ينقص في الذوب شيئاً<sup>(٧)</sup> . قال أبو اسحاق الصابي<sup>(٨)</sup> :  
 صليتُ بنار الهم فازددت صفرة كذا الذهب الابريز يصفو على السبك  
 وقال آخر<sup>(٩)</sup> : أرى الشيخ ينقص في جسمه ويزداد بالسن في حنكته  
 كما ينقص التبر في وزنه ويزداد بالسبك في قيمته  
 ومثله قيل : الزاهد في الذهب الأحمر أكرم من الذهب الأصفر<sup>(١٠)</sup> .

(١) الجماهر : لديوجانس . (٢) الأصل : يفر ، والتصويب من الجماهر .

(٣) الجماهر ( ١٢٣٩ ) : راح . (٤) الاسراء : ٩٣ .

(٥) في الأصل : الشجيرة وهو خطأ وصحته الشحيرة كما أثبتناه ، وسيرد هذا اللفظ كثيراً في المتن بصيغته الصحيحة . وهى المادة التى تضاف إلى المعادن وتحمى معها فتمتزج بالغريب المختلط بها وتخلص المعادن . وهناك أيضاً فعل شجر بمعنى صفى المعدن أو خلصه . انظر دوزى ، ذيل القواميس ٧٣٢/١ .

(٦) الأصل : الجمر المختار ويسمى . . . والتصويب من الجماهر .

(٧) نص الجماهر ( ٢٣٩ ب ) : ثم إن منه ما يتصفى بالنار ، أو بالتشوية ( نسخة : بالتسوية ) المسماة طبخاً له . والجيد المختار يسمى لقطاً لأنه يلقط من المعدن قطعاً تسمى ركازاً ، وأركز المعدن إذا وجد فيه القطع سواء معدت فضة أو ذهب . وربما لم يخل من شوب ما فخلصته التسوية حتى اتصف بالابريز الخلاصة . (٨) الأصل : الصفاى ، والتصويب من الجماهر ( ٢٣٩ ب ) والمطبوع ٢٣٣ .

(٩) هو أبو سعيد بن دوست كما جاء في الجماهر ( ٢٣٩ ب ) .

(١٠) الجماهر ص ٢٣٣ : الأحمر . وديوان اللغة الوارد فى النص ورد فى النسخة المطبوعة فى الهند من الجماهر ( حيدرآباد ١٣٥٥ هـ ) ص ٢٣٢ باسم « ديوان الأدب » وعلق عليه الناشر بقوله : إنه كتاب مشهور فى اللغة لاسحاق بن ابراهيم الفارابى المتوفى سنة ٢٥٨ .

وأما الفضة فاسمها بالعربية اللّجين ، وبالرومية أرجوسا وبالسريانية سيميا [وبالفارسية سيم] وبالتركية كمش وبالهندية روب<sup>(١)</sup> . وتسمى الصّريف ، ويظن بالصيرفي أنه منه ، فإن [عمل] الصراف مزاوله<sup>(٢)</sup> الصراف من العين والورق في التفاضل بين النقود المختلفة ، كأنه مأخوذ منه . ويقال لها أيضا الصّولج . وكأنه صفة [ب] لها بالجودة ، فإنه يقال فضة صولج وصولجة . قال صاحب « التنبيهات »<sup>(٣)</sup> : يقال الورق للدرهم المضروبة منها . والريقة بكسر الراء وفتح القاف وتخفيفها الدرهم المسكوكة ، لا يقال في غيرها . والورق المسكوك وغيره ، وقيل هما للمسكوك . وقال صاحب « المصنف الغريب »<sup>(٤)</sup> : السّام عروق الذهب ، واحدته سامة . ويقال للذهب النظر<sup>(٥)</sup> . ويقال في الفضة أن القطعة منها تسمى وديلة<sup>(٦)</sup> . وقال صاحب « آداب الكتاب »<sup>(٧)</sup> إن من أسماء الذهب النظر<sup>(٨)</sup> .

(١) أفند الناسخ هذه العبارة ، وهذا نصها عن الجماهر ( ٢٤٨ ب ) . هي بالرومية أرجورسا ( كذا ، تصحيف ، والصحيح ἀργύριον-ον ) وبالسريانية سيميا وبالفارسية سيم ، وبالتركية كمش ، وبالهندية روب . وذكر حمزة أنه عرب من الفارسية على الشام ( كذا والصحيح السام ) والسام عروق الذهب والفضة في الجبل ، وهو بعروق الذهب أعرف . ( انظر اللسان ٢٠٥/١٥ ) .

(٢) الأصل : في مبدأ أوله . والتصويب من الجماهر ( ١٢٤٩ )

(٣) هو أبو القاسم أحمد بن حمزة البصري المتوفى سنة ٩٨٥/٣٧٥ وكتابه التنبيهات على أغلاط الرواة .

(٤) وهم المؤلفات في اسم الكتاب ، إذ أنه يريد الغريب المصنف . . . وهو كتاب لغة لأبي عبيد القاسم بن سلام صاحب كتاب الأموال .

(٥) لم أجد هذا المعنى للفظ نظر في القواميس . والأصح هنا أن يقال : النظر .

(٦) في اللسان الوذيلة بالذال المعجمة : السبيكة من الفضة ( عن أبي عمرو ) والوذيلة القطعة من الفضة ، وقيل من الفضة المجلوة خاصة ، والجمع وذيل ووذائل .

(٧) يتبادر إلى الذهن أن المراد أدب الكتاب لأبي بكر محمد بن يحيى الصولي والحقيقة أن المراد أدب الكاتب لأبي محمد علي بن مسلم بن قتيبة وكان يسمى في المغرب أدب الكتاب ، وقد نبه ابن خير في فهرسته على ذلك .

(٨) كذا ، وصحته النضر ، وهو كالنضار والأنضر اسم الذهب والفضة ، وقد غلب على الذهب ، وهو النضر ، عن ابن جنى ( اللسان ٧٠/٧ ) . وقد تركت رسمها في المتن لعلها تكون لهجة محلية .

## الباب الثالث

حيث معادنيهما وكيفية توليدهما فيها واستخراجها  
وتخليصها ومنفعة كل منهما حتى أستوفيها

ذكر المعدنيون أن الذهب والفضة [يوجدان] في أماكن من بعض أقاليم الأرض . فالذهب في جزيرة سرنديب في أرض الهند ، وأرض العراق ، وبساحل إفريقيا ، وأرض البيرة من جزيرة الأندلس ، إلا أنه قليل وطيب ، وفي أرض الجنوب من أرض السودان<sup>(١)</sup> ، وكيفما [ ١٨ ] بَعُدَتْ عنهم من العمران كَثُرَ ذهبها . والفضة في أماكن من المغرب كجبال جَنْدَر وما والاها من أرض سوسو وبمعدن عِرام وانشرمس<sup>(٢)</sup> . ولكن أهل البحث [ ]<sup>(٣)</sup> وكثيراً [ما] تجلب إليه من مدينة سردانية ، وقليلاً من أرض البيرة وجهة اشيلية وكبرتين<sup>(٤)</sup> من عمل قرطبة ، وجبال مرسية وبجّانه<sup>(٥)</sup> . وفي ذلك كله حكمة وبرهان ، وأوضح بيان على وجود الصانع الدّيان .

(١) يوجد ذكر ذهب السودان الغربي في معظم كتب الجغرافية والرحلات العربية . ولكن أوفى مادة عنه إنما توجد عند القلقشندي في صبح الأعشى ( ٢٨٩/٥ وما يليها ) إذ أنه أورد معظم مادة مؤلف ابن فاطمة الذي ضاع ، وأورد كذلك أهم ما في « مسالك الأبصار » للعمري ، وانظر بصفة خاصة على بن سعيد المغربي ، كتاب بسط الأرض في طولها والعرض . ج ١ تحقيق خوان برنيت خينس ، تطوان ١٩٥٨

(٢) لم أجد ذكراً لهذه المواضع فيما ذكره الجغرافيون من بلاد إقليم سوسو أو صوصو ، ولعل الناسخ حرفها تحريفاً شديداً .

(٣) لم يترك الناسخ هنا بياضاً . ووضح أن هناك شيئاً ناقصاً .

(٤) كذا في الأصل . ولم أجد هذا الموضع . وربما كانت صحته كبرفيق أو قبرفيق Cabrafigo على

مقرية من رنده .

(٥) الأصل : بجاية « والأغلب أنه تحريف لاسم بجانه Pechina من مدن شرق الأندلس ، وقد

ذكر ابن عبد المنعم الحميري أنه يوجد بشرقيها على ثلاثة أميال منها ، جبل شامخ فيه معادن كثيرة ، انظر الروض المعطار ، ص ٣٨

قال صفوان<sup>(١)</sup> يخاطب بشارا ، ويذكر معادن الأرض وغيرها :  
 زعمت بأن النار أكرم [عنصرا]<sup>(٢)</sup> وفي الأرض تحيا بالحجارة والزند<sup>(٣)</sup>  
 وتخلق في أرحامها وأرومها أعاجيب لا تحصى بخط ولا عقد  
 وفي القعر من لج البحار منافع من اللؤلؤ المكنون والعنبر الورد  
 كذلك سر الأرض في البحر كله وفي الغيضة الغناء والجبل الصلد<sup>(٤)</sup>  
 وفي الحرة الرجلاء تلتفي معادن لمن مغارات<sup>(٥)</sup> تبجس بالنقد<sup>(٦)</sup>  
 من الذهب الابريز والفضة التي تروق وتصبى ذا القناعة والزهد  
 وكل فلز<sup>(٧)</sup> من نحاس وآئك ومن زئبق حتى ونورشادر يسدى<sup>(٨)</sup>  
 وفيها زرائخ وكل ومرتك ومن نرختيشا<sup>(٩)</sup> غير كاب ولا مكدي

(١) الأصل : صفان ، والصواب ما أثبتناه ، وهو صفوان بن صفوان الأنصاري المعتزلي معاصر بشار بن برد ، وقد وجدت القصيدة كاملة في الجزء الأول من البيان والتبيين للجاحظ ، ص ٢٧ وما بعدها من طبعة الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، وهي طبعة غاية في الدقة والإتقان ، وقد اعتمدت عليها وعلى شروحها وتعليقاتها في تقويم هذه الأبيات وشرحها .

(٢) بياض في الأصل ، والتكملة من البيان والتبيين ٢٧/١

(٣) الأصل : بالحمايا ، والتصويب من البيان والتبيين ٢٧/١

(٤) بعد هذا البيت ستة أبيات أسقطها المؤلف . راجعها في البيان والتبيين ٢٧/١

(٥) الأصل : مغايات .

(٦) الحرة أرض حجارتها سوداء . الرجلاء : التي لا يستطيع المشي فيها حتى يترجل فيها لحشوتها . تبجس بالنقد : تتفجر بالذهب والفضة .

(٧) الأصل : فار .

(٨) الفلز جواهر الأرض كلها . الآئك الأسرب ، وهو الرصاص القلبي الأسود . وقيل إنه القزدير ( القصدير ) . وفي ملحق القواميس لدوزي أنه أكسيد الرصاص Litharge, oxyde de plomb . ووصف الزئبق بأنه حي لسرعة حركته . والنوشاور بضم الدال ، ويقال أيضاً نوشاذر . وفي الفرق بين الفرق ص ٤٠ : ونوشاور سندي ( عبد السلام هارون ) .

(٩) كذا في الأصل وفي البيان والتبيين ، وصحته بالميم والقاف : مرقيشيتا وهي الصيغة الأرمنية للفظ . وفي السريانية مكشيتا ، وأصل اللفظ غير معروف ، والغالب أنها ما يعرف الآن بالبرموت ، فقد قال دوزي في ملحق القواميس أنها وردت في بعض النصوص مرقيشيتة القصدير . وهي البرموت bismuth . وجاء في القانون لابن سينا (٣٦٦/١) : حجر هو أصناف : ذهبي وفضي ونحاس وحديدي ، وكل صنف منه يشبه الجوهر الذي ينسب إليه في لونه . والفرس يسمونه حجر الروشنا أي حجر النور ، للمنفعة للبصر .

وفيهما ضروب القار والشَّبَّ والمها<sup>(١)</sup> وأصناف كبريت مطاولة الوَقْد  
 ترى العرق منها في المعادن<sup>(٢)</sup> لا يحا كما قَدَّت الحسناء حاشية البُرد<sup>(٣)</sup>  
 ومن إئِمدِ جُونِ<sup>(٤)</sup> وكلسٍ وفضةٍ ومن توتياءٍ في المعادنِ من هِنْدِ<sup>(٥)</sup>  
 وفي كل أغوارِ البلادِ معادن وفي ظاهر البيداء من مستوٍ نجد  
 فذلك تدبير ونفع وحكمة وواضح برهان على الواحد الفرد<sup>(٦)</sup>

فصل : والذهب والفضة هما من الأجساد الذائبة . وقد أجرى الله تعالى  
 بحكمته وتدييره فيها أن الكواكب تعين على إخراج المواد المعدنية من الأرض  
 إذا قَبِلَت الأرض ما قبلت من تلك المادة على قدر ما كان في جوفها من

(١) المها جمع مهاة وهي البلورة التي تتألق لشدة لمعانها .

(٢) المعادن هي المناجم .

(٣) الأصل : الرند ، والتصويب من البيان والتبيين .

(٤) الأصل : ومن الموجود ، والتصويب من البيان والتبيين .

(٥) البيان والتبيين : في معادن هندی .

(٦) ترك المؤلف بين هذا البيت والسابق عليه آيات داخلة في موضوع المعادن والأحجار ،  
 ولهذا فقد رأينا أن تأتى بها هنا :

وكل يواقيت الأنام وحليها	من الأرض والأحجار فاخرة المجد
وفيها مقام الخل والركن والصفاء	ومستلم الحجاج من جنة الخلد
وفي صخرة الخضر التي عند حوتها	وفي الحجر الممهي لموسى على عمد
مفاخر للطين الذي كات أصلنا	ونحن بنوه غير شك ولا جحد

وصخرة الخضر المشار إليها في البيت الثالث هي الصخرة التي نسي عندها الخوت . قال الله تعالى في  
 سورة الكهف « إذ أوتينا إلى الصخرة فإني نسيت الخوت » . والحجر الممهي من أمهي الحجر أى  
 ظهر مأؤه ، وهي إشارة إلى ضرب موسى الحجر بعصاه .

وبقيت من القصيدة كما وردت في البيان والتبيين أحد عشر بيتاً كلها هجاء لبشار وأصحابه ممن  
 كانوا يتهمون بالزندقة .

الأبجرة المشاكلة لتلك المادة العلوية ، فكل جسد منها مناسب لكوكب من الكواكب<sup>(١)</sup> .

وأول ما تكون ، على ما ذكره صاحب « رتبة الحكيم »<sup>(٢)</sup> الأسرُب<sup>(٣)</sup> .  
وعلة كونه<sup>(٤)</sup> أن الماء المسخن في جوف الأرض بأما كن معلومة إذا قَبِلَت الشمس ذلك المكان استحر الموضع ، وقَبِل<sup>(٥)</sup> الماء الذي في جوف الأرض وصار بخاراً يطلب الصعود هارباً من الحرارة [ ثم ]<sup>(٦)</sup> يعدم الحرارة ، لأن الشمس لم تبق عليه بقاء أبدياً ، وإنما هي منتقلة . فإذا ذهبت الحرارة عنه رجع مُنْسِفَلاً طالِباً لمركزه ، وقد استفاد من تلك الحرارة جزءاً ، فلم تزل تلك الحرارة تذهب ببعض اللطيف الماوى الذى فيه<sup>(٧)</sup> وتلصق على سطوحه إلى أن يغلظ ويتكاثف

(١) قبل هنا بمعنى واجه وهو لغة جرى عليها الطبيعيون العرب في قابل ، والمراد قابل الشمس ؛ ومن هنا جاء لفظ القبلة بمعنى الجنوب لأنه في رأيهم مواجه للشمس . والعبارة مضطربة ، ولكن المعنى الذى يريده المؤلف واضح وهو : إذا ما واجه أى مكان من الأرض الشمس سعدت المعادن الموجودة في باطن ذلك الموضع إلى أعلا بتأثير جاذبية الشمس ودفع الأبجرة الموجودة في باطن الأرض . وكانوا يعرفون أن هذه الأبجرة معادن تحولت إلى « بخار » بفعل الضغط والحرارة ، فإذا اقتربت من سطح الأرض جمدت وأصبحت معادن .

(٢) صاحب « رتبة الحكيم » هو الرياضى الفلكى الأندلسى مسلمة بن أحمد الجريطى المتوفى بين سنتي ٣٩٥ و ٢٩٨ / ١٠٠٤ و ١٠٠٧ واسم الكتاب كاملاً هو « كتاب التعليم برتبة الحكيم » أو « كنز الفضائل » ويقلب على الظن الآن أنه ليس من تأليفه بل منسوب إليه .

(٣) الأسرُب هو السرب وهو الماء الذى يتسرب إلى باطن الأرض ويظل متجمعاً في جيب في باطنها ، والأسرِب أيضاً هو الرصاص الأسود ، انظر مفيد العلوم ومبيد الهموم لابن الحشاء ص ٩ وقد عقد له البيرونى في الجماهر فصلاً ، ص ٢٥٨ — ٢٦١ من المطبوع . وقال إن الأسرِب هو الآنك .

(٤) كونه هنا معناها تكونه ، أى تكون الذهب ، وكانوا يعتقدون أنه يتولد — كغيره من المعادن النفيسة — من الماء بعملية طبيعية طويلة سيشرحها المؤلف تقلاً عن مسلمة الجريطى فيما يلي من المتن .

(٥) أى سخنه بالحرارة التى تجمعت فيه من الشمس التى قابلته .

(٦) أصلحت هذه العبارة ليستقيم السياق ، والمراد بقوله يعدم الحرارة أن الشمس تغيب عنه أو تتحول عنه فيعدم الحرارة .

(٧) أى لم تزل الحرارة تشتد به ثم تزول عنه ، وفي كل مرة تقبله تذهب ببعض اللطيف المائى الذى فيه وتلصق على سطوحه ( كذا ) حتى يتكاثف .



[١٩] ويخرج من حد المائية إلى حد الذهبية ، فيصير زئبقاً بما اكتسب من حرارة الصباح<sup>(١)</sup> وتَدَخَّرَج لفرط غلظه ولأن بَخْرَهُ غلظ ، ولذلك لم تقدر الحرارة على النفوذ إليه ، حتى تُبَدَّد رطوبته أجمع ، ولصقت الحرارة بسطوحه شيئاً بعد شيء . وتلك الحرارة واللمعان الباديان عليه ما<sup>(٢)</sup> تقلبه إلى هذه الصورة التي تسمى زئبقاً ، فهو دهن من أدهان المعادن ، وهو أحد الأجساد ، وإذا كان هذا الماء ألطف جوهرًا من الماء الأول ، لأن المياه تختلف في<sup>(٣)</sup> الرقة والغلظ ، فإذا كان هذا الماء في موضع يكون أشد حرا من الموضع الأول ويكون الماء أرق جوهرًا والطف جسماً من الثاني وسخنه حرارة الشمس استمد من الحرارة وقيل منها أَلْطَفَهُ بِحَرِّ الْمَكَانِ الَّذِي هُوَ [فيه] أكثر مما قبل الماء الأول ، فَتَلَفَتْ رطوبته وييس يساً كَلِيّاً . وتذهب الشمس عنه وتبقى الحرارة التي مازجته تغتذى بالرطوبة على مهل ، فلا يزال هذا دأبه حتى يفر إلى أبرد موضع يقرب منه لئلا يضمحل ، فَيُجَسِّدُهُ البَرْدُ وَيَحْجِّرُهُ الْإِفْرَاطُ [ في ] اليبس عليه وقلة الرطوبة فيه ، فيصير دهناً من الأدهان المعدنية ، إلا أنه أحر وأيبس [٩ ب] من الدهن الأول فيسمى كبريتاً ، فالأول أحق باسم الدهنية . وبهذه العلة إذا التقى الحجران في المعدن كان كل منهما ذهباً لاعتدال المجتمع من الأرض والهوا والطبيخ<sup>(٤)</sup> .

قال أصحاب المعادن أن الأسرب إذا أذيب وطارت فضلاته برزت منه فضة .

(١) أى النهار .

(٢) تستقيم العبارة أكثر إذا قلنا هنا : هي التي ، بدلاً من « ما » .

(٣) العبارة هنا غير مستقيمة . والغالب أن الناسخ أسقط منها شيئاً ولم أعر على أصل لها لأراجعها عليه .

(٤) في الأصل : الطبيخ ، ونظن أن صحتها ما أثبتناه ، ويراد به الطبخ أى التعرض للحرارة الشديدة حتى ينضج .

فصل : وكيفية استخراج الذهب من معادينه وأماكنه على ما حكاه صاحب «الجماهر في [معرفة] الجواهر» تختلف ، فمنه ما يُسِيلُه الماء<sup>(١)</sup> في بعض الأحيان في المواضع التي لا يصل إليها إنسان ، فإنه يُحْفَرُ في المسيل حفرات ، ويُجْعَلُ فيها زُبُق ، وتترك حتى يحول الحول عليها ، ثم يؤتى إليه وقد صار الزُبُق ذهباً . وهذا لأن ذلك الماء في مبدئه إذا جرى ، فحمل الرمل مع الذهب الذي كأجنحة البعوض<sup>(٢)</sup> رقة وصغراً وتمر بها على ذلك الزُبُق ، فيتعلق به الذهب ويترك الرمل يذهب .

ويحكى أن [في] بعض الأماكن عينا هي لواليهم ، لا يقربها أحد ، وهو يكسحها كل سنة ، ويستخرج منها ذهباً كثيراً ، ولا شك أنه من جنس ما ذكر .

و [كذلك] الذهب الذي يخرج من ماء جيحون ، فإنه قريب من منابعه المنحدرة من عل . وعندما تفترق قوة الماء الحامل [١٠] للذهب باقترابه [من المستواة]<sup>(٣)</sup> فيعجز عن حمله ويُخَلِّيه للذوب<sup>(٤)</sup> ، فإذا استخرج مع الرمل والتراب مُيزَ بالغسل وجعل بالعصر<sup>(٥)</sup> [والنار] بنادق مُزَبَّقة<sup>(٦)</sup> .

وحكى أن ببعض الجبال قرية خالية من الميرة والنعمة أصلاً ، وإنما معاشهم تَرْبُصُ الأمطار الربيعية ، فإنها إذا جاءت وسالت خرجوا عند هدوئها وإقلاعها<sup>(٧)</sup> بسكاكين وأوتاد حديد [ينحتون] عن المسایل<sup>(٨)</sup> ويكشفون طينها

(١) أى يسيل مع الماء .

(٢) أى الذى يكون قطعاً رقيقة صغيرة كأجنحة البعوض . وقارن طبعة الجماهر ص ٢٣٦ . وقد راجعت ما يلى من النص على الجماهر ص ٢٣٦ وما يليها وقومته .

(٣) التصويب والتكملة من الجماهر ، ص ٢٣٦

(٤) أى يتركه للرسوب ، وهذه هي قراءة الجماهر .

(٥) العصر هنا يراد به التصفية : والمعنى عولج بالتصفية .

(٦) فى الأصل : فبأدى مزيفة . والتصويب والتكملة من الجماهر ، ص ٢٣٦ — ٢٣٧

(٧) أى إقلاع الماء ، انصرافه عن الموضع أو تخره .

(٨) جمع مسيل وهو مجرى الماء الصغير . والتكملة بين الحاضرتين من الجماهر ، ص ٢٣٧

عن ذهب كشاف<sup>(١)</sup> مضروية مطولة وكخيوط بآلات الصاغة ممدودة ، ويجمعونها لأثمان ما يحمل إليهم من الميرة واللحوم وسائر الحوائج ، ولولا ذلك لما قصدهم أحد ، ولولا ذلك لما أمكنهم سكنها ، والله أعلم بمصالح عباده .  
والذهب المجلوب من أرض السودان لا يبلغه إلا الموجل فيها باعتساف أميال تلك البرارى الخالية فى المدة الطويلة ، وبالاقتدار على حمل الأزواد والفائدة منها تراحه<sup>(٢)</sup> ، فمنه ما لا يعثر عليه إلا بعد طلوع الشمس للمعان شعاعها ، فيؤخذ كبنادق يلتقطها من يعرفها ، ومنه ما يؤخذ [من مجارى] السيول المنحدرة من جبل القمر والجبال الجنوبية عنها ، وتلك الجبال شديدة الشبه ، فقد يحمل [١٠ ب] الماء بقوته القطع الكبيرة من الذهب يشبه الخزف<sup>(٣)</sup> . وبها سمي النيل أرض الذهب ، وبها معادن فى غيران عسيرة النيل<sup>(٤)</sup> .

**فصل : وأحجار الذهب على ما حكاها المعدنيون أحمر وأصفر ولون ثالث وهو قليل ، وهو أسود الظاهر أحمر الباطن ، وهى كلها فى نهاية من الثقل ، فإذا عيرتها كان العيار أحمر أو أصفر ، فإذا أشكل عليك فاكسره ودقه واجعله فى كوجل عظم وجص<sup>(٥)</sup> ، وأوقد عليه بالكير والفحم إلى نصف النهار ، فإن**

(١) كشاف جمع كشفه وهو الشعر المجدول ، والمعنى أنهم يجدونه خيوطاً تشبه هذا الشعر . ووردت فى نسخة الجواهر المطبوعة ص ٢٣٧ : كسائف ، وهو تصحيف . وقد راجعت بقية العبارة على أصلها هناك .  
(٢) كذا فى الأصل ، وفى الجواهر ص ٢٣٩ : إن كانت الغلة فيها مزاحة ، وفى نسخة : مزاحة . وقد اختصر المؤلف عبارة الجواهر .

(٣) الجواهر : الخرز .

(٤) ليس المراد هنا نهر النيل المعروف وحده ، فقد كان جغرافيو العرب يسمون كل أنهار افريقية الكبيرة باسم النيل ، وأشهرها عندهم ثلاثة : نيل غانة وهو نهر الكنفو والنيل المصرى وهو المعروف ونيل مقدشو وهو النيل الأزرق ، والأغلب أن المراد هنا نيل غانة .

انظر : أبو الحسن على بن سعيد ، كتاب بسط الأرض فى الطول والعرض ، الجزء الأول طبعة خوات فرنيط خينيس Juan Vernet Gines ، منشورات معهد مولاي الحسن ، تطوان ١٩٥٨ ،

ص ٤٨ — ٥١

(٥) الكوجل هو إناء يصنع خاصة ليصهر فيه الذهب والفضة ، والمراد ضعه فى كوجل مصنوع من دقاق العظم والجص .

أُسْبِكْ لَكَ شَيْءٌ فَبِسَعْدِكَ . وقد يجعل في الكوجل عند السبك بَورق زجاجي<sup>(١)</sup> ورصاص وصابون منشف ، وكذلك تُصنع بالاشكورية<sup>(٢)</sup> وبالرمل إذا شككت فيها ، من الجسد عشرة أجزاء<sup>(٣)</sup> ومن البورق والرصاص والصابون المنشف من كل واحد جزء واحد أو أزيد من ذلك بيسير .

وأحجار الفضة ذات ألوان خمسة : أبيض وأسود وأخضر مُشرب بحمرة ومُشرب بصفرة ونوع الأشكورية وعروق سود ومن حَجَرَةٍ مُكَبَّرَتِهِ<sup>(٤)</sup> . وهي كلها إذا كُسِرَت كان داخلها مُلَمَّعًا براقًا يزينه حَرَشٌ في الأكثر . إذا عيرتها [ ١١ ] كان عيارها للبياض<sup>(٥)</sup> ، فإذا شككت في حجرها فدقه ، واجعله بالوزن في كوجل كما ذكرنا ، واجعل معه قدر الربع من بورق زجاجي ورصاص ، وأوقد عليها بنار الفحم والكبر قدر ساعتين أو ثلاثًا ، فقد تخلص الفضة وتبقى في قاع الكوجل .

(١) الأصل بورقان جاجيا ، والصحيح ما أثبتناه . والبورق هو المادة المعروفة في الاستعمال الجارى باسم بوريك Borax ، والزجاجي ورد ذكره في قانون ابن سينا ، وإليك نصه فهو عظيم الفائدة لموضوعنا : بورق : ( الماهية ) هو أقوى من الملح ومن جنس قوته ، ولكن ليس فيه قبض . وقد يحرق على خزف فوق جمر ملتهب حتى ينشوى ؛ ( الاختيار ) أجوده الارمني الخفيف الصفاحي الهش الأسفنجي الأبيض والوردى والفرفري ( أى الأحمر ) اللذاع . وقياس الافرنجى إلى سائر البوارق هو قياس البورق إلى سائر الملح ، ولا يؤكل البورق إلا لسبب عظيم . وزبد البورق أطف من البورق فهو قوته ، وأجوده زبده الزجاجى السريع التفتت ( ١ / ٢٦٧ ) .

(٢) الاشكورية من اليونانية *oxophla* ( بالفرنسية *scorie* والاسبانية *escoria* ) وهى خبث المعادن ويغلب أن تطلق على خبث الحديد .

(٣) أى تضع من الجسم الذى تريد تصفيته عشرة أجزاء .

(٤) إذا صحت قراءتي لهذا اللفظ على هذا النحو فيكون معناه حجر مختلط بالكبريت .

(٥) أى أن حجر الفضة الأبيض هو الذى يعتبر عيارا .

**فصل :** وأما تخليصها من خبثها فالمعهود فيه ما ذكره الطبرى فى تفسير قوله تعالى : ﴿ ومما يوقدون عليه فى النار ابتغاء حلية أو متاع زبدٌ مثله ﴾ كذلك يضرب الله الحق والباطل <sup>(١)</sup> : وهو مثل ضربه الله فى الحق والباطل ، يقول : كما يبقى خالص هذا الذهب والفضة حين ادخالهما النار وذهاب <sup>(٢)</sup> خبيثهما كذلك يبقى الحق لأهله . وقوله ﴿ أو متاع زبدٌ مثله ﴾ يقول : هذا الحديد والصفّر <sup>(٣)</sup> الذى يُنتفع به فيه منافع ؛ [ ثم ] يقول : كما يبقى خالص هذا الحديد وهذا الصفّر حين ادخالهما النار وذهاب خبيثهما ، كذلك يبقى الحق لأهله كما يبقى خالصهما <sup>(٤)</sup> .

وأما على ما ذكره الأوائل [ من ] فلاسفة العرب الذين وضعوا الكتب العملية كجابر بن حيان والرازى وابن وَحْشِيَّة وَمَنْ سلك آثارهم فقد جعلوا لأجساد [ ١١ ب ] الذهب والفضة غسولات <sup>(٥)</sup> مثالية ، منها بالمياه الحارة ومنها بالخلول <sup>(٦)</sup> إلى ما شاكل ذلك ، ولكن غسلها بعضها ببعض هو أسرع إلى طهارتها ، ثم بالأرواح <sup>(٧)</sup> ، ثم بالحجارة ، وهو الذى أردت بالأملح . ومنها غسلها لإزالة

(١) الرعد : ١٧

(٢) الأصل : وذهب .

(٣) الصفّر بضم الصاد هو النحاس .

(٤) اختصر المؤلف هنا تفسير الطبرى للآية الكريمة اختصاراً مخلاً ، وقد قومت عبارته ليستقيم السياق مستعينا بنص كلام الطبرى ، انظر جامع البيان فى تفسير القرآن لحمد بن جرير الطبرى ( بولاق ١٣٣٨ ) ج ١٣ ص ٩٠ — ٩١

(٥) الغسول أو الغاسول هو تخليص المعدن مما اختلط به من المواد الغريبة عنه ، ويقال أيضاً للمادة التى تستعمل فى التخليص .

(٦) الخل هو المعروف ، ويقال أيضاً لعصير الليمون ولما يعرف اليوم فى مصطلح الكيمياء بالحوامض ، وهذه الممانى كلها يقصدها المؤلف هنا .

(٧) الأرواح فى مصطلح الطبيعيين العرب هى السوائل السريعة التبخر والغازات والخلاصات المركزة ( روح الورد ) . ويطلق لفظ الروح على حجر الفلاسفة وعلى بعض مواد معروفة مثل روح التوتيا .

أوساخها ، ولا يمكن ذلك في جسد غير طاهر ، لأن الجسد الطاهر هو الذى يتسخ ، فإذا قبل الوسخ غسل منه فرجع نقيا إلى حالته الأولى ، وهذا لا يكون إلا فى مثل الذهب والفضة اللذين هما الأجساد الطاهرة ، فإن هذين الجسدين إذا ما مازجا<sup>(١)</sup> غيرهما من الأجساد الوسخة توسّخا وتعلقت الأوساخ إليهما فغسلهما على وجوه : فما كان من سواد بسبب احراق أو مجاورة ما يضره كالكبريت ، فإن الفضة إذا شتمته اسودت ، فلا يغسل إلا بالشب ، فيكون بالاملاح ويكون بالشبوب . وهى كلها واحدة ، لأنه يزيل لون الاحراق والسواد من الفضة والذهب ، ويرى لونهما نوريا . ولا يتسنى هذا الغسل فى الذهب ولا فى الفضة إلا فيما<sup>(٢)</sup> مازج النحاس وحده ، وأما ما مازج أحد [ هما ] الرصاص ، فلا يكون غسله أبدا إلا [ ١٢ ] بإزالة الرصاص عنه ، وهذا هو غسل الجسد ، وهو الذى يفرق بين الجسم والرصاص<sup>(٣)</sup> [ أو بين ] الوسخ والجسم الطاهر . وذلك مثل الفضة المخلوطة بالرصاص ، فإنها تنفصل عنه بأن يصنع كوجل ثلثه عظم وثلثاه جص<sup>(٤)</sup> ، ويشد عليهما بالنار ، فإن الكوجل يشرب الرصاص ويقله ، والنار تطير لطيفه وتقلعه<sup>(٥)</sup> ، وتبقى الفضة لا شئ فيها ؛ وكذلك غسلها من النحاس ، بأن تجعل فى هذا الكوجل ، وتطعم الرصاص أبدا<sup>(٦)</sup> حتى تخرج نقيه خالصة ، فهذا وجه من العمل .

(١) الأصل : إما مازج .

(٢) الأصل : بما .

(٣) فى الأصل : « بين الجسم والرصاص والوسخ والجسم الطاهر » ، وقد قومتها على هذه الصورة للسياق والعبارة هنا مضطربة بعض الشئ ، ولكن معناها ظاهر .

(٤) يلاحظ هنا أن الكوجل كان يصنع من مواد تتناسب مع العملية المطلوبة ، لأنه لم يكن إناء ثابتا بل خليطا يصنع على هيئة وعاء ويوضع فيه المعدن المراد تخليصه ، ثم يوضع فى النار ، فتفاعل المادة الغريبة مع مواد الكوجل وتتحد معها ، ثم يكسر الكوجل ويؤخذ المعدن الخالص .

(٥) الأصل : تغلقه . ويغلب على ظنى أن صحتها كما أثبتته فى المتن ، والمعنى المراد تذهب به .

(٦) أى يضاف إليها الرصاص شيئا بعد شئ ، فيتحد الرصاص بالنحاس وتبقى الفضة خالصة .

وأما غسل الذهب من الفضة والنحاس فعلى وجهين : فغسله من النحاس وحده مثل غسل الفضة من النحاس بالرصاص<sup>(١)</sup> على المثال المتقدم ، وإن شئت تطعمهما كبريتا فيحرق النحاس ، ويبقى الذهب خالصا .

وأما غسل الذهب من الرصاص فمثل غسل الفضة من الرصاص سواء .  
وأما غسل الذهب من الفضة فعلى وجهين : أحدهما بالأحجار والآخر بالامزاج . فالذى هو بالأحجار [ يكون ] بأن يؤخذ الذهب الممزوج بالفضة فيرقق حتى يأتى صفائح رقاقا ، وتفرش له فرشاة من دقاق الآجر إلا الحجر الجبل ، ويُظَر المخلوط بالملح [ ١٢ ب ] ، مناصفة<sup>(٢)</sup> ، ويكون ذلك فى صفحة مجلد<sup>(٣)</sup> ويوقد عليه فى فرن يعرف بأتون الشَّجيرة ، فإن الفضة تصير فى جوف ذلك التراب المتخذ ، وتبقى الصفائح خالصة .

وقد يعمل أيضا هذا العمل بالشب والملح على هذه المرتبة .  
وقد يغسل الذهب من الفضة كما يغسل النحاس ، بأن يضاف إلى الذهب المخلوط بالفضة شيء من النحاس ويسبك الكل ويُطعم الكبريت الأصفر ، فإن الذهب يخلص من الفضة ويبقى خالصا ، والأول أجود<sup>(٤)</sup> .

(١) الأصل : مثل غسله من الفضة من النحاس بالرصاص .

(٢) أظن أن العبارة هنا محرفة ، وأرى أن صحتها « تفرش له فرشاة من دقاق الآجر والحجر الجير ويظَر المخلوط بالملح مناصفة »

(٣) لم أجد المعنى الدقيق للفظ مجلد ، ولكنى استنتجت من بعض استعمالاته الواردة فى معاجم الاستعمال الدارج ( بطرس القلعي — سيمونيت — دوزى . . الخ ) أن المراد حجر أو آجر صلد لا تؤثر فيه النار . وظاهر أن وظيفة مخلوط الآجر والحجر المدقوقين والملح هى امتصاص ما يندوب من الفضة أولا بأول والتفاعل معها ليبقى الذهب بعد ذلك خالصا .

(٤) النحاس يعين على صهر الفضة ويتفاعل معها أولا بأول والكبريت يتحد مع النحاس مكونا كبريتات النحاس ومع الفضة مكونا كبريتات الفضة ، ويبقى الذهب خالصا . والعملية الأولى عندهم أجود لأنه يمكن بعد ذلك تخليص الفضة من مخلوط الآجر والحجر والملح .

وقد تغسل الفضة التي خرجت من الذهب وصارت في تلك الأتربة التي تسمى شحائر بأن يرمى على ذلك التراب الزئبق ، فإن الزئبق يخبث ويغلظ حتى يأتي كالعجين [ و ] هي علامته ، فإذا صار كالعجين جعل عليه وأوقدت النار فوقه ، فإنه يصعد من الفضة وترسب هي ، وهي الفضة . وكذلك يغسل الزئبق كل جسد ، فافهم <sup>(١)</sup> .

فصل : قال أبو الحسن بن رجاء في كتاب « الصناعة العملية » : وليكن المشتغل بهذه الوجوه صاحب حذاق ومهارة بها ومعرفة وتجربة ، وليباشر ذلك بالمعينة لما يُعمل فيه ، فإن غيرها من الأشغال قد يُسترد الغلط فيها إلا هذا ، فإنه إن غلط في تشحير الذهب وأنزله من فرن الطبخ وهو ناقص [ ١٣ ١ ] العيار جاء عليه في إعادته <sup>(٢)</sup> خسارة ونقص ، فإن غفل عنه وتناهى في التشحير فوق حده كان فيه النقص الكثير . وكذلك تخلص الفضة إذا أُسِلت إن لم يكن متولى

(١) تختلف هذه الطرق التي وصفها المؤلف عما كان متبعاً في دار الضرب المصرية في تخلص الذهب من الفضة . يعتقد منصور بن بعير الذهبي الكامل مؤلف كتاب « كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية » أن الذهب أصله فضة ثم نضج فصار ذهباً ، قال في ص ٢ ب : هذه الأصناف — أى أصناف الذهب — أول ما تطلع في معادنها وتظهر فضة ملونة بذهب ، ثم يقوى الذهب على الفضة أولاً فأول على قدر بخار معدناتها ، فيصل منها إلى دار الضرب ما يكون حافياً قد انضجته الطبيعة وملت مزاجه ، ومنها ما يكون ذهباً دون ( كذا ، وصحتها دون ) لم ينته في الطبخ إلى غايته « وتخلص الذهب من هذه الفضة يكون بعملية صهر طويله تسمى عندهم التعليق ، فيوقد عليه « بنار الفحم السنط القوية » ليلة بعد ليلة ، وفي كل تعليقة ينفصل عن الذهب جزء من الفضة المختلطة به ، وقد يكون المراد من هذا التعليق انضاج أكبر قدر من الفضة حتى تصير ذهباً ، ويستمر التعليق حمرة بعد حمرة حتى لا يخرج من الصهر فضة بل تراب يسميه سرسم أو سرسيم . وقد جرت عادتهم بأن يضيفوا إليه ابتداءً من الليلة الثالثة مقداراً من الفضة حتى تتحد مع فضة الذهب . وظاهر أن العملية كلها كانت عملية صهر عادية ، فإن الفضة تنصهر في درجة حرارة أقل من درجة انصهار الذهب ، فهي تنصهر وترسب في القاع شيئاً فشيئاً . ويفهم من العملية أنها لم تكن تؤدي إلى تخلص كل ما اختلط بالذهب من فضة ، فإن الصهر يستمر حتى ينصهر جزء من الذهب ويختلط بالفضة المنصهرة في آخر تعليق ، ولهذا تسمى عندهم فضة ذهبية . وعيار الذهب الخالص عندهم أربعة عشر قيراطاً .

(٢) أى إعادة الطبخ والمراد الصهر للتصفية .



النظر فيها عارفا بأحوالها ومميزاً بين صفاتها وهو غُفل<sup>(١)</sup> ما يعلم أنها قد أخذت حقها من السبك فينزلها على الفور ، وإلا كان فيها من النقص كثير . وتناهى<sup>(٢)</sup> بعض من يشتغل بذلك [ فقال إنه ] إذا كانت الفضة في معظم حرها وشقَّ الفجرة<sup>(٣)</sup> بأصبعه وهى مُهل كالحميم فلا تعدُّ عليه ولا تضره وذلك لعلمه بأن الوقت الذى تنتهى فيه شحيرتها وتنفصل من الخبث الذى كان فيها تكون فيه زمان برد ، فيشقها بأصبعه فى ذلك الوقت وهى على النار فى حالة الغليان .

قال : وأما التبر المجلوب من أرض السودان وغيرها فيؤخذ ويزبق<sup>(٤)</sup> ويسبك الخشن منه المسمى بالعنتون<sup>(٥)</sup> ثم يرقى بالمطرقة ويقطع ويخلط بالذى<sup>(٦)</sup> [ بقى ] من التبر الذى لم يسبك ، ثم تُيسَّر الشحيرة ، وهى دقاق الآجر الأحمر الجديد والملح مناصفة ، ويخلط بالتبر ، ويوضع فى القدر ويدخل فى فرن الشحيرة ، ويوقد [ ١٣ ب ] عليه النار يوماً وليلة أو دون ذلك بنار لينة ثم يخرج منه دون [ ]<sup>(٧)</sup> ويختبر ويقاس بالمعيار ، فإن بلغ حده من الطيب نزل وسبك ،

(١) هكذا قرأت هذه الكلمة ، وهى فى الأصل مطموسة ، لأن الناسخ كتب لفظاً ثم عاد عليه مصححاً فانطمست الكلمة .

(٢) يستعمل المؤلف هذا اللفظ بمعنى زاد أو أسرف .

(٣) يحتمل أن يكون هذا اللفظ هكذا أو الفجيره . والفجرة هى القطعة وجمعها فجائر ومعناه قطع الرصاص ، فيكون المعنى على ذلك : شق القطعة بأصبعه . والفجيره والجمع فجاجر معناها الوجه ، والمراد هنا : وجه الفضة المصهورة ، ويرى دوزى أنها ولفظ facherه الاسباني القديم واحد : انظر ملحق القواميس مادة فجر .

(٤) يزبق أى يوضع فى الزئبق ليتماغم معه كل ما سوى الذهب .

(٥) هكذا استطعت قراءة هذا اللفظ ، وقد يكون : الفتون أو الفتون ، وقد وجدت فى المخصص لابن سيدة فى باب إذابة الذهب والفضة ( ج ١٢ ص ٣١ ) : فتنت الذهب والفضة وغيرها من الجواهر : احرقتهما بالنار ، ودينار فتين ومفتون ، وعلى هذا فمن الممكن أن تكون صحة اللفظ : المفتون أى المحروق بالنار .

(٦) كذا فى الأصل ، ولعله أراد أن يقول : بالذى لم يسبك من التبر ، ثم عاد فعديل العبارة دون أن يشطب بالذى . . الأولى .

(٧) لم يترك الناسخ هنا بياضاً ، وظاهر أن هناك شيئاً ناقصاً .

ثم يدفع للعمّالين بالوزن ، ويؤخذ منهم بعد العمل والطبع بالوزن . فإن نقص من الوزن شيء قُطِع من أجْرهم .

فصل : قال الرئيس أبو محمد البيطار في جامعه أن التنكار<sup>(١)</sup> من أنواع الملح ، وأن الصاغة يستعملونه أكثر من غيرهم ، وذلك أنه يعين على سبك الذهب ويلينه ويسبكه في رفق ، ولا يحيل النار على جنس الذهب إذا كان معه .

فصل : وقال بختكان الحكيم<sup>(٢)</sup> : والمترك المعدود من خبث الذهب والفضة ويسمى المرداسنج<sup>(٣)</sup> ، وهو على الحقيقة خبثهما بعد التخلص من النحاس وغيره . ومنفعته أنه يملأ القروح العفينة لحما ويذهب اللحم الزائد في القروح ودمها<sup>(٤)</sup> ، وهو نافع من احتكاك الافخاذ ومن عرق الابطين ورائحتها ويبرئ القروح والبثور إذا طلى عليها ، ويمنع من الشراب والنفخات ، وإذا خلط بالخل والزيت نفع من كثرة القمل إذا طلى به .

وإن أخذ مرتك مغسول وعجن بدهن وَرَد وطلّى به آثار القروح نَقَّاهَا وأَذْهَب سَوَادَهَا .

(١) جاء في مختصر مفردات ابن البيطار ( طبعة محمد عبد الله الغزالي ، الطبعة الثانية ، الاسكندرية بدون تاريخ ) ص ١٩٩ : تنكار يقال له لحام الذهب ، يستعمله الصائغون ، وينفع من وجع الضرس واكال الاسنان .

(٢) الأصل : بختلان ، ولم استطع التعرف على حقيقة هذا الحكيم ، ولكنني قومت الاسم على هذا النحو إذ غلب على ظني أن المراد بختكان أبو بزجر الطيب الحكيم الفارسي صاحب الخبر المشهور في كلية ودمنة ، وقد اعتمدت في ذلك على ما جاء في : Noeldeke, Burzoes Einleitung zu dem Buche Kalila wa Dimna. Schrift. der Wis. Ges. in Strassburg, 1912, pp. 11 sqq.

(٣) المرداسنج كما ورد في قانون ابن سينا ( ٣٦٤/١ ) هو الآنك المحرق ( وقد سبق تعريف الآنك ) وقد يتخذ من غير الآنك . وقد اسهب ابن سينا في ماهيته وخواصه .

(٤) الأصل : ودعها .

[ ١١٤ ] فصل : قال : والذهب معتدل لطيف ، سحالته<sup>(١)</sup> تدخل في

الأدوية السوداوية ، وأفضل الكى وأيسره برءا ما كان بمكوى الذهب ، وإمساكه في الفم يزيل البخار وتدخل سحالته في داء الثعلب وداء الحية طلاءً ، ويقوى العين كحلا ، وينفع من أوجاع القلب ومن الخفقان وحديث النفس وخبثها<sup>(٢)</sup>.

فصل : ونقل عن الأوائل أنه إذا أخذ خاتم ذهب فصبه منه ، ثم حى بالنار ، وكوى به قوادم اجنحه الحمام ألقت أبراجها ولم تفارقها . وقال آخرون : سواء أكان الذهب خاتما أو غير خاتم ؛ وإن طرح منه وزن حبتين في وزن عشرة أرطال زئبق غاص إلى قعره ، وإن طرح في هذا القدر مائة درهم أو غيرها من الأجساد الثقيلة عام فوقة ولم ينزل فيه .

فصل : وإن ثبتت الأذن بآبرة من ذهب لم تلتحم . وإن علق الابريز على صبي لم يقرع ولم يضرع ، وإن لبس منه خاتم في أصبع داحس خفف وجعه ؛ ومن كانت به علة تحتاج إلى الكى ، ثم كوى بالذهب لم ينقط<sup>(٣)</sup> الموضع ، وإذا أخذ منه ميل وتكحل به بلا كل حدّ البصر ، ويضر المثانة ، ودفع مضرته بشرب العسل والمسك ، وخيره ما لم يخالطه غش . الشربة منه [ ١٤ ب ] قيراط .

ومن كتاب « البستان » للفتح بن خاقان<sup>(٤)</sup> : وقد وصف أرسطاطاليس الحجر الذى يجذب الفضة ، وهو حجر أبيض لونه إلى الغبرة ، وإذا شددت عليه بالاسنان صرّ كما يصرّ الرصاص ، وليس فيه شيء ، فمن أخذ وزن أوقية

(١) السحالة : ما سقط من الذهب والفضة ونحوها إذا برد ، قال أبو على : وهى البرادة —

المخصص ٢٩/١٢

(٢) أورد ابن بكرة بعض هذه المنافع وزاد غيرها انظر ص ١٤ من المخطوط .

(٣) نقط هنا معناها ترك أثرا أو بقعة ، انظر ملحق القواميس لدوزى ٧١٤/٢

(٤) المراد هنا الفتح بن خاقان المشرقى وزير المتوكل المتوفى ٨٦١/٢٤٧ وكان أدبيا كاتباً ، ولم

أجد له كتاباً بهذا الاسم .

من ذلك الحجر وجعله على مقدار خمسة أذرع من فضة جذبها إلى نفسه ، وإن كانت الفضة مُسَمَّرَة قلع تلك المسامير من مواضعها . ومن جعل فصا من ذلك الحجر على خاتم ذهب أو نحاس ثم قربه إلى مثل وزنه من الفضة جذبها وقلعها ؛ وإن قرب ذلك الفص من خاتم فضة سعى الخاتم إليه .

وحجر الذهب أيضا معروف ، وذلك أن الذهب إذا سُحِلَ بالمباريد من حديد وخلط بالتراب ثم أُمِرَّ عليه هذا الحجر فإنه يخرج من التراب ويلقطه حتى لا يبقى منه شيء إلا جذبه إلى نفسه .

وإن الذهب إذ<sup>(١)</sup> كان الناس يتصرفون به فيما بينهم ، وعليه تدور الدواير فليحفظوه ، فإنه إذا جاوره المس<sup>(٢)</sup> وهو النحاس فإنه يكشف لونه ويسود حمرة . وإن جاورته الفضة بَيَّضَتْه ونَقَّصَتْ من قوته . وكل ما جعل من الأجسام الدون على الجسم الشريف كان الدون الأغلب [ ١٥٠ ] لأن كل جسد إذا خالط ما لم يقارنه في الجنس غيَّره وأفسده .

قال علي بن عيسى الكحال في « تذكرته »<sup>(٣)</sup> إن الاقليميا<sup>(٤)</sup> التي تخرج من شحيرة<sup>(٥)</sup> الذهب والفضة هي من أفضل أدوية العين ، وتنفع للتجفيف إذا

(١) في الأصل : وإن ، والعبارة مضطربة بعض الشيء .

(٢) في الأصل : المتين والتصويب من المخصص ، فقد ورد فيه ٢٥/١٢ : المس النحاس ، ولا أدري أعربي هو أم لا .

(٣) الأصل : علي بن عبدون ، والصواب ما اثبتناه وهو شرف الدين علي بن عيسى الكحال المتوفى بعد سنة ٤٠٠/١٠١٠ صاحب تذكرة الكحالين . . وهو من أحسن ما ألف المسلمون في أمراض العيون ، ومعتمد الأطباء من بعده . انظر عنه وعن مخطوطاته والدراسات التي دارت حوله بروكلمان ، ملحق ١ ص ٨٨٤

(٤) إقليميا ، ويقال قليميا ، يوناني  $\kappa\alpha\lambda\mu\epsilon\iota\alpha$  مادة توجد في خبث الذهب والفضة عند صهرها أو ترسب في القاع . ذكرها ابن سينا في القانون فقال : قليميا الذهب : أفضله الذهبي العنقودي الرمادي اللون الطرى ، والصفائحي أغلظ . . وذكر من خصائصه أنه ينفع من بياض العين وابتداء الماء ويقوى العين ثم قال : قليميا الفضة : الماهية : قد يتخذ القليميا من الذهب والفضة وقد يتخذ من النحاس ومن المارقشيتا ، وهو ثقل يعلو السبك أو دخان ، والذي يرسب صفائحي : الخ .

القانون ٤٢٢/١ وذكر الاقليميا أيضا ابن البيطار ٤٣/١

(٥) الأصل : شجرة ، وهو خطأ .

كان فيها رطوبة أو سيلان حار [او] لطيف ، لاسيما إذا كان ذلك من تأكل وحدة ، وتصلح للأثر<sup>(١)</sup> الذي ليس بغليظ ، وللقروح ، وهي من أدوية الحرقه فيها والبياض<sup>(٢)</sup> والثغر الزايد والجرب العتيق وكل علة عتيقة كالسيل<sup>(٣)</sup> العتيق .

فصل : قال أصحاب الأوفاق إنه إذا رسم في صحيفة من الذهب مسدس من وفق مائة وأحد عشر من العدد حين تكون الشمس في شروقها سهل على من استعمله سائر مطالبه ومنافعه ، وهو هذا :

ا	له	له	ج	لب	و
ل	ح	كح	كز	يا	ن
كد	كج	يه	يو	يه	يط
ي	يز	كا	كب	ك	يح
يب	كو	ط	ى	كط	كه
لا	ب	د	ل	ه	لو

(١) أى لأثر الجروح .

(٢) يريد البياض في العين .

(٣) السيل يطلق على علل كثيرة مظهرها سيلان سائل من جرح أو من عضو من أعضاء

البدن كالعين والأنف ، وقد سماها ابن البيطار العلل السيالة وجاء في محيط المحيط السيالة والسيالة بمعنى الورم في الثدي .

وأما الفضة على ما قاله الحكيم في « أدويته المفردة المجدولة »<sup>(١)</sup> فباردة يابسة في الدرجة الأولى . وإذا بردت الفضة وخلطت بالأدوية المشروبة نفعت من كثرة الرطوبات ومن البلغم اللزج ومن العلل الكائنة من العفونة ، خاصيتها النفع من إدرار البول ومن البلغم الشديد ، وإضرارها بالمثانة ، وتندفع مضرتها بالعسل والجوز . بواخيرها<sup>(٢)</sup> — ما لم يخالطها الغش — الشربة منها دائق .

وإذا رسم في صحيفة منها مربع من وفق أربعة وثلاثين من العدد حين يكون القمر في المشتري وينظره نظراً محموداً ، أو المشتري في بيت من بيوته سهّل على من استعمله الحفظ واستقامت له الولايات وكان في أمان إذا دخل على السلاطين ، وهذا هو بحول الله تعالى :

ا	يه	يد	د
يب	و	ث	ط
ح	في	يا	هـ
يج	ج	ب	يو

(١) لم يذكر المؤلف اسم هذا الحكيم ، ولم أجد كذلك كتاباً اسمه الأدوية المفردة المجدولة ، وقد يكون اللفظ الأخير صفة للأدوية لا جزءاً من اسم الكتاب ، وكتب الأدوية المفردة كثيرة ، وهي تنقل بعضها عن بعض ، ولا يخرج ما تقوله عن الخواص العلاجية للفضة عما نقله المؤلف هنا ، وإليك — على سبيل المثل — ما يذكره ابن سينا في « القانون » تحت مادة فضة (٤٠٥/١) : ( الماهية ) : مشهورة ( الطبع ) مبرد مجفف ( الخواص ) : خبثها مجفف جداً ، وفيها جذب وتخفيف . وإذا خلطت سحالتها بالأدوية الأخرى نفعت من الرطوبات اللزجة ( الأورام والبثور ) : جيدة جداً للجرب والحكة ( أعضاء الرأس ) : سحالتها نافعة جداً من البخر إذا خلط بأخلاق أخرى . ( أعضاء العين ) : إذا اكتحل بميل من الفضة يزيد في البصر ويجلو العين . ( أعضاء الصدر ) : سحالتها مع الاخلاط نافع من الحفقان .

(٢) بواخير جمع بخار وهو المتصاعد من سائل فيه أخلاط منها مركب من مركبات الفضة ، أو جمع بخور وهو المركب نفسه إذا حرق وتساعد دخانه . وقد أشار إلى ذلك ابن سينا في عبارته التي أوردها في الهامش السابق .

## الباب الرابع

في معرفة [ مقدار ] ما ينتظم فيهما من نفيس الأحجار مع بقاء بهجة الصنعة [ ١٦ ١ ] من غير نقص لذلك ولا تثار

وهي فائدة هندسية يُعلم بها النقد المغشوش ومقدار [ غشه من غير كحى بالنار ]<sup>(١)</sup> ولا برد بمبرد ولا بحك بميلق<sup>(٢)</sup> ، بل يُعلم ذلك والذهب والفضة على حالهما من سكة أو صياغة أو ترصيع فصوص مع بقاءه على بهجته . يحتاجها الفقهاء والقضاة في أموال الأيتام والملوك وأرباب الأموال النفيسة .  
وصورة ذلك على ما حكاه الشهاب القرافي في « ذخيرته »<sup>(٣)</sup> أن تتخذ ميزانا تتحرك علاقته كفته من طرف العمود إلى وسطه ، وتعمل على طرف العمود علامات متقاربة متناسبة البعد محررة التساوى ، ثم تأخذ ذهباً وفضة خالصتين ، وتسوى بين رتبتيهما في الهواء ، ثم ترسلهما في مائع متساوى الأجزاء سهل الحركة كالماء الصافي ونحوه ، فتجعل في كفة الذهب من الماء أكثر مما في كفة الفضة بسبب تليز<sup>(٤)</sup> الذهب ، فتتحرك علاقته كفته على

(١) أسقط الناسخ عبارة في هذا المعنى ، والسياق يقتضيها فأضفتها .

(٢) الميلق : حجر كانوا يجربون به الذهب بحكه به . وعرفه بطرس القلعى بقوله *toque de oro* وعرفه دوزى بأنه *pierre de touche* ويقال أيضاً لحجر المسن (*pierre à aiguiser*) وينطق في اللهجة البربرية الدارجة : اميلاك أو إميلي أو ملق أو مليق . انظر ملحق القواميس لدوزى .

(٣) هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس بن علي بن علي بن يلين القرافي الصنهاجي البهنسي المتوفى ١٢٥٨/٦٨٤ ، كان أكبر فقهاء المالكية في عصره . وكتابه المشار إليه هنا هو الذخيرة في الفروع من أحسن كتب الفقه المالكي ونسخه المخطوطة كثيرة في معظم المكتبات ( في دار الكتب بالقاهرة ٣٤ و ٣٥ فقه )

(٤) التليز مصطلح يقابل ما نسميه نحن بالكثافة في مصطلح العلوم . وهو من فعل لز بمعنى ضغط أو قرب أو دفع ، فيقال : لز السطور أى قارب بعضها من بعض ولز العدو أى دفعه . وقد جاء في معجم الكتاب المنصوري المعروف باسم مفيد العلوم ومفيد الموم لابن الحشاء أن الجسم المتليز هو « المندمج ، العديم البرح » ومن استعمالات هذا اللفظ قولهم : « وأفضل الخنطة الشديدة التليز ، الثقيلة الوزن » وعلى هذا يمكن تفسير قول المؤلف « بسبب تليز الذهب » بأنه « بسبب كثافة الذهب » أو بسبب ثقل وزنه .

العمود حتى يساوى الفضة فى الماء كما ساواها فى الهواء ، وتحفظ عدد تلك العلامات التى قطعناها علاقة كفته ، ولتكن ستة مثلاً ، فتعلم أن ذلك فضل الذهب الخالص على الفضة الخالصة . ومثل ذلك [ ١٦ ب ] بفرض الجسم الممتحن ذهباً ، وتزنه فضة خالصة فى الهواء ، ثم تضعهما فى الماء ، فترجح كفة الممتحن لتلنز الذهب ، فتسوى بينهما بتحريك العلاقة على العمود ، فإن قطعت العلاقة تلك العلامات الست ، فهو خالص لا غش فيه وإن حصلت المساواة دون ذلك وإن تكن حصلت بل بحركة على أربع فقط<sup>(١)</sup> فقد بقى الثلث ، فثلثه فضة على هذه النسبة<sup>(٢)</sup> .

أو تعمل جرمين متساويين العظم<sup>(٣)</sup> ، أحدهما ذهب خالص والآخر فضة خالصة ، وتحرر وزنها ، ولتكن الفضة أربعة والذهب خمسة ، وتعمل جرماً آخر مساوياً لعظمه لعمود الممتحن فضة خالصة ، ولتعرف وزنه ، وليكن سبعة ووزن الممتحن ثمانية ، فزيادة الممتحن واحد ، ونسبته إلى السبعة نسبة السبع ، ونسبة الواحد فى الذهب الخالص إلى الفضة الخالصة نسبة الربع ، ففي الممتحن من الغش بقدر ما يكون الربع والسبع ، فلو كان الممتحن ثمانية ونصفاً وربعاً حتى يكون الزائد مثل ربع الفضة التى تقابله كان خالصاً .

فإن عسر علينا وجود فضة مساوية للمختلط<sup>(٤)</sup> عملنا جرمين من شمع أو غيره أحدهما مساوٍ لعظمه لعمود المختلط والآخر [ مساوٍ ] عظمه [ ١٧ ا ] لعظم فضة

(١) أظن أن صحة العبارة : كأن تكون حصلت بحركة على أربع فقط . .

(٢) العملية هنا يقصد منها معرفة نسبة الذهب فى الشيء على أساس استخراج الوزن النوعي ، وهو نسبة وزن الشيء فى الماء إلى وزنه فى الهواء . والعملية كما توصف هنا بدائية ، ولكنها صحيحة من الناحية العلمية . ومن الغريب أنهم كانوا يكررون عملية استخراج الوزن النوعي للذهب فى كل مرة بدلاً من أن يعرفوا ذلك بالنسبة لحجم معين من الذهب أو الفضة ثم اتخاذ ذلك أساساً للعمل .

(٣) العظم هنا هو الحجم .

(٤) أى للجسم الذى تشك فى أنه مغشوش .



أعدداها ، ثم نعرف زنة الشمعين . فإن كانت [نسبة] زنة شمع الممتحن إليه كنسبة زنة الفضة إليها فالممتحن فضة خالصة .

وإن كان ذهباً ، فاجعل مكان الفضة ذهباً .

فإن عَسُرَ [وجود] جسم يساوى عظمه عظم المختلط ، فتزنه بصنج في الهواء في ميزان محكم ، ثم تزيله من الميزان وتملأ كفته بالماء ، ثم تضع الممتحن في الكفة فيطلع بعض الماء وترجح الكفة ، فتقابل به بالصنج في الكفة الأخرى ، فتكون هذه الصنج أكثر من صنج الهواء إن<sup>(١)</sup> كان جوهرها أخف من جوهر الذهب<sup>(٢)</sup> كان الحاصل من الماء معها أقل ومع الممتحن أكثر ، [وإن كان جوهرها] أثقل من جوهر الذهب<sup>(٢)</sup> كانت أكثر من صنج الهواء ، [وإن<sup>(٣)</sup> كانت] مساوية له [في الجوهر] كانت مساوية لصنج الهواء ، ثم تحفظ نسبة ما بين [الوزن] في الهواء [والوزن] في الماء من زيادة الصنج وقتها ، وتفعل ذلك بجسم خالص من الذهب إن كان الممتحن ذهباً أو [من] الفضة إن كان فضة ، فإن استوت النسبتان فهو خالص ، أو اختلفتا فهو مغشوش بقدر الاختلاف . وبهذه الطريقة تمتحن سائر المعادن<sup>(٤)</sup> .

(١) الأصل : بأن .

(٢) الأصل : الذهب .

(٣) الأصل : أو كانت .

(٤) العبارة هنا مضطربة ، وقد اضطررت إلى إصلاحها في المواضع المشار إليها بأرقام وأضفت ما بين الحواصر لعلها تزيد وضوحاً ، وراجعتها على أصلها في ذخيرة القرافي واستعنت بأستاذ في الطبيعة والكيمياء في التقويم ، ومع ذلك فلا زالت قلقة . والسبب أننا لا نفهم كيف كانوا يزنون الأشياء في الماء : وهل كانوا مثلاً يملأون كفة الصنج ماءً أيضاً — كما تقتضى العملية — ثم أننا لم نستطع تعرف صفة الميزان الذى تجرى به التجربة . وعلى أى حال فإن صاحب هذه التجربة يعرف ما هو الوزن النوعى ويصف عملية استخراجها .

## الباب الخامس

في أول من ضرب الدينار والدرهم [ ١٧ ب ] وأقام أماكن طبعهما وضوابط سبكهما وفائدتهما ، وما يحذر من الخل عند دفعهما وقبضهما . وهذا الباب معظم الكتاب وفيه اثنا عشر فصلا

## الفصل الأول

في أول من ضرب الدينار والدرهم قبل الاسلام وبعده ، وأول خليفة كتب عليها اسم الله تبارك وتعالى في الإسلام ، وعين الأماكن التي تضرب بها وشدد في تخليصها

قال القاضي أبو الحسن بن كَبَّال في شرحه لمقامات الحريري : إن الناس في أول الزمان كانوا يتبايعون بالعُرُوض فيما بينهم كالحنطة والشعير والحبوب والفواكه وما أشبه ذلك ، فشكوا إلى ملكهم ما ساءهم من ذلك وما يخافون من تلف أموالهم إن هم بقوا على هذه الحالة ، فأمرهم أن يختاروا ما لا يفسد على طول مكث الزمان ، فاختاروا حجر الذهب الذي هو أبقي جواهر الأرض لا يفسد أبدا ، وكلما بقي تحت الأرض صلح وطاب ، وكلما دخل النار تخلص وحسن ، وأمر بضرب الدينار وطبعها بطبائع<sup>(١)</sup> الملك ، ونهى أن تُفسد أو أن يُكسر طابعها ، وأن من فعل ذلك تقطع يده ، يريد على سنتهم .

(١) طبائع هنا جمع طابع وهو الخاتم أو الختم .

وأخبروه أيضاً أنهم [ ١٨ ١ ] يحتاجون إلى ما لا يفي ثمنه بقيمة الدينار [ بل ] بأقل منه أو بأجزائه مما لا بد لهم من مصلحة أنفسهم من شراء الخوارج ، فأمرهم باختيار حجر آخر دون الذهب تكون قيمة الدينار منه عشرة دراهم ، فاختراروا الفضة ، وضرب منها الدرهم وطبعه بطبائع الملك ، وكانت قيمة العشرين ديناراً مائتي درهم .

ولم تزل الروم تستعمل الدنانير والفرس تستعمل الدراهم<sup>(١)</sup> ، حتى جاء الإسلام ، فكان الناس يستعملون ذلك إلى زمن عبد الملك بن مروان ف ضرب الدنانير والدراهم ، وكتب على الدينار « الله أحد » وكانت قبل ذلك ملساء لا كتب فيها ، وكتب على الدراهم كذلك<sup>(٢)</sup> .

وكانت الدراهم في أيام الفرس مختلفة على ثلاثة أوزان ، منها درهم على وزن المثقال عشرون قيراطاً ، ودرهم على وزن اثني عشر قيراطاً ، ودرهم على وزن عشرة قيراط<sup>(٣)</sup> .

فلما جاء الإسلام واحتيج إلى تقدير الزكاة أخذ الأوسط من جميع الأوزان من جميع الثلاثة ، وهي اثنان وأربعون قيراطاً ، فاتفقوا على أن يكون الدرهم

(١) يلاحظ التناقض بين هذه العبارة والقصة الأسطورية التي يقصها في العبارة السابقة . ومعظم كتاب العرب على أن الدينار رومي والدرهم فارسي ، وهو خطأ ، لأن الدرهم أصله إغريقي ( دراخه ) والدينار من ابتكار الرومان ، وقد استعمل هؤلاء الأخيرون الدراهم أيضاً ، وقد عرف الفرس الدنانير الذهبية وضربوها . ولكن الذي عرفه عرب الجاهلية وتعاملوا به من هذه النقود هو الدينار الذهبي الروماني والدرهم الفضي الفارسي ، ولذلك حسبوا أن كل عملة الروم دنانير وكل عملة الفرس دراهم . وذكر المقرئ أن الدنانير والدراهم في الجاهلية كانت تزن ضعف وزنها في الإسلام ( شذور : ٢٤ — ٢٥ ) وذهب أيضاً في نفس الصفحة إلى أن الدرهم وزن مثقال من الفضة ، والدينار وزن مثقال من الذهب .

(٢) هذا الكلام غير صحيح ، فإن النقود الإسلامية أقدم من أيام عبد الملك بن مروان بكثير . راجع ما ذكره المقرئ في « فصل في ذكر النقود الإسلامية » ص ٣٠ وما يليها من طبعة أنستاس الكرملی .

(٣) اختلفت نسبة الدرهم بالنسبة إلى المثقال ، فقل مثلاً إن ١٠ مثاقيل  $= \frac{2}{7} ١٤$  درهم . ولكن الأغلب هو أن ١٠ دراهم  $= ٧$  مثاقيل ، أي أن الدرهم  $\frac{7}{10}$  المثقال والمثقال  $\frac{3}{7} ١$  درهم ( المقرئ ، شذور ، ٤٢ ) .

على وزن أربعة عشر قيراطاً من قراريط المئقال ، والمئقال أربعة [ ١٨ ب ] وعشرون قيراطاً ، كل قيراط من ثلاث حبات ، وأربعة وعشرون في ثلاثة اثنان وسبعون ، فهو من اثنتين وسبعين حبة .

وَمَنْ الْبَرِّقِيِّ لَوْثِيْمِهِ<sup>(١)</sup> بسند ابن عباس قال : إن أول سكة وضعت في الأرض الدنانير والدراهم ، وضعها نمرود بن كنعان ، وكان الناس قبل ذلك يتبايعون بالتبر من الذهب والفضة ، فلما ضربت الدنانير والدراهم نَحَرَ إبليس نحرةً ، وقبض عليها في يديه وقبَّلها وقال : استمكنت من بني آدم ! بكما يقطعون الأرحام ويسكفون الدماء ويظلم بعضهم بعضاً !

وقيل إن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما رأى اختلاف الدراهم نظر إلى أغلب ما يتعامل الناس فيه من أعلاها وأدناها ، فجعل منها اثني عشر دانقاً وأخذ نصفها فكانت ستة دوانق<sup>(٢)</sup> ، فمضى زدت على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقالاً ، ومتى نقصت من المئقال ثلاثة أعشاره كان درهماً<sup>(٣)</sup> .

وكانت الفرس عند فساد أمورهم قد فسدت نقودهم ، والنقد هو الخالص من الفضة والذهب ، فاتسع فيه ، حتى جعل المعجل أن كل مدفوع نقداً من كل شيء فميز المغشوش من الخالص<sup>(٤)</sup> .

(١) ورد الاسم الأول في المتن : البرنى وصحته البرق وهو محمد بن عبد الله ابن عبد الرحمن بن أبي زرعه البرقى مولى بنى زهرة المحدث المتوفى سنة ٢٤٩ وبنيته بمصر بيت علم وله تأليف كثيرة منها « مختصر ابن عبد الحكم الصغير » زاد فيه اختلاف فقهاء الأمصار ، وكتاب في التاريخ وفي الطبقات وفي رجال الموطأ وفي غريبه ( الديباج المذهب لابن فرحون ، القاهرة ١٣٥١ ) ص ٢٣٣ — ٢٣٤ وانظر أيضاً شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف ( القاهرة ١٣٤٩ ) ترجمة رقم ٦٤ ص ٦٧ . ووثيمة هو ووثيمة بن موسى محدث ضعيف ورد اسمه في تاج العروس . مادة : ووثم .

(٢) المشهور أن الذى فعل ذلك عبد الملك بن مروان . انظر تفصيل ذلك عند المقرئى ،

شذور ص ٣٧

(٣) ذكر ذلك أيضاً المقرئى ، انظر ص ٤٢ ، وذلك ناتج مما ذكرناه وهو أن نسبة المئقال

إلى الدرهم ١٠ إلى ٧

(٤) العبارة هنا قلقة .

وقد اختلف في أول من [ ١٩ ] ضربها في الإسلام ، فقليل إن أول من ضربها في الإسلام عبد الملك بن مروان ، وكانت حينئذ الدنانير من ضرب الروم ، والدراهم من ضرب كسرى وحمير ، وكانت قليلة ، فأمر عبد الملك ابن مروان الحجاج بضربها سنة أربع وسبعين من الهجرة وقيل سنة خمس وسبعين ، وكتب عليها : « الله أحد ، الله الصمد » . ثم ولي ابن هبيرة في أيام يزيد فضربها أجود مما كانت ، ثم ولي خالد بن عبد الله البجلي ثم القسرى ، فضربها وشد في تجويدها ، ثم ضربها بعده يوسف بن عمر فأفرط في تجويدها ، فكانت الهبيرية والخالدية واليوسفية أجود دراهم بني أمية ، وكان المنصور لا يأخذ غيرها<sup>(١)</sup> .

وقيل إن أول من ضربها مصعب بن الزبير عن أمر عبد الله بن الزبير سنة سبعين على ضرب الأكاسرة ، وعليها من جانب [ ] و « الله » في جانب ، ثم غيرها الحجاج وكتب عليها « بسم الله »<sup>(٢)</sup> .

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن كسر دراهم المسلمين الجارية عليهم<sup>(٣)</sup> .

والسكة هي الحديد يطبع عليها الدينار [ ١٩ ب ] والدرهم ، فسميت سكة بها الدنانير والدراهم<sup>(٤)</sup> .

(١) وردت العبارة مضطربة في الأصل ، وقد تبينت أنه نقلها من البلاذري ، فصوبتها منه ، انظر كتاب النقود للبلاذري كما نشره أنستاس الكرملي ص ١٤ و ١٥

(٢) العبارة هنا غير قويمة ، يصححها قول المقرئ بأن عبد الله بن الزبير عند ما قام بمكة كان أول من ضرب الدراهم المستديرة ، وكان ما ضرب منها قبل ذلك ممسوحاً غليظاً قصيراً ، فدورها عبد الله ، ونقش على أحد وجهي الدراهم : « محمد رسول الله » وعلى الآخر : « أمر الله بالوفاء والعدل » وضرب أخوه مصعب بن الزبير دراهم بالعراق ، وجعل كل عشرة منها سبعة مثاقيل . فلما جاء الحجاج ألغى هذين الدرهمين . المقرئ ، ص ٣٣ — ٣٤

(٣) أفاض البلاذري في هذه النقطة ، انظر ص ١٥ — ١٧

(٤) راجع هنا مادة سك في لسان العرب ، ففيها تفصيل مفيد .

ومن كتب الأوائل أن عبد الملك بن مروان أمر الحجاج باتخاذ دار الضرب ، فسأل الحجاج عما كانت الفرس تعمل في ضرب الدنانير والدراهم ، فاتخذوا دار الضرب ، فكان أول من اتخذها وجمع فيها الطبايعين ، فكان يضرب المال للسلطان [ مما يجتمع له ] من التبر وخلاصة الزيوف [ والمستوقة ] والبهرجة ، [ ثم أذن للتجار وغيرهم ] في أن تضرب لهم الأوراق ، واستحلها من فضول ما كان يؤخذ من [ فضول ] الأجرة للصناع وللطبايعين ، وختم على أيدي الطبايعين <sup>(١)</sup> . فلما ولي عمر بن هبيرة العراق ليزيد بن عبد الملك خلّص الفضة أجود من تخليص من قبله وجود الدراهم وشدد في العيار <sup>(٢)</sup> .

ثم ولي خالد بن عبد الله البجلي ثم القسري العراق لهشام بن عبد الملك ، فاشتد في النقود أكثر من تشديد ابن هبيرة حتى أحكم أمرها أبلغ من إحكامه . ثم ولي يوسف بن عمر ، فأفرط في الشدة على الطبايعين وأصحاب العيار وقطع الأيدي وضرب الأبخار ، فكانت [ ٢٠ ١ ] الهبيرية والخالدية واليوسفية أجود نقود بني أمية <sup>(٣)</sup> .

ومن كلام الحافظ أبي محمد بن حزم في بعض تواليفه [ ] للامام أن يأمر الناس أن لا يجرى بينهم في معاملتهم إلا الذهب المحض الخالص والفضة المحضة الخالصة ، ويأخذ الإمام بسببك كل سكة منقوشة ويميز محضها من غشها ، ثم يصرف ذلك إلى صاحبه .

(١) نقل المؤلف هذه العبارة عن البلاذري ( ص ١٤ ) وبتراها بترأ شوهاها ، فقومتها على الأصل ، ووضعت الناقص بين حواصر . وقد رأيت المؤلف يقول : واستحلها . . بدلا من « واستغلها » عند البلاذري فأبقيتها كما رسمها المؤلف ، لأنني أرى أنها أوفق هنا . وقال انتاس الكرملي في شرح الزيوف والمستوقة والبهرجة : « الزيوف جمع زيف ، بالفتح ، وهو جمع زائف أيضاً ، وهو الدرهم الذي خلط به نحاس أو غيره . . . والبهرجة ما يردده التجار من النقود ( إلى بيت المال لعدم صلاحيتها ) ويقال له البهرج أيضاً بلاهاء . وأما إذا غلب عليه الغش فيقال له الستوق ، وزن تنور . ص ٥٠ »

(٢) عند البلاذري ( ص ١٤ ) : فاشتد في العيار .

(٣) العبارة هنا منقولة عن البلاذري ( ص ١٤ — ١٥ ) فقومتها .

## الفصل الثاني

في أول من ضرب الدراهم المَرَكَّة وأول من  
أقام دار الضرب بفاس مهدها الله تعالى

وذلك أن صاحب الدرهم المَرَكَّن هو أبو عبد الله المهدي القائم بأمر  
الموحدين ، وكانت الدراهم قبل ظهور الدولة الموحدية كلها مدورة ، فأمر المهدي  
أن تكون دراهمه مَرَكَّة ، فكانت كذلك من حساب عشرين منها في الأوقية  
وثلاثة منها في الدينار<sup>(١)</sup> .

وكان بمدينة فاس القرويين والأندلس دارا سكة ، فنقلها الخليفة أبو عبد  
الله الناصر ابن المنصور الموحدى<sup>(٢)</sup> لدار أعدها بقصبتها حين بناها سنة ستمائة  
[ ٢٠ ب ] وأعدها مَوْدَعًا للأموال المندفعة بها ولطوابع سكتها ، وأتقن ثقافها على أتم  
حال . وغالب ما كان يسبك فيها الذهب ، وأما الدراهم فكانت تَرْدُ من جميع  
الآفاق مختلفة السكة والوزن ، وكان الناس يتعاملون بكل سكة منها ، إلى أن  
صار التعامل في الدراهم على وزن هذه اليعقوبية<sup>(٣)</sup> حسبما يُذكر بحول الله .

(١) ليس من الثابت أن العملة المربعة ( المَرَكَّة ) من ابتكارات أبي عبد الله محمد بن تومرت  
مehدي الموحدين ، وهو نفسه لم يضرب نقوداً ، إذ لم يكن بخليفة أو أمير ، وأول من ضرب عملة مربعة  
هو عبد المؤمن بن علي أول خلفاء الموحدين . غير أننا عثرنا على نصف قيراط ضربه أحمد بن قسي  
الثائر على المرابطين في مارتله بالأندلس ، وقد كتب في وجهه « الله ربنا ومحمد نبينا والمهدي إمامنا »  
داخل مربع . ولم يقتصر ترييع العملة على الدراهم بل تعداه إلى الدنانير . وكان الدينار الموحدى ضعف  
الدينار العادى في الوزن ، ولهذا عرف باسم *dobla* عند النصارى ، وضرب الموحدون على أيام أبي  
يوسف يعقوب المنصور نصف دينار موحدى يزن ديناراً عادياً . وكان الوزن القانونى للدينار قبل  
الموحدين ٢,٣٥ جرام فأصبح ٤,٧٠ جراماً . والمؤلف يذكر هنا أن الدرهم المَرَكَّن كانت ثلاثة منه  
في الدينار ، أى أن وزنه  $\frac{4.70}{3} = 1.56$  جراماً . فإذا كان ٢٠ منها أوقية كان وزن الأوقية على  
هذا الحساب ٣١,٢٠ جراماً .

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن يعقوب المنصور بن يوسف بن عبد المؤمن بن علي الملقب بالناصر رابع  
خلفاء الموحدين (٢٢ ربيع الأول ٥٩٥ — ١٠ شعبان ٦١٠ / ٢٥ يناير ١١٩٩ — ٢٥ ديسمبر ١٢١٣) .  
(٣) سيرد الكلام على الدراهم اليعقوبية بتفصيل أوفى بعد ذلك .

## الفصل الثالث

في الأوصاف المعتبرة في ناظر السكة ،  
وذلك مما لا غنى عنه ، وما لا بد منه

ولما كان هذا الذهب والفضة من أشرف الأشياء كان النظر في أمورهما من أشرف الأمور . [و] كما يعتبر في إمام الصلاة أن يكون عالماً بما لا تصح الصلاة إلا به قراءة وفقهاً ، وكما يعتبر فيمن أراد أن يتحمل شهادة أن يكون عالماً بوجوه التحمل ، كذلك ينبغي أن يكون الناظر في هذا المفرد<sup>(١)</sup> هو الواجب على كل من قُدِّم على أمر أن يعلم الحكم فيه<sup>(٢)</sup> ويستكمل له النظر حتى يستوفيه ولا يأخذ برأيه فيه على البديهة ولا على [الظن]<sup>(٣)</sup> وما يشبهه بل يشعر في نفسه [ ٢١ ] أن الثواب لمن علم فاقتدى والعقاب لمن ظلم فاعتدى . وإذا كان معروف الأمانة وله بالصناعة الجارية فيها علم ومعرفة ، كتمييز النقود وأوصاف المعادن وما يُصْلِحُها وما يُفْسِدُها وأسباب غشها وما يزيله ، مع درية بأنواع خطوط الطوابع وأشكال الفتح<sup>(٤)</sup> وتصنيفه والخط وهمزته<sup>(٥)</sup> مع النزاهة والديانة

(١) كذا في الأصل ، وقد يكون محرفاً . وقد وجدت في ملحق القواميس لدوزي ، مادة فرد ما يلي : الفرد الأبيض ، ح . الفرود البيضاء : عملة إسبانية قديمة يسمونها بلانكا blanca . وفي القاموس المسمى Vocabulista : فرد = denarius أى نقود وعلى هذا يحتمل أن يكون اللفظ مشتقاً من فرد بمعنى صاحب النقود أو العامل عليها أو الديوان القائم بأمرها . وقد وجدت في :

Felipe Mateu y Llopis: *Glosario Hispánico de Numismática* (Barcelona 1946)

تحت مادة blanca بياناً بعملات كثيرة إسبانية تحمل هذا الاسم أقدمها واحدة سكهها انريكي الرابع وقيمها ديناران مرابطيان . ومن المعلوم أن النقود في اسبانيا والمغرب في ذلك العصر كانت متقاربة في الأسماء والقيم ، ومن الممكن لهذا أن يكون لفظ فرد بمعنى العملة وفرود بمعنى النقود كان شائعاً على الألسن في الاستعمال الدارج ، ومن هنا جاء لفظ مفرد .

(٢) العبارة هنا ركيكة ، ويحتمل أن يكون سقط منها شيء .

(٣) بياض بالأصل . (٤) سيرد شرح هذا اللفظ فيما بعد .

(٥) قال ابن سيده في التخصيص ( ٦ / ١٣ ) نبرت الحرف : همزته وفي لسان العرب ( ٧ /

٢٩٣ ) : وقد همزت الحرف فانهمز . وعلى هذا قرأت هنا : والخط وهمزته .



استوثق الناس بِسِغَّتِهِمْ وكثر الفايد ونمى العايد<sup>(١)</sup> . وإذا دخل فيها من ليس من أهلها ولا عُدَّ من رجالها ، لاسيما مع إهمال دقائقها والاغفال عن وجوه البحث فى حقائقها عادت بالخسران وعدم الرحبان ، وتعطل فايدها وقل عايدها .

## الفصل الرابع

فى أحوال شهودها وربط عقودها

ولابد من شاهدى عدل للشهادة<sup>(٢)</sup> عند الحاجة بهما ، لما يُخَاف من المناكرة بين الدافع والصانع ، ويُقَدَّمهما<sup>(٣)</sup> من يقدم الناظر ، فإنهما إن قدمهما الناظر كانا له لا عليه . ولا بد من مياومة<sup>(٤)</sup> كل واحد منهما كالناظر ، لما يطرأ من المطالب ، ويكونا عاملين<sup>(٥)</sup> بما يشهدان فيه ، وإلا كانا سبب اضاءة الأموال واختلال الأحوال . ويكون بيد كل واحد منهما مفتاح جولى الأزواج<sup>(٦)</sup> التى [ ٢١ ب ] يطبع فيها<sup>(٧)</sup> لثقافتها بعد حصر أشخاصها<sup>(٨)</sup> . وفى هذا الجولى يكون

(١) تركت هذه العبارة على حالها ، لأن « الفايد والعايد » مصطلح فى الاستعمال الجارى ومعناه الفائدة ، وسيفصله المؤلف فيما بعد .

(٢) الأصل : شاهدى عدلى الشهادة ، وربما كانت محرفة عن : شاهدين عدلى الشهادة . والأصح هنا أن يقال : شاهدى عدل للاستشهاد بهما .

(٣) قدم هنا معناها اختار لوظيفة .

(٤) أى تقدير راتب لهما بحسب أيام العمل .

(٥) الأصل : عاملين .

(٦) الجولى هو الصندوق والأزواج هى الأصول التى كانوا يطبعون السكة بها والصنج الرسمية التى كانوا يعيرون العملة بها .

(٧) الأصح هنا : يطبع بها .

(٨) ثقافتها = اختبارها ، وحصر أشخاصها : حصر عددها .

إمام<sup>(١)</sup> الذهب وصنّج الوزن والعيار . وإن كانا ممن يتناوبان في كل شهر مع غيرهما فهو أحسن .

وليحذر السَّكَّاكُونُ أَنْ يَطْبَعُوا دِينَارًا أَوْ دِرْهَمًا إِلَّا بِمَعَايِنْتِهَا<sup>(٢)</sup> . ويختبران بوزن العمل<sup>(٣)</sup> بما قبض كل سكاك وما طبع بقول الشهر<sup>(٤)</sup> ، فإن كان مساوياً عُلِمَ إنه الحق بزمام الطبع ، وإن بقي شيء مما تحصل بيده فليطالب به . وإن شاط<sup>(٥)</sup> له في الطبع شيء فليبحث الناظر عليه ، ومن أى وجه هو ، فإنها ريبة قوية . ويسمى هذا الشايط عندهم كُرُوبَةً<sup>(٦)</sup> . ويُتَأَكَّدُ عَلَى الشَّهِيدِينَ مَعَايِنَةَ مَا يُقْبِضُ وَمَا يُطْبَعُ وَمَا يَنْدَفِعُ ، وضبط ذلك كله في زماميهما في كل يوم وتخليصه في كل شهر .

(١) الإمام يستعمل هنا بمعنى صنجة العيار في المصطلح المشرقي .

(٢) أى بمعاينة الشاهدين ، وكذلك كان الحال في دار الضرب المصرية .

(٣) أى بوزن ما عمل ومقابلته بوزن ما قبض .

(٤) معنى « يقول الشهر » هنا غير واضح ، وقد يظن أنه تصحيف من الناسخ لعبارة بأول الشهر ، ولكنى أرجح أن قول الشهر مصطلح بمعنى حساب الشهر ، أى بالحساب الذى يعمل آخر الشهر بما قبض السكاك من الذهب والفضة وما طبع من العملة .

(٥) شاط أى انحرف ناحية بمحديدة السكة التى يطبع بها الدينار أو الدرهم ، فصارت الكتابة على حافته في ناحية واتسع الهامش المسمى بالحرز من الناحية الأخرى وكانت العملة التى يقع بها هذا الخطأ يعاد سبكها .

(٦) الأصل كرويه بالياء . وقد غلب على ظنى أنها إسبانية قديمة Corva ( حالياً Curva ) معربة بمعنى انحناء بارز . وعلى هذه الصورة يفهم تسميتهم لما خرج عن دائرة الدينار — نتيجة لعدم اتقان السك — بهذا الاسم . وراجع كذلك لفظ كوربه في ملحق القواميس لدوزى .

## الفصل الخامس

وظائف الفتح ، وما يتعلق بذلك من وجوه الاستصلاح

ولكل شيء أساس ، وأساس أعمال دار السكة الفتح<sup>(١)</sup> ، فهو أصل من أصولها ، فإن استقام استقامت الأعمال بها . وينبغي أن يكون بارع الخط ، فإن ذلك حرز للدينار والدرهم . [ وقد قال ] [ ٢٢ ] [ ١ ] حكيم العرب : الخط أصل في الروح وإن ظهر بآلة الجسد . وقال حكيم الروم : الخط هندسة<sup>(٢)</sup> روحانية وإن ظهر بآلة جسمانية .

وطوباع الدينار والدرهم هي خواتم الملك ، فمن ضرب عليها<sup>(٣)</sup> فكأنما ضرب على خاتم الملك .

وإذا لم يكن بارع الخط ، فأى مزية تكون له ؟ وأى حرمة تكون لطابعه ؟ والخط الضعيف يتطرق الضرب عليه<sup>(٣)</sup> ، كما يُضرب على شهادة الشاهد الذى لا يُحكم وضع شهادته .

وبالخط سُمي المطبوع مطبوعاً ، وهو أصل فيه وإن كان آخر العمل ، لأنه به ختم .

(١) الفتح هو الرجل الذى يضع الرسم الذى ستسك عليه العملة ويكتب نصها . والعملية تسمى الفتح ، وهو استعمال اصطلاحى استعاروه من قولهم فتح سكة بمعنى أنشأ طريقاً . وفتح الخط أى كتبه ، والاصطلاح بهذا المعنى مغربى ، ولا زال مستعملاً إلى الآن فى صناعة تزيين الجلد برسوم بخيوط الذهب فالخراز الذى يستعمل فى رسم النقش على الجلد قبل حياكة خيوط الذهب عليه يسمى إشفى ديال الفتح أى مخراز الرسم ، وقد عرفت م. جواشون الفتح بقولها :

Ftiḥ designe le trait coupé dans le papier pour marquer une nervure de la broderie.

Cf.: A. M. Goichon, *La broderie au fil d'or à Fès. Ses rapports avec la broderie de soie. Ses accessoires de passementerie*. Hespéris XXVI, 1939, 1<sup>er</sup> trimestre, p. 51.

(٢) الأصل : هندسية .

(٣) ضرب على هنا معناها استغنى عن أو أهمل أو أسقط ، أو أفسد .

وينبغي ألا [يُغَيَّر] <sup>(١)</sup> ما عهد من الكتب في الدينار والدرهم ، ولا يزيد في سطورهِ ولا ينقص منها برأيه ، ولا يكون ذلك إلا بإذن الملك ، فهو القدوة والعادة <sup>(٢)</sup> . وإن كان اسم ملك ذلك الوقت في الدينار والدرهم فهو من الكمال ، لثلاثا يكون متلوف الضرب .

ولتكن آلاته وأقلامه التي أعدها للفتح مثقفة <sup>(٣)</sup> بحولق الأزواج إلى أن يحتاج إليها فتُخَرَّج له . وليكن معه من يلزمه من الثقات حين الفتح إن كان غير مأمون لفساد الزمان . ويستتر إذ ذاك عن أعين الناس إلى أن يتم عمله ، فيرد آلاته [ ٢٢ ب ] للبحولق .

ولا يسمح له بالمناجاة <sup>(٤)</sup> مع من يتهم بطلب الطوابع كالكياويين والمتهمين بالدلسة في الدنانير والدراهم .

وليكن المعلم الحداد الذي يَطْرَح له الأزواج أمينا عليها . ويعهد إليه ألا يطرحها إلا بدار السكة ، ولا يسمح له أن يطرحها دونها <sup>(٥)</sup> بوجه ولا على حال .

ويبحث الناظر عن الصيارفة ، ويمحص عن خطوط الدنانير والدراهم التي قد أعدوها بأيديهم للصرف لثلاثا تكون خارجية الطوابع . وكذلك يبحث عن نقاش الحلى من الصاغة ، فإنهم أصل فواتح الطوابع الخارجية <sup>(٦)</sup> ، لا سيما وهم ما يؤمنون في ديارهم ، لا يدخل دربهم حاكم بالليل ولا بالنهار ، وإذا كانوا كذلك فأى شيء يمنعهم من ضرب الدينار والدرهم ؟

(١) السياق يقتضى زيادة هذه الكلمة .

(٢) الأصل : القادة ، وقد تكون صحتها : القيادة .

(٣) أى محفوظة .

(٤) أى بالاتصال بهم أو مصادقتهم .

(٥) أى خارجها .

(٦) أى غير الرسمية أو المقلدة .

ويلزم حاكم البلد إذا كان ناصحاً للملك أن يبحث عن أحوال الذميين وغيرهم ، فمن سمع عنده صوت مطرقة أو وقود نار للصياغة فليضرب على يديه ، ولا يترك صانعاً يخدم الصياغة في داره ولا مستتراً عن أعين الناس ، لأن صناعة الدينار والدرهم والصياغة صناعة واحدة ، فتجمعها المطرقة والنار . وعقوبة من غش عليه<sup>(١)</sup> في تزوير طابع الملك راجعة لما نزل به من الأحكام<sup>(٢)</sup> ، والله الموفق .

## الفصل السادس

في أحوال السكّاكين والوصايا لهم ، وما يحذرون منه

[ ١٢٣ ] وهم ثلاثة مراتب : معلمون وعمّالون ومتعلمون والكلام في هذا مع المعلمين ، وهم في زماننا لا يُدخِلون معهم في صناعتهم أجنيا ، وإذا دخل معهم يدعّون الاختلال واضاعة المال . وينبغي ألا يدفع الذهب والفضة في دار السكة إلا لمن عُلمت أمانته وديانته فيما يقبضه [ ]<sup>(٣)</sup> وإن كانوا منطابقين فيما بينهم ، بسبب ما يطرأ على أموال الناس بها فهو من الحزم . وإذا قبض السكّاك مالا فليكن بمحضر شاهدي الموضع وموافقة الدافع ، ويكتبان أسماءهما ، ومن لم يعرف منهما كتبت حُلاه<sup>(٤)</sup> ، ويحققان ما قبض الصانع . ولا بد من تسمية الأجرة ونوع ما يصنع له من كبار وصغار وقراريط

(١) أى غش حاكم البلد .

(٢) الأصل : الحكم .

(٣) هنا شيء ساقط ، ولم يترك الناسخ بياضاً .

(٤) كذا في الأصل . والأصح هنا : حاله ، والمعنى المراد : إذا لم يكن دافع الذهب والفضة أو

الشاهد ممن لا يعرفون الكتابة أثبت في عقد الشراء اسمه ووصفه .

ومقدار أجل العمل<sup>(١)</sup> ويكون عمل الذهب كله بين يدي الناظر ولا يغيب السكالك عليه ولا على شيء منه<sup>(٢)</sup>.

(١) أى المدة التى يتم فيها العمل .

(٢) كانت عملية تسلم الذهب وسكه عملة محددة تحديداً دقيقاً فى دار الضرب المصرية . وقد أورد منصور بن بكرة بياناً طيباً عن ذلك فى كتيبه القيم « كشف الأسرار العلمية » وقد وجدت فيما ذكره فى هذا الباب ذكراً لعملات أجنبية كانت تشتري لسكها عملة مصرية ، والكثير منها مغربى ، ولهذا أورد البيان فيما يلى : ( ص ١٤ - ب ) .

« الباب الثانى ، فى معرفة نقود الذهب المختلفة العيارات والشكل ونقص كل نقد منها عند العيار المصرى التعليق :

اليقونية (وردت فى الأصل « اليعبورية » وهو وهم إملاء) .

نقصها فى التعليق حتى تلحق بالعيار المصرى : فى كل ١٠٠ مثقال ٢,٥

رسم واجب الصكة وأجرة ضرايين ... .. ٥

الباقى ٩٢,٥ مثقال

قيمة كل مثقال ٣٧ درهما ورقاً إذا كان الصرف ٤٠ ديناراً ، يفضل بعد ذلك ما نقص فى تراب التعليق ، وهو  $\frac{٢}{٣}$  مثقالين ونصف سرسيم (فى الأصل مثقال ونصف وهو خطأ) والآخر يتلاشى .

السبايك تعليق دمس

نقصها فى التعليق ... .. من كل ١٠٠ مثقال ٥

رسم واجب الصكة وأجرة ضرايين ... .. ٥

الباقى ٩٠ مثقال

قيمة كل مثقال ٣٦ درهم بالصرف المذكور .

وفيهما ما يكون نقصها فى التعليق أقل من ذلك على قدر محكمها وقيمتها .

المظفرية ضرب أزبك

نقصها فى التعليق ... .. من كل ١٠٠ مثقال ١١

رسم الصكة وأجرة ضرايين ... .. ٥

الباقى ٨٤ مثقال

قيمة كل مثقال ٣٣,٥ درهما بالصرف المذكور .

المرايطية (وردت فى الأصل : المراطبة) .

مثل ذلك :

التابكية (وهى الاتابكية)

نقصها فى التعليق ... .. من كل ١٠٠ مثقال ١٥

رسم الصكة وأجرة الضرايين ... .. ٥

الباقى ٨٠ مثقال

قيمة كل مثقال ٣٢ درهم بالصرف المذكور .

وأما الفضة فليُسَرَّ<sup>(١)</sup> بها إلى دار السكة . ويتفقد الناظر في أثناء ذلك الحداد وغيره فهو الأحوط ، وإذا وزن الناظر له<sup>(٢)</sup> بالذهب والفضة فليتحفظ في ميزانه ، ويجعل شوكة القبة على شوكة اللسان ، ولا يبخس من حق الدافع ولا من حق المدفوع له [ ٢٣ ب ] شيئاً ، وليشعر نفسه أن الله سبحانه ناظر إليه ومُطَّلِع عليه . وليعلم أن تحقيق الوزن مأمور به ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الزَّانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَخْسِرُوا الْمِيزَانَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وإذا قبض السَّكَّاءُ [ شيئاً بادر إلى وزنه ]<sup>(٤)</sup> بِصِنْجِهِ وبعد ذلك تؤخذ

== الثورية ( كذا ولعل صحتها النورية ) .

١٠	من كل ١٠٠ مثقال	١٠
٥	...	٥
٨٥	الباقى	٨٥

قيمة كل مثقال ٢٤ درهما بالصرف المذكور .

الدوقية ( وهى التى تسمى بالدوكات ) .

٣٠	من كل ١٠٠ مثقال	٣٠
٥	...	٥
٦٥	الباقى	٦٥

قيمة كل مثقال ٢٦ درهما بالصرف المذكور .

الذهب المنسوج بالفضة

قيمته على محكه .

وهذه مقالات واضحة فى معرفة القيمة . وبالقليل يستدل على الكثير .

وأما الذهب الحشر

فلا يعلم مقدار نقصه فى التعليق إلا الله سبحانه وتعالى »

وظاهر من هذا أن الدنانير يعقوبية كانت من أعلى العملات من حيث ما فيها من الذهب ، إذ لا

يخرج منها إلا ما يسمى بالسرسيم .

وكذلك كانت المراتبية ، فهى تأتى فى الدرجة الرابعة بين أصناف الذهب المقدمة للصك .

(١) هكذا استطعت قراءة هذا اللفظ ، ورسمها فى الأصل هكذا : قبيس .

(٢) أى للحداد وغيره .

(٣) الرحمن : ٩

(٤) أضفت ما بين الحاصرتين ليستقيم السياق .

الأجرة فهو أطيب وأوجب للحق . وليجتهد في تحريرة الدينار والدرهم وتحقيقها التحقيق التام بالصنح التي هي إمامٌ هناك .

وإذا طبع فليركب الطابع على أخيه تركيباً محكماً محفوزاً ، ويتحفظ من تحويل الكتبة<sup>(١)</sup> فيه . ولا يكون الدينار والدرهم منشراحاً انشراحاً فاحشاً خارجاً عن القياس المعهود في الطابع . وليكن مردوع القنوت<sup>(٢)</sup> لا يشط على دائرة الدينار ولا ازياق<sup>(٣)</sup> الدرهم من جهاته الأربع قدر شعيرة ، فإنه إن شط على ذلك أدنى شيء لم يكن الدينار حرزاً لما شط من دائرته ولا لما شط من ازياق الدرهم ، وكان الذي سَكَّه أهدى<sup>(٤)</sup> ذلك الشايط لمُسْتَحِل قرضه ، إذ لا يقام الحد إلى على من أخذ من داخل الحرز<sup>(٥)</sup> ، وحرز الدينار والدرهم هي مُحَاسَنَةُ الدائرة به المحيطة له ، ولأجلها يحترم من القرض . فيجب أن يطالب الطابع بذلك كله ، لأن الحد متعلق بهذا الأمر .

وإذا قبض السكك مال أحد فليجعله على حدة ، لا يخلطه بمال غيره ، ولا يدفع مال هذا لهذا ولا يُجَوِّزُهُ عن دولته لدولة غيره .

(١) أي الكتابة والمراد أن يجتهد في أن تكون الكتابة محررة في وسط القطعة التي تسك .  
 (٢) في الأصل : القنوت ، وأعتقد أن صحتها كما أثبتتها في المتن بضم القاف وهو مصدر من ايقونه بمعنى الصورة أو الرسم من اليونانية *εἰκών* ( ايقون ) ولا زالت قنت جارية في الاستعمال في المغرب بمعنى الركن ويستعمل اللفظ في الاسبانية *canto* بهذا المعنى وفي الألمانية *die Kante* بمعنى الحافة .  
 ومردوع من ردع بمعنى قص وهذب ، وقد استعملها بهذا المعنى ابن البيطار في الكلام على تهذيب أوراق الكرم . والمعنى المراد على هذا هو : أن يكون الدينار أو الدرهم دقيق الطبع حسن الهيئة والصورة . والآلة التي تردع بها العملة لا زالت تسمى في المغرب إلى الآن التردية .  
 (٣) الأصل بالباء والصواب ما أثبتناه . ازياق جمع زيق وهي حافة الشيء تكون خشنة بعض الشيء ، وهو استعمال اصطلاحى . ولا زال لفظ زيق بمعنى شريط على الحافة جارياً في الاستعمال في مصر . وزيق لفظ عربى صحيح انظر اللسان ١٦/١٢  
 (٤) الأصل : أهدا .

(٥) سبق أن ذكرنا أن الشط هو أن ينخرف السكك بالطابع إلى جهة من جهات العملة ، فيجىء على الحرز ( وهو الدائرة المحيطة بالكتابة ) من ناحية ويتعد عنه من الناحية الأخرى ، فإذا قرضه إنسان من هذه الناحية لم يكن عليه حد ، ما دام قد ترك حرزاً إلى جانب الكتابة . وإلى هذا يشير المؤلف .



## الفصل السابع

في كمية إمام الذهب وما فيه [ ١٢٤ ] وعياره من الذهب

جرت العادة واستمر العرف في إمام دار السكة أن تؤخذ ذهب خمسة  
تتخير من أطيب النقود كاليقوبي والحسوني والحفصي والسبتي والمردنشي<sup>(١)</sup>  
ويتثبت في طوابعها حتى تعلم أعيانها بالاختبار الصحيح ، وتجمع وتسبك بمحضر  
شاهدي دار السكة ، ويجعل بها سبيكة طول القبضة ، ويطبع في وجهها بعد  
التعديل بطوابع دار السكة ، ويجعل في جوق الأزواج . ومتى احتيج إلى غيره  
أخرج بمحضر الشهيدين<sup>(٢)</sup> .

ويتحفظ من احتيال اليهود لعنهم الله وخدعهم ، فإنهم قد يصنعون مثاله  
ويرمون<sup>(٣)</sup> من يخدع في تبديله . وقد اتفق هذا من عدة أعوام بدار السكة

(١) وردت أسماء هذه النقود في الأصل بدون حروف عطف ، ومن الواضح أنه يشير هنا إلى  
أصناف مختلفة من الدنانير ، فاقتضى الأمر وضع حروف العطف ، فالدينار اليعقوبي معروف ، وهو  
منسوب إلى أبي يوسف يعقوب بن عبد الحق المريني خامس أمراء المرينيين . والحسوني لم أستطع  
الاستدلال عليه بين الدنانير المغربية والأندلسية . غير أنني وجدت في :

Felipe Mateu y Llopis, *Glosario Hispánico de Numismática* (Barcelona 1945).

Solidos Hazumies أي دينار حسوني فغلب على ظني أن هذا هو المراد هنا مع احتمال تصحيف  
النون ميمًا في اللفظة الإسبانية ، وقد ورد ذكر هذه الدنانير كذلك في صورة Solidos hazimies  
(انظر ص ٩٦ و ١٩٢ من الكتاب المذكور) وقد كانت هذه الدنانير تسمى Solidos Mahomati  
مما يؤيد ذلك الاحتمال . وربما كانت النسبة هنا إلى متولى دار الضرب كما كان يحدث كثيراً . والسبتي  
منسوب إلى سبته ، وقد ضربت كثير من الدول المغربية الإسلامية عملات فيها ( انظر فهرس مدن  
المغرب في كتالوج لافوا ) ، وانظر أيضاً لفظ Ceuti ( أي سبتي ) في كتاب ماتيو ليويس الآنف  
الذكر . ( ص ٢٩ ) وانظر أيضاً كتالوج لافوا ص ١٩٤ - ١٩٧ والمردنشي منسوب إلى محمد بن سعد  
ابن مردانيس الذي ثار على المرابطين واستقل بمرسية سنة ١١٤٧/٥٤٢ وضرب عملة باسمه أولاً ثم  
أثبت فيها اسم الخليفة العباسي المقتني ابتداء من ١١٤٩/٥٤٤ - ١١٥٠ ثم انضم إلى الموحيدين ودعا  
للمهدي وأثبت اسمه في عملته بعد ذلك . انظر : Lavoix, op. cit. 276-286.

(٢) كذا في الأصل ، ويراد الشاهدين .

(٣) الأصح هنا : ويرمون .

بسكة سجالامة<sup>(١)</sup> أنه لما احتيج إلى عمل إمام لما اختاروا ذهباً طيبه اتفقوا على جودتها وسبكوها بمحضر أمينها وشاهديها . فحين عُيِّر عند الحاجة إليه ظهر في عياره ضعف كثير أدخل الريبة في الأمين وشهيديه ، ورفع ذلك لمن يجتهد فيه ، فأحضر اليهود الذين سبكوه وهددهم واستبرأ أمرهم ، فاعترف أحدهم أنه أخذ عند السبك جزءاً من الفضة وجعله في جوف [قطعة]<sup>(٢)</sup> من الفحم الذي سبكوه به بعد ثقبها<sup>(٣)</sup> وذره فيها ، ونزع من الذهب بعد ذوبه<sup>(٤)</sup> بمقدار الفضة واتلفه بفرن السبك [ ٢٤ ب ] ولما حُقِّق ذلك عوقب الفاعل لأجل غشه وأعيد العمل لإمام آخر . فهذه إحدى دلائل [غش] اليهود لعنهم الله . وينبغي أن يقصر السبك بها لمن يحسنه<sup>(٥)</sup> [و] يوثق به ويؤمن عليه ، ولا يسمح به لكل من أراد .

ويلحق بالإمام مِلَق<sup>(٦)</sup> العيار وليكن حجراً مبسوطاً إن أمكن متسعاً شديد الكحول<sup>(٧)</sup> صافياً ويلصق في ودك رأس العنز<sup>(٨)</sup> على ما حكاه أهل التجربة فإن فيه خاصية لقبول ما يعير فيه . ويدهن في بعض الأوقات بدهن الجوز العفن . وإن كانت له علاقة وغلاف مُلَفٌّ فذلك من محاسنه . وليبعد به عن المواضع الباردة ، فإن البرد مما يفسد قبوليته لما يعير فيه . ومتى احتيج لتنقيته

(١) يفهم من هذا أن ما فعله الناصر الموحدي من توحيد الضرب بدار سكة واحدة في فاس قد تغير ، وعاد الأمر إلى ما كان عليه من وجود دور سك في كبار بلاد الدولة .

(٢) أضفت هذه الكلمة ليستقيم السياق .

(٣) أى ثقب قطعة الفحم وإخفاء الفضة بداخلها . وقد تكون ثقفيها بإلقاء بمعنى اختبارها ومعرفة قدرها قبل خلطها بالذهب الدائب لكي يستبعد منه بعد ذلك هذا القدر .

(٤) الأصل : ذوبها .

(٥) الأصل يحسنها . والأصوب هنا : على من يحسنه .

(٦) المِلَق حجر أسود يستعمل لاختبار الذهب والفضة بمحكه فيها ، ويكتب أيضاً ميلاك وملق وإمليق ، ويطلق هذا اللفظ أيضاً على حجر المسن .

(٧) الكحول هنا هي السواد .

(٨) الودك هو الدهن أو الشحم . أما رأس العنز فلم أجد له ذكراً في معجمات العقاقير ، وإنما وجدت في قانون ابن سينا شحم العنز ( ٤٤٠/١ ) مادة شحم .

وجِلَّائِهِ مما لحق به فإن الأشكورية<sup>(١)</sup> تزيله . وإن احتيج أن يعير فيه في يوم  
برد فليسخن في يدي إنسان [أو] تحت إبطه أو تحت ركبتيه . وينبغي أن لا يُخْرِجه  
الناظر من يده لئلا يُعْمَلَ فيه ما يفسده ويُدخل الناظر في الشك لما يعهد منه .

## الفصل الثامن

في شكل الميزان وحفظه مع صنجته وتفقدته في حال الإحسان

وذلك أن الميزان هو الحاكم بين الدافع والقابض ، فينبغي إحكامه بأن  
تكون قصبته مستقيمة لا اعوجاج فيها وأن يكون [ ١ ٢٥ ] ثقب مصار القبة  
أسفل اللسان لا في القصبة نفسها وأن يكون أولها طويلاً<sup>(٢)</sup> متسعاً من وجهي  
اللسان ، ثم يثقب بين ذلك ثقباً ضيقاً يكون فيه مصار القبة جارياً في حرف  
الثقب بعد أن يختبر وسط اللسان ويُحَقَّق<sup>(٣)</sup> تحقيقاً مستوفياً ، فإنه إذا كان ذلك  
كذلك تبين فيه الرجحان والنقصان سريعاً من غير توان<sup>(٤)</sup> .

(١) الأشكورية خبث الحديد وقد سبق شرحها . (٢) الأصل : وأن يكون أول با طويل .  
(٣) الأصل : ويحققه .

(٤) قارن بذلك ما ورد بخصوص الميزان في كتاب « آداب الحسبة » لأبي عبد الله محمد بن أبي  
محمد السقطي (طبعة ليفي بروفنسال ، باريس ١٩٣١) ص ١٤ : أحق الموازين ما كان ثقبه في قصبته ،  
وكان الثقب موسع الجهتين مشرك الوسط بعمة المسار ، وأخسرها للحق ما كان ثقبه في اللسان أو كان  
في القصبة غير مشرك الوسط ، أو كان مسماره رقيقاً بالإضافة إلى ثقبته وإيقاعه بها... وما ورد في  
رسالة ابن عبدون في القضاء والحسبة (تحقيق ليفي بروفنسال) ص ٣٩ : « ميزان النقد يجب أن  
يكون عموده طويلاً ، فهو أحق عند الوزن ، وأقرب إلى أخذ الحق ، وتكون الكفتان خفافاً ، فهو  
أقرب إلى أخذ الحق بها . موازين الباعة : أما ما توزن بها الفاكهة ، فتكون مقدحة مرفوعة  
الأجناب ، أو مكورة مثل نصف كورة ، مثل موازين العطارين ، ولا تستعمل القفف التي أحدثها  
الباعة الآن ، فإنها حيلة للسرقة ، فإنه يحصر الغبار ، ولا يزوله وشبه ذلك ، وقطع ذلك واجب .  
وتكون موازين الباعة كلها معلقة ، فإنه لا بد لهم من حركات في السرقة » . وما جاء في « آداب الحسبة  
والحسب » لأحمد بن عبد الله بن عبد الرؤوف (تحقيق ليفي بروفنسال) : ص ١٠٦ : «... ولا تقصر  
أخياط الموازين ولكن تطال علائقها ، فإنه أبعد للدلسة ، وكذلك الخيط الذي يعسكه في يده ، ويؤمر  
بأن يطول الخيط الذي يرفع به عاتق الشمين ولا يقصره ، فإنه أبعد للدلسة إن شاء الله تعالى » .

ويكون للقبعة علاقة قوية تتعلق بها عند الوزن في قائم [ يثبت ] بإلقافه بالحجارة<sup>(١)</sup> وهو عمود من خشب قد أخرج منه علو يعلق فيه الميزان .

وتكون كفتا هذا الميزان نصفى كرة غير مبسوطتين وأخياطهما من حرير خَزَّ إن أمكن<sup>(٢)</sup> . ويختبر قبل إعداده للوزن لثلاث تكون واحدة أخف من الأخرى . والصنج أيضاً تكون من النحاس المفروغ<sup>(٣)</sup> محكمة الخرط من غير تنخيظ فيه . ويتقى أن تكون عند العمل ناقصة فيزاد عليها جسماً من جنسها أو من غير جنسها كفلوس الهند<sup>(٤)</sup> ، وتلك ريبة فيها .

ويكون منها بدار السكة نسختان متفق على تعديلها ، واحدة تسمى إماماً لا تخرج من جولى الأزواج إلا للضرورة ، وثانية تستعمل فى الأوزان دائماً . ولا بد من اختبار هذه النسخة واختبار صنج السكاكين بالإمام الذى أعد بالجولى فى أول كل شهر أو كل جمعة [ ٢٥ ب ] وتكون لها علامة تميز بها من غيرها ، وينبغى ألا يخرجها الناظر من حوزِهِ ، ولا يُغَابُ على واحدة منها ولا على الصنج المستعملة بين يدى الناظر . وإن اتفقت الغيبة فلا بد من اختبارها

(١) هكذا قومت هذه العبارة ، وهى فى الأصل : ويكون للقبعة علاقة قوية يتعلق بها عند الوزن فى قائم [ يياض بقدر كلة ] بإلقافهم بالحجار .

(٢) الأصل : خَزَج .

(٣) المفروغ هنا معناها المصبوب .

(٤) لم أجد ذكراً لفلوس الهند فيما رجعت إليه من قواميس . وقد وجدت فى « آداب الحسبة والمحاسب لابن عبد الرءوف » ( تحقيق لى بروفنسال ) ص ١٠٦ ما يلى : ويؤمر بعمل الصنوج حديداً ، ويمنع من زوائد الرصاص عليها ، فإنها ربما زالت فأمكنك الدلسة من ذلك » وربما كانت فلوس الهند شيئاً شبيهاً بذلك .

والمقصود هنا الصنج التى يوزن بها الذهب والفضة ، فإنها تكون من النحاس أما صنج البيع فيمكن أن تكون من الحديد ( كما رأينا فى نص ابن عبد الرءوف ) . وذكر ابن عبدون فى رسالة القضاء والحسبة ص ٣٩ أنها يمكن أن تكون من زجاج ( كما كان الأمر فى المشرق ) ويمكن أيضاً أن تكون من حجارة : ابن عبد الرءوف ص ١٠٦

بالإمام لما يُخشى أن يتطرق من الآفات حين الغيبة على ما في دار السكة [مما] <sup>(١)</sup> يوجب التهمة .

وكان مما عُثر عليه لبعض اليهود لعنهم الله أنه أُلْفِيَ بيده حِبابٌ من شعير أعدّها ليزن بها ، فاتهمه أحد النبلاء <sup>(٢)</sup> لثقل أحس فيها ، فاخبرها ، فإذا في جوفها أطراف من حديد ركزها فيها بعد أن رطبها بالماء ثم جففها ، فاشتدت على تلك الحال . وكان معها شعير سالم من ذلك ، فكان هذا اليهودي إن قبض لنفسه وزن بالتي فيها أطراف الإبر ، وإن وزن لغيره وزن بالتي لا إبر فيها ، وقد يُسمّى هذا في لغاتهم بالمعمرة <sup>(٣)</sup> ، وكذلك يجعلون في قلب النواة من الخروب <sup>(٤)</sup> وغيره .

وسياتى الكلام على مقدار الرطل والأوقية والدينار والدرهم وغير ذلك إن شاء الله تعالى .

وأما أقفال الجولق والمودع ، فلتكن محكمة العمل لا يستسهل في عمل أمثالها . ولتكن المفاتيح محققة مطبوعة على أقفالها . وينبغي ألا يخرج مفتاحاً من يده وكذلك الشهيذان ، ولا تكون شاخصة للأبصار خوف أن يضرب [ ٢٦ ١ ] عليها <sup>(٥)</sup> .

(١) أضفت هذه الكلمة للسياق .

(٢) الأصل : النبلا . والحباب هي الحبوب .

(٣) أشار السقطي في « آداب الحسبة » إلى أن هذه الحيلة للغش في الوزن كانت منتشرة بين التجار ، قال (ص ١٥) : « ومنهم من يربط القمح والشعير ، فإذا رطب غرز فيه إبر الحديد وأخفى مغارزها ، ليوهم بذلك عند القبض أن الشعير على أصله ، وهو يأخذ مثلي ثقله بما فيه من أطراف الإبر » .

(٤) غير واضح إن كان المؤلف أراد هنا نواة الخروب كشمرة أو النواة والخروب كأسماء اصطلاحية لأوزان . والمعروف أن النواة في مصطلح الموازين تساوى وزن خمسة دراهم ، والدرهم ١٨ خروبة فتكون النواة من الخروب على هذا ٩٠ خروبة ، والخروبة ترن ١٩٥ ، جرام .

انظر المقرئى ، إغاثة الأمة بكشف الغمة (تحقيق زيادة والشيال ، الطبعة الثانية ، القاهرة

١٩٥٧) ص ٤٩ — ٥١ و ٦٦

و Walther Hinz, *Islamische Masse und Gewichte* (Leiden 1955) p. 14—24.

(٥) يغلب أن معنى هذه العبارة : مخافة أن تصنع أقفال على مثالها .

ومن الحزم والنظر أن يكون بدار السكة سامر<sup>(١)</sup> بأعلاها يحرسها بالليل من سائر جهاتها ، من غير أن يكون له سبب في جَوْلَان أسفلها . وكذلك يتخذ لها حارس عند بابها بالنهار لئلا يدخل إليها أهل الفراغ والاطماع . وبالله التوفيق .

## الفصل التاسع

في الكلام على النيران ، إذ هي أصل في هذا الشأن

قال الله تعالى : ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقَدُونَ﴾<sup>(٢)</sup> وقال عز وجل : ﴿أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ ، أَنَّكُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِئُونَ ، نَحْنُ جَعَلْنَاهَا تَذْكَرًا وَمَتَاعًا لِلْمُقْوِينَ﴾<sup>(٣)</sup> قال الجاحظ في كتاب الحيوان له : والنار من أكثر الماعون وأعظم المرافق ، ولو لم يكن فيها إلا أن الله سبحانه جعلها الزاجرة عن المعاصي لكان ذلك مما يزيد في قدرها ونباهة ذكرها<sup>(٤)</sup> .

وليس في العالم جسم صرف غير ممزوج ، ومُرْسَلٌ غير مركب ومطلق القوى غير محصور ولا مصور أحسن من النار . والنار سماوية علوية لأن الماء فوق الأرض ، والهواء فوق الماء ، والنار فوق الهواء .

ثم بالنار يعيش أهل الأرض من وجوه : فمن ذلك صنيع الشمس في برد الماء والأرض ، لأنها صِلاَةٌ جميع الحيوان عند حاجتها إلى دفع عادية البرد ، ثم

(١) السامر الحارس الليلي .

(٢) يسن : ٨٠ .

(٣) الواقعة : ٧١ - ٨٢ .

(٤) كتاب الحيوان ( طبعة الساسي ، القاهرة ١٩٠٧ ) ج ٤ ص ١٤٨ وقد تصرف المؤلف في عبارة الجاحظ بعض الشيء .

سراجهم [ ٢٦ ب ] الذى يستصبحون [ به ] وضياؤهم الذى به يميزون ، وكل بخار يرتفع من البحار والمياه وأصول الجبال ، وكل ضباب يعلو أو ندى يرتفع ثم يعود بركة [ ممدودة ] <sup>(١)</sup> على جميع النبات والحيوان . فإنما الذى <sup>(٢)</sup> يحله ويلطفه ويحمل له الأنواء <sup>(٣)</sup> ويأخذ بضبعه من قعر الأرض والبحر النار الخالطة له من تحت والشمس من فوق .

وكل ما فى الأرض من عيون نار [ وعيون ] قطران وزئبق ونفط وكبريت <sup>(٤)</sup> وجميع أصناف الفلز من الذهب والفضة والنحاس والرصاص لولا النار لما ذابت ولا أسبك فى أصنافها شيء من الجواهر ، ولما كان لقواها جامع <sup>(٥)</sup> ولا نخبها مفرق .

ومن التشبيه بها أنهم يقولون : شراب كأنه النار ، وكأن وجهه النار ، فإذا وصفوه بالذكاء قالوا : ما هو إلا نار ، وإذا وصفوا حمرة الفرس <sup>(٦)</sup> وحمرة الذهب [ قالوا ] ما هو إلا نار <sup>(٧)</sup> .

وقال قدامة الحكيم المشرق فى وصف الذهب : الذهب شعاع مركوم <sup>(٨)</sup>

(١) المؤلف مستطرد هنا فى الاقتباس من الجاحظ فى الحيوان ، وما بين الحاصرتين منه ، وهو لا ينقل من موضع واحد بل يأخذ شيئاً من هنا وشيئاً من هناك . انظر باب القول فى النيران وأقسامها ( ج ٤ ص ١٤٧ ) وما يليه والأبواب الثلاثة الأولى من الجزء الخامس طبعة الساسى المشار إليها .  
(٢) عند الجاحظ : فالماء يحله .

(٣) الأصل : ويحمل له الأبواب ، وعند الجاحظ : ويفتح له الأبواب .

(٤) عند الجاحظ : « وكل ما فى الأرض من عيون نار وعيون قطران وزئبق ونفط وكبريت » ومن أسف أن معتمدى على طبعة الساسى وهى غير قويمه .

(٥) الأصل : وكما كان أقواها جامعاً .

(٦) فى الأصل : القرن ، وفى نص كتاب الحيوان للجاحظ : العرض ( ٣٣/٥ ) من طبعة الساسى وهو لا يقيم المعنى .

(٧) قارن بذلك عبارة الجاحظ فى الحيوان ٣٣/٥

(٨) التصويب من الحيوان للجاحظ ٣٣/٥ وطبعته مصحفة ، وهو يقول : فى وصف الذهب . ولم يعرف قدامة هذا .

ونسيم<sup>(١)</sup> معقود ونور بصاص<sup>(٢)</sup> وهو النار الجامدة<sup>(٣)</sup> والكبريت الأحمر [وقديماً قال العتابي]: وجمال كل مجلس أن يكون سقفه أحمر وبساطه أحمر، وقال بشار بن برد:

هَجَانٌ عَلَيْهَا حُمْرَةٌ فِي بِيَاضِهَا تَرُوقُ بِهَا الْعَيْنِينَ وَالْحُسْنَ أَحْمَرُ<sup>(٤)</sup>

وقالوا: لا تبنى المدن إلا على الماء والكلاء والمحتطب. فدخلت النار في المحتطب إذ كان [كل]<sup>(٥)</sup> عود يورى.

والنار [٢٧ ١] المستعملة بدار السكة نار حطب ونار فحم، ولا يسمح لأحد [باتخاذ]<sup>(٦)</sup> فرن بوجه ولا بحال. والنار هى العيار الأبلج وبها يظهر الابريز من البهرج.

## الفصل العاشر

فى المطالب التى بها تتم الأعمال وتحسن الأشغال

وذلك أن المندفع بدار السكة إما أن يكون ذهباً أو فضة. والذهب نوعان إما تبر وإما حلى.

(١) الأصل: وتنسيم.

(٢) الأصل: فضا، والتصويب من « الحيوان » ٣٣/٥

(٣) الأصل: الحامية.

(٤) وردت هذه العبارة كلها مضطربة فى الأصل اضطراباً شديداً، وقد قومتها من أصلها عند

الجاحظ، الحيوان ٣٣/٥

(٥) التكملة من الحيوان الجاحظ ٣٣/٥

(٦) أضفت هذه الكلمة للسياق.



فوجه العمل في التبر أن يكون بمهراس<sup>(١)</sup> ثم ينخل بغربال قد أعد لذلك ، فما علا الغربال<sup>(٢)</sup> يسمى عشوراً ، وما خرج عنه فيحك بالزئبق حكا منعماً ، فما قبله الزئبق فهو الذهب ، وما لم يقبله طُرح . ثم يحمى هذا الزئبق بالنار إلى أن يذهب زئبقه ويبقى الذهب ، فيخلط مع العشور ، ويوزن ويحفظ وزنه ويسبك بالنار في بوطه<sup>(٣)</sup> ، وإن جعل فيه عند السبك يسير تنكار<sup>(٤)</sup> فإنه يعين على سبكه ويلينه ، ثم يخرج من النار بِلِقَاط<sup>(٥)</sup> أو مِشَق<sup>(٦)</sup> فيفرغ في آلاته المعروفة بالمراط<sup>(٧)</sup> سبائك ، ثم يوزن ليعلم مقدار ما نقص في السبك من الوزن الأول ، ثم يمد صفائح رقاقا معتدلة ، ويجعل في الشَّحِيرَة ، وهي دقاق الآجر الأحمر الجديد وحجر الملح مناصفة ، فيسقط منه في شقف فخار غير مُحْتَم<sup>(٨)</sup> ،

(١) المهراس هو الأداة التي تدق به الأشياء وتطحن ويطلق أيضاً على الماعون التي يتم فيه الهرس . والمراد هنا أن يهرس في مهراس .

(٢) يريد ما بقى على الغربال .

(٣) الأصح هنا أن يقال بوط أو بوتة بالتاء فقد ذكرها ابن العوام في مفرداته على الصورة الأولى وجمعها أبواط وهي ما يعرف الآن بالبوتقة ، وأصله لا تبني butta, butis, buttis وفي الإسبانية embudo ( انظر دوزي ملحق القواميس مادة بوط ١٢٨/١ أما البوطة فشئ آخر .

(٤) ذكره ابن سينا في القانون ١٤٤/١ دون أن يعين مادته ، قال : منه معدني ومنه مصنوع ويقال إنه لحام الذهب يستعمله الصائغون . وقد دخل في اللغة الأسبانية Atincar .

(٥) اللقاط بكسر اللام أداة تشبه المقص الكبير يستخدمها العاملون على صهر المعادن لوضع الأشياء في الأفران الحامية وإخراجها منها ، ولا زالت هذه الآلة مستعملة عند الصاغة وصناع الخيوط المذهبة في المغرب ، وقد تحدث عنها لوترنو ونشر رسمها في :

M. Vicaire et R. Letourneau: *La fabrication du fil d'or à Fès*. Hespéris, tome XXIV 1937 1er — 2e trimestre p. 74.

(٦) المِشَق والمَشَق والمَشاق قطعة من النسيج أو شيء من الغزل — في الغالب من الصوف — تستعمل لتناول القدور من على النار أو من الأفران .

(٧) المراط والمرط إناء يصب فيه المعدن الذائب من البوط ليبرد . وقد يكون المراط قالباً ذا هيئة معينة يراد إعطاؤها للمعدن .

(٨) في الأصل منختم والأصح ما أثبتناه : مختم ، وهو الإناء يصنع من الآجر ويحرق نصف حرق ثم يدهن بنوع من الطلاء ويدخل الفرن مرة أخرى فيخرج ذا بريق معدني . والمراد هنا أن تكون الشقفة غير مختومة أو مختمه لكي تنشرب ما يسيل مما يشوب الذهب .

ويجعل عليه من تلك الصفائح طبقة ، وعليها من ذلك الدقاق طبقة ، [ طبقة ] من هذا وطبقة من هذا ، وذلك بعد بَلِّ [ ٢٧ ب ] الصفائح بالماء . وتغطي تلك الطبقات بهذا الدقاق بعد عججه بالماء ، وَيُطَيَّنُ عليها من كل الجهات ، وتطبع بطبائع قد أعدت لذلك ، وتُدْخَلُ لفرن الشحيرة المعد بدار السكة ، ويطبق بابه ، ويوقد عليه بنار حطب البلوط اليابس .

ويستمر بمستوقد الفرن وناره تنعكس عليه أوقاتا معلومة عندهم . ويتحفظ في أثناء ذلك من المبالغة في النار أو التقصير منها ، فإنه مما لا يستدرك غلطه . فإذا عُلِمَ أن ذلك وصل إلى حده ، فليُخرج وَيُبْقَى<sup>(١)</sup> في الشحيرة بعد أن تبرد من نارها ، وتنفض منها تلك الصفائح وتغسل بالماء ، ثم تجمع كالكرة وتُنَشَّفُ من مائها وتوزن ليعلم مقدار ما نقص من الوزن الذي قبل هذه الشحيرة ، ثم يسبك في بوط ، فإذا اختلط أجزاءه وجرى<sup>(٢)</sup> صَبَّ في المراط المعهود بمحضر الناظر ، ويعمل منه سبائك حين الصب كالأقلاع<sup>(٣)</sup> وتنزع منه وتبقى إلى أن تبرد تلك السبائك بنفسها من غير ماء ، ولا يلقي عليها عند التفريغ في المراط نخالة ولا غيرها . فإذا برد ذلك من ناره ولم يغب عليه<sup>(٤)</sup> شيء منه فليختبره الناظر ، فإن كان على وجه السبيكة تمويج لا تكريش فيه وَعَرُوسُهَا<sup>(٥)</sup> أحمر ناصحاً لا دهومة<sup>(٦)</sup> فيه ، فليُنْقَرُ بها على زبرة حديد تكون بين يديه ،

(١) كذا في الأصل ، ولعل صحتها : ينقى .

(٢) الأصل : جرا ، والمراد سال .

(٣) الأقلاع جمع قلع ويقال أيضاً مقلع بفتح الميم وكسرهما ، ذكره بالصيغة الأخيرة بطرس القلبي وعرفه بأنه buril de platero ، وبوريل بالفرنسية burin وهي أداة يستعملها الصاغة ذات أشكال مختلفة بعضها كالقضب الصغير وبعضها في هيئة قلم الرصاص وبعضها ينتهي بكرة على هيئة مقبض وكلها تستعمل في حك المعادن أو ثقبها ، والمراد منها هنا ما كان في هيئة القضبان .

(٤) أى على الناظر أو الشاهد .

(٥) أى لونها ، وهو معنى لم تشر إليه القواميس .

(٦) أى سواد .

فإن كانت صماء فذلك من [ ٢٨ | ١ ] حَدَّتْهَا<sup>(١)</sup> ، والصوت دليل تنجيسها<sup>(٢)</sup> .  
 [ ثم ] تعير بالميلق ، وهو أن تحك فيه حكا محكما إلى أن يطلع لونها فيه  
 طلوعا بيّنا ، ثم يحك إمام الذهب أسفل ذلك حكا محكما . وكان أهل المعرفة  
 والاختبار يعدون عند حك الإمام بحجر الميلق أعدادا ، فمنهم من يعد واحدا  
 وعشرين ، ومنهم من يعد خمسة وعشرين إن كان العَصَب ضعيفا ، ويعتبر  
 فيها أن تقطع جزء من الزمان لا عدد الحركات ، إلى أن يطلع لونه المعتاد طلوعا  
 بيّنا ، ويقابل هذا هذا وينظر به ، فإن اتفقا معاً فهو المطلوب ، وإن كان  
 دونه رُدّ ذلك لدافعه<sup>(٣)</sup> ليخلصه . وإن كان أعلى منه درجة فلا يرده لدافعه  
 لثلا يضيف إليه غيره من الرَدِيّ ، وذلك لا يجوز في الفقه ، فإن الرديّ لا  
 يخالط بالطيّب ، وذلك جرحه في شهادة من فعله<sup>(٤)</sup> .

وهذا الذهب الذي هو في درجة الإمام فلتؤخذ منه سبيكة وتمد صحيفة  
 مدّاً محكما ، ويكون غلظها غلظ<sup>(٥)</sup> ما يعمل منه نظير الدينار عندهم ، وتحمي  
 حميا بالغاً ، وتخرج من النار وتلقى على شقف أو حجر إلى أن تبرد من نارها

(١) أى صفاؤها . راجع مادة حد في ملحق القواميس لدوزي .

(٢) أى دليل جودة سبكها وصفاء معدنها .

(٣) أى للذى دفع الذهب .

(٤) يلاحظ هنا التشابه بين أسلوب العمل في دارى الضرب المغربية والمصرية في نفس العصر .

راجع كتاب كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية ، صنعة منصور بن بعز الذهبى . الباب  
 الثالث ص ٤ ب و ١٥ : « في عمل عيارات يعرف بها قيمة كل صنف من الذهب الحشر وغيره بالحك  
 بعد الحشر » وكان صنّاع الحيوط المذهبة ومجلدى الكتب إلى حين قريب يتبعون هذه الأساليب في  
 استخلاص الذهب في فاس .

Cf. A. M. Goichon, *La broderie à fil d'or a Fès. Ses rapports avec la broderie de Soie; ses accessoires de passementeries*, Hespéris, XXIV, 1939, 1<sup>er</sup> trimestre pp. 49—99.

Guyot, Paye et Le Tourneau, *Les Relieurs de Fès. Bulletin Economique du Maroc*. Vol. III, n° 12, 1936, p. 111—112.

ومن أسف أن المؤلفين لم يوردا وصف العملية بالتفصيل المطلوب مع أنها يقررات في رأس ص

١٦٢ من المقال أنها درساهما دراسة دقيقة .

(٥) أى ويكون سمكها سمك .

لنفسها من غير ماء ، وتمسح باليد ويختبر صفاؤها ، فإن كانت ماءً واحداً سالمة الوجه من التبرقع<sup>(١)</sup> والدبوسة<sup>(٢)</sup> سالمة الأجانب من الحروشة<sup>(٣)</sup> والترشيح<sup>(٤)</sup> [٢٨ ب] قبلت ووزنت للسكاكين . وإن اختلف شيء من هذه الوجوه رُدَّتْ لدافعها إلى أن يخلصها .

ووجه العمل في الحلي على أي حال كان مطبوعاً كاللدنانير وبعض الخلاخل و [ ما ] يشبهها أو كان غير مطبوع ، فما كان منه منيلاً<sup>(٥)</sup> أو مزججاً<sup>(٦)</sup> أو كثير اللصاق فلينزع ذلك منه لئلا يتخلق<sup>(٧)</sup> به ويعسر خلاصه ، فإذا نزع ذلك جعل على حدة إلى أن يشجر كما وصف في عمل الشحيرة ، ويحمى سائرته بالنار حمياً بليغاً ويختبر بالوجوه التي ذكرنا .

وأما الفضة فإما أن تكون قطعاً قطعاً مشوبة بالنحاس أو غيره مما تغش به وسواء المعرضية والموبلة<sup>(٨)</sup> ، أو تكون نقرة مفروغة أو سبائك كالخلاخل وشبهها ، فإن المشوبة منها تخلص بأن تجعل في كوجة<sup>(٩)</sup> قد صنعت من عظم وجبس مدقوقين<sup>(١٠)</sup> ثلثها عظم وثلثاها جص ، وتجعل الكوجة في صحفة فخار ،

(١) برقع القماش أو الثوب وسخه والتبرقع الاتساخ .

(٢) الدبوسة هي السواد كما ورد في المعجم المسمى Vocabulista .

(٣) الحروشة هي الخشونة الزائدة كما ورد في الفوكابوليستا وقاموس بطرس القلبي .

(٤) أي تام الجفاف لا يترشح منه ماء ولا سائل آخر .

(٥) كذا في الأصل ، وقد كتب فوقه حرف خ صغير . ولم أعرف معناه .

(٦) حلية مزججة أي ذات فص .

(٧) يتخلق به التحم به بصورة يعسر معها فصل أحدهما عن الآخر .

(٨) ورد لفظ وبل في الفوكابوليستا في مقابل incompositus وعلى هذا فالأغلب أن معنى موبلة

غير مركبة أو ساذجة من غير صنع والمعرضية على هذا ما صنعت على هيئة ما .

(٩) الكوجة هي الكوجل وقد سبق شرحه .

(١٠) في الأصل برقوقان ، وقد وجدت في هامش الأصل لفظ مدقوقان مكتوباً بالقلم الرصاص

بخط أحد من أطلع على المخطوطة ، وهو تصويب جيد . وذلك يعطى فكرة عن أخطاء الناسخ ، فقد كان يستعمل في بعض المواضع ويكتب اللفظ كما يقع في أذنه .

وتجعل هذه الفضة المشوبة فيها ، ويوقد عليها بنار الفحم ، ويجعل عليها في أثناء ذلك رصاص بقدر ما يخلصها ، وتزال من الكوجة نقرة ، وتختبر بأن يكون وجهها صافياً كالمرآة لا تكريش<sup>(١)</sup> فيه وأسفلها مخسفاً أى مثقباً ثَقْباً<sup>(٢)</sup> نقية وضيئة ، وبهذا الاختبار [ ٢٩ ب ] تختبر النقود كلها .

وأما السبائك والخالخل وما يجرى مجراها فتتظر في لونها ، فإن كانت بيضاء لا زرقة فيها رطبة<sup>(٣)</sup> عند الطى لا تنكسر ، فذلك من محاسنها . ثم يُبَرَد موضع منها بالمبرد وتحمى بنار الفحم حمياً بالغاً ، وتترك إلى أن تبرد بنفسها من غير ماء ، فإن خرج الموضع المبرود أيضاً نقياً أبيض لا زرقة فيه فهي الخالصة .

وأما المبالغة في التصفية لها على غير المعتاد ، فقد يصنع ذلك من يعمل منها الخيط<sup>(٤)</sup> أو ما يجرى مجراه .

ومن الحزم أن يطبع الناظر على كل قطعة يقبضها السكك بطابع التجويز فيها وحينئذ يندفع للمدادين<sup>(٥)</sup> ويشترط على المدادين ألا يغيبوا على شيء مما اندفع لهم ، ويتفقددهم الناظر في أثناء ذلك . ومن عثر عليه في غش فليعاقب ولا يصفح عنه ، ليكون زجراً لغيره .

(١) التكريش خشونة السطح وعدم استوائه .

(٢) يريد ثقباً .

(٣) رطبة هنا مرنة .

(٤) الخيط هنا إما أن يكون خيط فضة ، أو خيطاً مغزولاً بالفضة .

(٥) المداد هو الذى يصنع من المعدن صفائح étireur .

## الفصل الحادى عشر

فى ألقاب عمل السَّكَّاكين عند تحويل الذهب والفضة بأيديهم

فأول ما يعمل السكَّاك لسبايك الذهب والفضة أن يبطلها <sup>(١)</sup> ثم يحميها <sup>(٢)</sup> ثم يريشها بريشة <sup>(٣)</sup> المطرقة ثم يحميها ثم يوهجها <sup>(٤)</sup> المرة بعد المرة إلى أن تبلغ حد التكريم ، فيكرمها أى يقطعها قطعاً على قدر اجتهاده فى مقدار [ ٢٩ ب ] الدينار ثم يمر بها بالمكان <sup>(٥)</sup> والميزان ثم يحققها بهما ، فتسمى حينئذ قطراً <sup>(٦)</sup> ، فإن كانت دنانير فليعملها <sup>(٧)</sup> مستديرة بقدرها المعلوم ، ثم يلطمها بالمطرقة واحد واحداً <sup>(٨)</sup> ولا يلطمها اثنين أو ثلاثة <sup>(٩)</sup> مجموعة . فإذا لطمها فليحذقها <sup>(١٠)</sup> ، ثم يحميها ثم يجعلها كارة كارة <sup>(١١)</sup> خمسين أو أربعين شخصاً منها

(١) أبطل يبطل كما ورد فى قاموس بطرس القلبي أزال أطراف القطعة المعدنية وما يكون ناشئاً فيها *dispuntor la punta, rebotar lo agudo* (راجع ملحق القواميس لدوزى ٩٥/١ ب .

(٢) أى يحميها فى النار .

(٣) أى يسويها بطرف المطرقة .

(٤) الأصل : يوجهها . والمعنى المقصود يحميها حتى تتوهج .

(٥) كذا فى الأصل . ولم أجد تفسيراً لهذا اللفظ ، وربما كانت صحته بالكار بالراء من لفظ

كار الذى سيرد تفسيره بعد قليل .

(٦) يغلب على ظنى أن هذا اللفظ اسباني معرب *Cuadrilla* ومعناه هنا قطع مربعة صغيرة .

وانظر أيضاً لفظ قطريل فى ملحق القواميس لدوزى .

(٧) فى الأصل : فليغسلها ، والتصحيح فى الهامش بنحو حديث .

(٨) كذا ، وصحتها : واحدة واحدة .

(٩) كذا فى الأصل ، وصحتها اثنتين أو ثلاثاً .

(١٠) أى فليتنقها .

(١١) للكارة معان كثيرة أورد بعضها دوزى فى ملحق القواميس ٤٩٧/٢ والكارة المذكورة

هنا لم ترد فى القواميس وهى صندوق مستطيل عرضه عرض قطعة النقود ، وترص فيه القطع واحدة إلى

جانب الأخرى واقفة على دائرها . وحجم الكارة صغير لأن السكَّاك يمسك بطرفيها بين السبابة والإبهام

ويطرقها على الزبرة (قطعة حديد) حتى يستوى وضع قطع النقود فيها . وقد ورد استعمال للكارة

شبيهاً بهذا فى : *Bar Ali, Syrisch arabische Glossen* الذى نشره Georg Hoffmann فى كيل سنة

١٨٧٤ وقال إنها تستعمل لرص أرغفة الخبز . وحجم هذه بطبيعة الحال أكبر .

في الكارة ، ويضرب بالكارة على الزبرة وهي بين أصبعيه السبابة والإبهام ثلاث مرات ، ويبدلها في أثناء ذلك ، برَدَّ الطرفين وسطا والوسط طرفين إلى أن تعتدل إدارتها اعتدالا محكما ، ولا يقتصر في ذلك على مرة واحدة ولا على اثنتين ، ثم يحميا ويجلسها من الكارة واحدا واحدا ، ويشبها (١) ويدفعها للناظر ليحجرها بميزانه ، فإذا أخذها منه فليتحجر التحقيق المعتدل فيها بما أمكن من الوجوه ، ويختبرها بالتربية لإعدادها (٢) والجمع والتفرقة إلى أن تصدق الجملة التي دفعها للتجربة . فإن وجد الناظر فيها ناقصا أو خرج عن الدائرة منها شيء ، أو وجد فيها كلفا (٣) أو مسمارا (٤) أو تسريحا (٥) أو كسرا أو كانت غير معتدلة التفليس (٦) ، جهة رقيقة وجهة غليظة ، قطعها الناظر من أحد جنبي [ ١٠٣٠ ] الدينار ، وردّها عليه ، فإنه قد يسك من الدينار المردود (٧) أرباعا وأثمانا .

ثم إذا طبع السالم منها فليطبعها بعد تركيب الفرد من الأزواج على صاحبه تركيبا محفورا من غير أن يشط على دائرته شعرة ، فإن دائرة الدينار هي حرزه ، فإن شط منه شيء على الدائرة وكان مشفشا (٨) فكأن الطباع أهدى الشايط

(١) شبب أى وضع في مسحوق الشب أو غسل بمحلوله .  
 (٢) تربية أعدادها أى زيادة عددها . ويقال أيضاً تربية الأعداد لضبط حسابها .  
 (٣) الأصل : كلفا ، وأعتقد أن الأصح ما أثبتته في المتن ، والكلف البقع الحمراء أو البقع عامة .  
 (٤) يحتمل أيضاً أن تكون سمارة ، فإذا كانت على الرسم الوارد في المتن فعنها قياسا على ما ورد في جامع مفردات الكتاب المنصوري المسمى بمفيد العلوم لابن الحشاء : أجزاء مرتفعه تكون على العملة أشبه بالتأليل أو البثور ، وإن كانت سمارة فعنها الاسوداد كما جاء في ترجمة لفظ أسمر في معجم بطرس القلعي . انظر أبو جعفر أحمد بن محمد بن الحشاء ، مفيد العلوم ومبيد المموم ، وهو تفسير الألفاظ الطبية واللغوية الواقعة في الكتاب المنصوري للرازي . تحقيق جورج س . كولان و ه . ب . ج . رنو ، الرباط سنة ١٩٤١ ، لفظ تأليل ص ٢٨ .

(٥) التسريح هو الشق أو الشرخ يكون في الشيء . وربما كانت تشريحا .

(٦) التفليس هنا هو الاستدارة على هيئة الفلوس .

(٧) الأصل : الدينار والمردود .

(٨) كذا والمراد مشففاً أى زائدا في الحجم .

لمستحل قرضه<sup>(١)</sup> ، فإنه لا يقام الحد إلا على من أخذ من الحرز ، وحرز الدينار والدرهم هي محاسنة الدائرة المحيطة به .

ويُتأكد على الطباع أن يُدَوَّر الأزواج ليكون<sup>(٢)</sup> الضرب بالمطرقة على جهة واحدة ، فإن ذلك يطول العمل به ولا يتكسر ، وإن لم يحولها فالغالب أن يتكسر سريعاً ، وفي ذلك حيف على الفتحاح . وفي الضرب بالمطرقة على جهة مما يعلق أصبع القاعدة ، وإذا تعلق تعذر الطبع .

وإن كان الذي بيد السكّاء في العمل دراهم فإذا بلغ بها إلى حد التفليس فلتكن مربعة معتدلة القنوت<sup>(٣)</sup> والأركان<sup>(٤)</sup> مستوية الصفحة ، والأحوط أن يُفَلَّسها بعد التقريب<sup>(٥)</sup> وقبل التحقيق ، ثم يحكم ترييعها وكارتها بالمحابس ثم يجلسها<sup>(٦)</sup> أيضاً ويشببها ، ثم يدفعها للناظر برسم التجربة فليختبرها واحداً واحداً أو يختبرها بالأولين [ ٣٠ ب ] ويردها<sup>(٧)</sup> إلى أن تصل إلى جملة ما قبضها فيه أولاً ، ثم يطبعها ، ويتحفظ [ من ] أن تكون مشففة أو مشرخة أو مطوية أو مسمرة أو مكسورة أو غير مستوية الصفحة ، أحد الجنين رقيقاً والآخر غليظاً . فإذا طبعها فليحما لأجل ما اكتسبت في حالة الطبع من جسومة<sup>(٨)</sup> الحديد ، ثم يشببها وينشفها كما ذكرنا .

(١) الشايط هو الزائد من الدينار من أحد جهاته نتيجة لعدم تحرير الطبع في الوسط ، ولا عقوبة على من يقطع الشايط إذا ترك هامشاً حول الكتابة يسمى الحرز .

(٢) الأصل ليكون وقد صوبتها لضرورة المعنى إذ المراد أن يدير الأزواج في يده حتى لا يكون الضرب بالمطرقة على جهة واحدة منها فتتكسر .

(٣) أي معتدلة الزوايا ، والقنوت الزاوية ، بالاسبانية Canto .

(٤) الأصل : والا كانت ، وصوابها ما أثبتناه .

(٥) التقريب هو تقطيع المعدن المراد سكه قطعاً متقاربة في الحجم والشكل وقد يراد به أيضاً دهن القطع بمادة يستعملها السكّاء كون قبل السك ، قياساً على تقريب المريض وهو تدليك بدهان .

(٦) يجلسها في الكارة أي يضعها فيها .

(٧) كذا في الأصل : ولعل صحتها ويربيها بمعنى يعمل حسابها .

(٨) من جسم الحديد ومادته .



وكذلك يفعل بالدنانير في الحمى بعد الطبع .

وينبغي للناظر أن يتفقد الدنانير والدراهم بعد الطبع من قلبها<sup>(١)</sup> أو درسها<sup>(٢)</sup> أو تجريشها<sup>(٣)</sup> فإن ذلك عيب فاحش فيها .

ومن أكد أمور الناظر تفقد الفرض<sup>(٤)</sup> على اختلافه ، ويكون مقدار ما يفرض من المائة أوقية كالمعلوم عنده ، لثلا يزيد السكك من عنده في الفرض ما هو دنىء ويأخذ عوضه من الطيب ، ومتى غاب عليه فلا بد من حميه في شقف ليظهر طيبه من ردّيه ومغشوشه . وإذا علم السكك أن بدار السكة من يختبر عليه ويطلبه بهذه المطالب فإنه لا يقدم على شيء مما يخل بأعماله ، ويكون سببا لنكاله .

## الفصل الثاني عشر

### في تنمية الفايده

كان فايد دار السكة في القديم أن يشتري فيها التبر والحلى من الذهب والفضة وغير ذلك [ ١٣١ ] من مال السلطان ، ويضرب دنانير ودراهم ، ويخرج بالمصارقة ، فما فضل من ذلك سمي فايدا ، ويدفع في أعمال صاحب

(١) أى حذراً من أن يكون الطبع على أحد الوجهين في اتجاه مخالف للآخر .

(٢) درس العملة هو اختلاط الكتابة فيها بسبب سوء السك .

(٣) التجريش المبالغة في الضرب على الطابع عند سك العملة حتى تتجرش أى تصبح عرضة

للكسر .

(٤) الفرض هو المعدن الذى يضاف إلى الذهب أو الفضة الصافية قبل صنعها تقوداً ، وهو في

الغالب نحاس ، ونسبته القانونية عندهم واحد في المائة .

الأشغال<sup>(١)</sup> . ثم أهمل ذلك وجعل النظار فيها ألقاباً<sup>(٢)</sup> على من دفع ذهباً أو فضة للضرب بها ، يسمونه تارة بالزكاة وتارة بمعونة دار السكة وتارة بإجارة<sup>(٣)</sup> وهو الآن بحساب دينار وستة أثمان من الذهب للمائة دينار منه ، وبحساب درهمين للأوقية الواحدة من الفضة . وصار اليهود كلهم لعنهم الله يشتغلون بالتجارة في الذهب والفضة لأنفسهم<sup>(٤)</sup> فنقص فايد دار السكة وعوايدها .

وكان مولانا الخليفة المجاهد المرحوم أمير المسلمين أبو الحسن<sup>(٥)</sup> كرم الله وجهه عزم أن يعد بدار السكة بفاس ألف دينار من الذهب المطبوع وألف أوقية من الدراهم المطبوعة ويكون ذلك في مؤدعها تحت مفاتيح<sup>(٦)</sup> الناظر والشهيد لشراء التبر والحلى والفضة على اختلاف أنواع ذلك وتخليص ما يحتاج لتخليصه ومصارفة ما يحتاج لصرفه ، ويكون الداخل والخارج منه مضبوطاً مسطراً بأزمنة شاهديها والناظر فيها . ويدفع فايد ذلك [ ٣١ ب ] وربحه في آخر كل شهر وتعمل به محاسبة في آخر كل عام . ولعله [ ]<sup>(٧)</sup> لذلك

(١) أى أن صاحب أشغال السكة يستخدم ذلك الفايد في مطالب العمل ، ويأخذ لنفسه منه نصيباً بطبيعة الحال .

(٢) الألقاب هنا هى الضرائب . راجع ملحق القواميس لدوزى مادة لقب ١٥٤٢/٢ حيث تجد أمثلة كثيرة من استعمال اللفظ فى هذا المعنى .

(٣) كذا فى الأصل ، وربما كانت أيضاً إجارة .

(٤) لأنفسهم أى لفائدتهم وخدمهم .

(٥) هو أبو الحسن على بن عثمان عاشر المملوك من أسرة بنى مرين ، وأبعدهم أثراً فى تاريخ المغرب . حكم من ١٣٣١/٧٣٢ إلى ١٣٤٨/٧٤٩ وقد ألف فى تاريخه وأعماله ومآثره أبو عبد الله أحمد بن محمد بن أبى بكر بن مرزوق كتابه المعروف « المسند الصحيح الحسن من أحاديث السلطان أبى الحسن » ( مخطوط بمكتبة الاسكندرية رقم ١٠٦٦ )

انظر عن ذلك المخطوط الفريد :

E. Lévi Provençal: *Un nouveau texte d'histoire mérénide: le Musnad d'Ibn Marzuq*. Hespéris, tome V, 1925, 1<sup>er</sup> trimestre pp. 1—82.

(٦) كذا ، وهذا الرسم لصيغة منتهى الجموع غالب فى الاستعمال الدارج فى المغرب إلى اليوم ، فيقولون صنادق ودكاكن ودواب وعصافر وهكذا .

(٧) بياض فى الأصل بقدر الكلمة التى لم يثبت منها غير أداة التعريف .

والله أعلم . وأرجو أن ينفذ بحول الله على يد من خلفهم ، نصرهم الله وخلص ملكهم ، ويكون أجر ذلك في ميزانهم ، فإنها منفعة عامة عظيمة للمسلمين . وهذا لا يشتغل به إلا العارف بأنواع النقود ووجوه الصرف ومعرفة الإيجاب في الأخذ والعطاء ، وأولى أن يكون هذا الفايده والربح والعايد من هذا الوجه لبیت المال . ولا يبقى اليهود ، فإنهم المشغولون بذلك آناء الليل وأطراف النهار . وقد انقطع فايده دار السكة بعملهم الأشغال بدورهم ، وقد ظهرت عليهم الدنانير والدراهم الخارجية في أوقات شتى وخلصوا أنفسهم منها بالرشى . وإذا شاع وذاع عند الناس إطلاق دار السكة لذلك قصدوا تحذها<sup>(١)</sup> والله أعلم ، وهو يلهم الصواب برحمته .

(١) كذا في الأصل ، ولعل المراد اتخاذها ، أى اتخاذ صناعة سك العملة وربما كانت صحتها : تخزينها .

## الباب السادس

في مقدار الدينار والدرهم الخاصين بنا وسبب  
ضرب هذه الدراهم اليعقوبية في مغربنا

أصدر هذا الباب بما نقله أبو الحسن بن القطان<sup>(١)</sup> في مقدار الدينار والدرهم أول الإسلام ، ثم أُلْخِصَ [ ١ ٣٢ ] ما قاله أصحاب المقادير في دينارنا ودرهمنا المشار إليهما . كانت الدراهم التي يتعامل بها على وجه الدهر نوعين : نوع عليه نقش فارس ونوع عليه نقش الروم ، أحد النوعين يقال لها البغلية وهي السود ، الدرهم منها ثمانية دوانق ، والآخر يقال لها الطبرية وهي [مُعْتَق] الدرهم منها أربعة دوانق<sup>(٢)</sup> .

(١) الغالب أن المراد هنا أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى البكتامى المعروف بابن القطان الفاسى المتوفى ٦٢٨/١٢٣٠ صاحب كتابي « الوهم والإبهام الواقعين في كتاب الأحكام » (لأبي محمد عبد الحق بن علي الأزدي الإشبيلي بن الحراث المتوفى ٥٨١/١١٨٥) و « مسائل المطارحات » وكلاهما مخطوط إلى الآن . انظر بروكلمان تاريخ ج ١ ص ٤٥٨ وله ترجمة في تكملة ابن الأبار رقم ١٩٢٠ ودرة الحجال لابن القاضي ، ص ٢٩٨ . انظر بونس بويجس رقم ٢٣٣ ص ٢٧٥ (٢) راجع فيما يتصل بهذين النوعين من الدراهم : البلاذري : كتاب النقود ٩-١١ والمقرئى : كتاب النقود القديمة والإسلامية ص ٢٢-٢٣ والمقرئى ، إغاثة الأمة ص ٤٨-٥١ والدانق المعتبر أساساً هنا مختلف في وزنه ، ولكن أقرب الأقوال ما ذكره المقرئى من أن وزنه ٨,٤ حبة « من حبات الشعير المتوسطة التي لم تقشر وقد قطع من طرفيها ما امتد » وقد تكون الحبة حبة خردل ولهذا فإن الوزن الحقيقي للحبة مختلف فيه فهي في بعض الأحيان  $\frac{1}{16}$  من المثقال ( أى ٠,٠٤٤٦ جرام ) وفي أحيان أخرى  $\frac{1}{16}$  من المثقال ( أى ٠,٠٤٨ جرام ) وهذه هي حبة الكيل التي تستعمل أساساً في الأوزان . وقد ذكر المقرئى أن الدرهم في مصر كان ٦٠ حبة ، وقال المقدسى أن وزن الدرهم في الشام كان مثل ذلك . وذكر المقدسى أن الدينار الذي يزن ٢٤ قيراطاً يحتوي على ٨٤ حبة أى أن الحبة تزن على ذلك ٠,٥٠٤ ، من الجرام . وقال والتر هينتنس أنه يمكن اعتبار وزن الحبة في المتوسط وبصورة عامة ٠,٥ من الجرام .

فجاء الإسلام وهى كذلك ، فكان الناس يتعاملون بها مجموعة على الشطر من هذه والشطر من هذه لدى<sup>(١)</sup> الإطلاق ، ما لم يعينوا بالنص<sup>(٢)</sup> أحد النوعين . وكذلك كانوا يؤدون الزكاة فى الإسلام باعتبار [ شطر ] من هذه [ وشطر ] من هذه فى النصاب ، ومن ذكر ذلك أبو عبيد<sup>(٣)</sup> .

ولما تخرج عبد الملك بن مروان من نقوشها وأراد ضرب الدراهم بنقش الإسلام تحرى معاملتهم المذكورة بها ، وأوجب له النظر أن يكون الأمر كذلك ، وذلك بأن يقدر اختصاص أرباب الأموال ومن تجب له الزكاة ، فيريد أرباب الأموال اعتبار النصاب بالكبار ، ويريد من تجب له الزكاة اعتباره بالصغار ، فيجب من العدل بين الفريقين كالعدل [ ٣٢ ب ] بين متداعيي ساعة لا بينة لأحدهما على دعواه بأن تقسم بينهما . فجمع بين درهم بغلى من ثمانية دوانق وطبرى من أربعة دوانق ، فكان من اثني عشر دانقا ، قسمها نصفين ، ف ضرب الدرهم من نصفها ، وهو ستة دوانق ، فجاء هذا الدرهم مقدرا بنصفها مكيلا بكيلا على حد تعامل الناس بها<sup>(٤)</sup> ووافق ذلك ما اجتمع عليه من أمر الدينار الذى لم يختلف أنه أربعة وعشرون قيراطا والقيراط ثلاث حبات<sup>(٥)</sup> مجموعها اثنتان وسبعون حبة ، واعتدلت عشرة دراهم من درهم

(١) الأصل : لدا . (٢) الأصل : بالنظر .

(٣) المراد أبو عبيد القاسم بن سلام وقد قال ذلك فى كتاب الأموال ص ٥٢٤ طبعة محمد حامد

اللقى ، القاهرة ١٣٥٣ وقارن كلام المؤلف هنا بما ذكره المقرئى ، شذور ، ص ٣٦ — ٣٧

(٤) قارن بذلك ما ورد فى كتاب الأموال لأبى عبيد القاسم بن سلام ، ص ٥٢٤

(٥) الدينار وزن ٢٤ قيراط هو المعروف بدينار مكة . وقد اختلف وزن الدينار بالقراريط

فذكر المقرئى أن دينار عبد الملك بن مروان كان ٢٢ قيراطاً إلا حبة بالشام وأن القيراط ٤ حبات

وجاء فى القاموس أن دينار العراق كان ٢٠ قيراطاً وهناك أوزان أخرى . وذكر فالتز هينتنس أن

القيراط فى العراق  $\frac{1}{12}$  من درهم الكيل الذى يزن ١٢٥,٣ جرام أى أن وزن القيراط على ذلك

٢٢٣٢,٠ جرام أما فى مكة ومصر والشام وآسية الصغرى فكان  $\frac{1}{12}$  من المئقال أو  $\frac{1}{12}$  من الدرهم وهو

يعدل دائماً ٤ حبات واستنتج أن وزن القيراط فى مصر والشام ومكة ١٩٥,٠ جرام وفى آسية الصغرى

٢٠٠٤,٠ جرام . وقد أورد سوفير قائمة بأوزان القراريط انظر : Walther Hinz, op. cit. p. 27

الكيل هذه بسبعة دنائير من هذه<sup>(١)</sup> ، وصار نصاب الزكاة الذى هو مائتا درهم من تلك الدراهم ، نصف من الكبار ونصف من الصغار تعدل مائتى درهم من هذه التى ضرب عبد الملك ، التى هى دراهم الكيل ، فصح أن مائتى درهم منها هو النصاب .

واتفق الجمهور على ذلك لموافقته ما كان معتبرا قبل ذلك كما تقدم . ولم يخالف فى ذلك إلا من زعم أن أهل كل بلد يعتبرون النصاب بما يجرى عندهم من الدراهم صَغُرَتْ أم كَبُرَتْ ، وهو مذهب ابن حبيب الأندلسى . ويأباه ما دل عليه الحديث الصحيح من أن الوزن على أهل مكة<sup>(٢)</sup> وهذا الذى ذكرناه هو وزنها .

[ ١٣٣ ] وإذا تقرر هذا فاعلم أن قول الجميع بأن سبعة دنائير وزن من دراهم الكيل عشرة دراهم يوجب أن يكون درهم الكيل محققا خمسين حبة وُخْمَسَى حبة ، وإن اختلفت على ذلك عند وزنه الموازين والحب ، فهذا هو المرجوع إليه ، إذ الدينار بلاشك مقدر بأربعة وعشرين قيراطا ، وذلك ثنتان وسبعون حبة تعدل درهما وثلاثة أسباع درهم من دراهم الكيل<sup>(٣)</sup> .

ومما نَحْصَ من مقالة أبي العباس بن البناء المراكشى : جاء فى الحديث

(١) نسبة وزن الدرهم إلى وزن الدينار ١٠ : ٧ متفق عليها فى كل المراجع تقريبا ، وهى نسبة نظرية ، أما فى الواقع فإن النسبة كانت ٣ : ٢ أى أن كل ثلاثة دراهم فضة وزن دينارين من الذهب .  
(٢) نص الحديث الشريف الخاص بالوزن كما ورد فى كتاب الأموال لأبى عبيد : « المكيال مكيال المدينة والميزان ميزان مكة » انظر ص ٥٢٠ .

(٣) درهم الكيل يختلف عن درهم السكة فى الوزن . وقد عالج الأستاذ عبد الرحمن فهمى محمد فى كتابه « صنج السكة » ( القاهرة ١٩٥٧ ) موضوع درهم السكة علاجاً مستفيضاً ، ص ٣١ وما بعدها ويكفى أن نذكر هنا أن الدرهم الشرعى يقدر فى الأصل بست وأربعين حبة ووزنه ٢,٩٧ جرام أو ٢,٩٨ وأن النسبة الشرعية للدرهم إلى الدينار هي ٧ : ١٠ لم يحتفظ بها دائماً ، فقد وجدت دراهم وزن ٢,٧٠ و ٢,٩٠ و ٢,٨٣ و ٢,٨٧ و ٢,٨٤ و ٢,٩٢ جرام .

والمفروض أن درهم السكة يعدل وزن  $\frac{7}{10}$  مثقال من الذهب على اعتبار أن الدينار مثقال من ذهب ، أما درهم الكيل فيزن  $\frac{2}{3}$  المثقال أى ٣,١٢٥ وهو أقرب التقديرات إلى الصحة وقد اختلفت أوزان درهم الكيل بحسب البلاد والأزمان ، وأورد فالتر هينتنس تقديرات مختلفة له .

الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : ليس فيما دون خمس أواق من الفضة صدقة ، وجاء : الوزن وزن مكة والكيل كيل المدينة . وأجمع العلماء المتأولون على أن معنى الحديث في الشرعيات : الزكاة وكفارات الأيمن والقطع والصداق ، وأنه أراد وزن مكة وكيل المدينة في مدته ، وأما وزن المعاملات وكيلها فلكل بلد في ذلك عرف ، وهي مختلفة .

وقال أبو عمر بن عبد البر : الوسق ستون صاعاً بأجماع العلماء بصاع النبي صلى الله عليه وسلم .  
والصاع أربعة أمداد .  
والمد رطل وثلث .

والمعتمد في الرطل أيضاً هو تقديره بمائة وثمانية وعشرين درهما كيلاً ، ولا تعتبر الأوقية في تقديره ، [ ٣٣ ب ] إنما تعتبر<sup>(١)</sup> في نصاب زكاة الفضة ، فإنها جاءت مذكورة في الحديث نصاً<sup>(٢)</sup> .

(١) الأصل : يعتبرها .

(٢) يبدو أن هذا هو الرطل الأندلسي ما دام القائل هنا هو أبو عمر يوسف عمر بن عبد البر النمرى ، لأن واحداً من المراجع لم يقل إن الرطل ١٢٨ درهما ، ولم يقل أحد أيضاً أن الأوقية لا تعتبر في تقديره ، لأن الرطل كان يقدر في كل مكان بالأوقيات ، والأوقية بما فيها دراهم . وقد عرف العالم الإسلامي في شتى العصور أرطالا مختلفة الأوزان . ويكفي أن سوفير أورد في بحثه الآنف الذكر أوزان ١٦٥ صنجة مختلفة من صنع الأرطال . وقد أورد فالتر هيننس بياناً وافياً إلى حد كبير بأنواع الأرطال وأوزانها بالأوقيات والدراهم والجرامات : Cf. Walther Hinz, *op. cit.* pp. 27 sqq.

وأورد فيما يلي تقلا عن ذلك الكتاب ما يتصل بالرطل في المغرب والأندلس :

في إفريقية أيام الفاطميين : الرطل = ١٣٠ درهما = ٤٠٦,٢٥ جرام .  
خلال القرنين ١١ و ١٢ الميلاديين : » = ١٤٠ درهما = ٤٣٧,٥ جرام  
في القرن ١٤ ( ابن بطوطة ) : » = ١٢ أوقية كل أوقية ١٢,٥ درهم = ١٥٠ درهما = ٤٦٨,٧٥ جرام .  
في فاس ومراكش في القرن ١٤ : » = ١٦ أوقية ، كل أوقية ٢١ درهما ( أى ٣٣٦ درهما ) = ١١٠٨,٨ جرام  
في مراكش في القرن ١٥ : » = ١٢ أوقية ، كل أوقية ١١,٥ درهم = ٤٤٠ جرام .  
في الأندلس : » = ١٢ أوقية ، كل أوقية ٨ مثاقيل ، كل مثقال ٤,٧٢٢ جرام أى ٤٥٣,٣ جرام .

وأجمعت الأمة على أن الورق مائتا درهم ، ليس فيما دونها صدقة ، وأن مائتي درهم تعدل خمس أواق ، والأوقية أربعون درهما .  
فإن أردنا أن نقدر الرطل بهذه الأوقية ، فهو ثلاث أواق وخمس أوقية ، إذ هو مائة وثمانية وعشرون درهما كيلاً<sup>(١)</sup> .

ولزم من ذلك أن يُبحث عن مقدار الدرهم الكيل . وقد ثبت أن عشرة دراهم كيلاً تزن سبعة دنانير ، وهذا مشهور موجود في وثائق الناس القديمة وعقودهم ، وثبت أن الدينار أربعة وعشرون قيراطاً<sup>(٢)</sup> ، وهو متفق عليه . وسلم العلماء أن القيراط وزنه ثلاث حبات من وسط حب الشعير بالدينار الذي هو دينار الزكاة الذي تجب في عشرين منه زنة اثنتين وسبعين حبة ، فوجب بذلك أن تكون زنة درهم الكيل خمسين حبة وخمسي حبة من وسط الشعير . وقال محمد بن القطان<sup>(٣)</sup> في مقالته إنه شاهد دراهم للكيل ضرب عبد الملك بن مروان في اشبيلية سنة ثمان وستمائة ، وجدت في كنز ورُفعت للناصر أبي عبد الله بن المنصور الموحدى ، فأعطى منها لأبيه أبي الحسن بركة ، وهى فضة مستديرة الشكل عليها مكتوب : أمر بضرب هذه الدراهم أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان ، قال : وكنا قدرناها غير مرة [ ١٣٤ ] بوسط حب الشعير ، فكان الدرهم منها يعدل خمسين حبة وخمسي حبة .

(١) لم أجد عند أحد من المؤرخين أو الباحثين في النميات والمكايل والموازين ما يؤيد هذا القول . فإن المعروف أن الرطل العربى ١٢ أوقية والأوقية ٤٠ درهما ، وكان تقدير الرطل بالأوقيات والدراهم قريباً من هذا فيما بعد ، فقد ذكر المقرئى أن ذلك كان تقديره على أيامه ؛ أما تقدير الرطل بـ ١٤٤ درهما على اعتبار أن الأوقية ١٢ درهما فقد ظهر في وقت متأخر واستمر إلى أيامنا هذه في مصر .

انظر أنستاس مارى الكرملى ، النقود العربية وعلم النميات ، القاهرة ١٩٣٩ ص ٣٨ تعليق ١ وانظر مادة رطل في المرجع المذكور في الهامش السابق ص ٢٧ وما يليها .  
(٢) يصحح المؤلف هنا ما ذكره آخفاً من أن الدينار ٢٢ قيراطاً .  
(٣) هو ابن أبى الحسن على بن القطان المذكور آخفاً .



وقال أبو الحسن بن القطان في مقالته<sup>(١)</sup> إنه وجد زنة الدينار اليعقوبي من حب الشعير الوسط أربعاً وثمانين حبة<sup>(٢)</sup> ، وأنه وجد في درهم الموحدين ، وهو درهم السكة المربع ، ثمانياً وعشرين حبة<sup>(٣)</sup> . ودينار الزكاة من دينارنا ستة أسباع<sup>(٤)</sup> .

وفي أوقيتنا المغربية من تلك الدراهم المربعة عشرون درهما .

(١) لا بد أن المؤلف خلط هنا بين أبي الحسن على بن القطان وابنه محمد . والأرجح أن المراد هنا في « وثائقه » .

(٢) وزن الدينار الشرعي كما حدده إصلاح عبد الملك بن مروان للسكة الإسلامية ( ٦٥ أو ٦٦ حبة ) بحسب ما استخرج من أوزان الدنانير التي عثر عليها ٤,٢٥ جرام وقد وجدت دنانير تزيد أو تقل عن هذا بقليل ، ولكن هذا هو المتوسط . وقد ذكر المقرئ ( شذور ٣٤ ) أن عبد الملك بن مروان جعل الدينار « ٢٢ قيراطاً إلا حبة بالشام » وأن القيراط أربع حبات ، أي أنه ٨٧ حبة . (٣) الدرهم الموحدي معروف متميز بشكله المربع ودقة سكه وما في رسمه من زخرفة . وينسب مؤرخو الموحدين ابتكار هذا الشكل للدرهم إلى محمد بن تومرت المهدي ، بل أن الديق مؤرخ المهدي يقول إن المنجمين عند ما كانوا يتنبأون بظهور المهدي يرمزون إليه بصاحب الدرهم المربع . وعند ما بدأ ابن تومرت صراعه مع المرابطين كان رجال هؤلاء مثل الوزير مالك بن وهيب يشيرون إلى محمد بن تومرت بقولهم صاحب الدرهم المربع على سبيل الاحتقار . ولكن يستبعد أن يكون محمد بن تومرت قد سك نقوداً على الإطلاق ، ومن الممكن أن يكون عبد المؤمن بن علي بدأ في سك العملة الموحدية في حياة المهدي نفسه وبعد اختيار هذا إياه خليفة له واتخاذ هذا لقب أمير المؤمنين في حياة المهدي سنة ١٢١٣/٥١٧ . وقد كتب عبد المؤمن اسم المهدي على عملته في صيغة ظلت مستعملة في العملة الموحدية حتى أيام إدريس المأمون تاسع خلفاء الموحدين الذي أنكر إمارة المهدي وأمر بإزالة اسمه من العملة وإسقاط اسمه من الخطبة سنة ١٢٢٣/٦٢٨ وأزال من السكة عبارة « المهدي إمامنا » فخلت بعد ذلك محلها عبارة « القرآن إمامنا » في العملة الرسمية وعبارة « العباسي إمامنا » أو « الأمر لله كله » في العملة التي سكها الخارجون على الموحدين في الأندلس . وكان هناك نوعان من الدراهم الموحدية : الدرهم الكامل ونصف الدرهم الذي يعرف أيضاً بالدرهم المؤمني . وذكر عبد الواحد المراكشي أن عبد المؤمن ابن علي سك عملات بأجزاء من الدرهم  $\frac{1}{4}$  و  $\frac{1}{8}$  و  $\frac{1}{16}$  ولكننا لم نعث إلا على أنصاف الدراهم .

انظر : Alfred Bel, *Contribution a l'étude des dirhems almohades*. Hespéris 1933, fasc. I et II pp. 1—68.

(٤) يفهم من هذا أنهم كانوا يقدرون دينار الزكاة أي الدينار الشرعي باثنتين وسبعين حبة ، وهو مخالف لما هو معروف وذكرناه من وزن الدينار بالحبات ( ٦٥ أو ٦٦ ) ويرجع هذا الخلاف في الغالب إلى الاختلاف في نوع الحبة المراد هنا فقد تكون حبة خردل وهي أقل من حبة الشعير في الوزن .

وفيهما أيضا ستة دنانير وثلاثا دينار من دنانيرنا ، لأن دينارنا يزن منها  
ثلاثة دراهم مربعة موحدية .  
فتلخص من ذلك كله أن :  
الوسق ستون صاعاً<sup>(١)</sup> .  
والصاع أربعة أمداد بمد النبي صلى الله عليه وسلم .  
والمد رطل وثلث<sup>(٢)</sup> .  
والرطل مائة درهم وثمانية وعشرون من دراهم الكيل .  
و[درهم الكيل] وزنه خمسون حبة وخمسة حبة بالحب الذي به وزن الدينار  
اليقوي المائل لوزن دينارنا ، وهي أربع وثمانون حبة .  
وفي الحبة أربع أرزات  
وفي الأرزة أربع سمسات .  
وفي السمسة أربع خردلات .  
وفي الخردلة أربع [من] أوراق النخالة .

(١) كان الوسق — أى وسق جل أى حمل جل — على أيام النبي صلى الله عليه وسلم ستين  
صاعاً ، والصاع أربعة أمداد . وقد عثرنا على تقدير لأحد الأمداد وهو ١,٥٢٣١٢٥ كيلو جرام  
وعلى هذا

الصاع كيل سعته ٦,٠٩٢٤ لتر

والوسق كيل سعته ٣٦٥,٥٤٤ لتر

وفي أيام هارون الرشيد كانت سعة الوسق ٦٣٠,٨٦٤ لتر .

Cf. Walther Hinz, *op. cit.* p. 51—53.

(٢) اختلفت سعة المد باختلاف العصور ، وإليك بعض البيانات التي توردها المراجع .

المد = ربع صاع وهو مد المدينة .

المد = ٤ أرطال بغدادية (أبو حنيفة) .

المد =  $\frac{1}{3}$  رطل بغدادى (أبو يوسف) .

وأورد فالتر هيننس في كتابه المشار إليه بيانات كثيرة عن اختلاف سعة المد بالألتار في مختلف  
الأزمان والمواضع .

وفي ورقة النخالة أربع ذرات .  
والذرة جزء من ألف وأربعة وعشرين جزءاً من حب الشعير .  
وقد سمي الله [ الذرة ] مثقالاً .  
واعلم أن في أوقيتنا [ ٣٣ ب ] عشرة دراهم وثلاثي درهم كيلية<sup>(١)</sup> ، ومن  
دنانيرنا الجارية الآن ستة دنانير وثلاثا دينار<sup>(٢)</sup> .  
وفيها من الدراهم الصغار اليعقوبية الجارية الآن تسعة وستون درهماً<sup>(٣)</sup> .  
فنصاب الزكاة من هذه الصغار ثمان عشرة أوقية من أوقيتنا ، وتعادل مائتي  
دينار وأربعة وعشرين ديناراً فضة صغيرة عشرية .  
ونصاب قطع يد السارق منها ثمانية عشر درهماً وستة أعشار عُشر درهم ،  
وهو أيضاً أقل الصداق على مذهب مالك رحمه الله .  
والمقدار الذي يبيع به الحاضن على محضونه الواحد منها سبعون ديناراً وتسعة  
أعشار دينار وخمسة أسباع عُشر دينار على ما اختاره أبو عبد الله محمد بن أحمد  
بن القطان في وثائقه ، وهي التي تعدل عشرين ديناراً قرطبية التي ذكر أنه  
جرى العمل بها ، وهي التي في الدرهم الواحد منها ست وثلاثون حبة ، وتوازن  
مائة درهم من دراهم الكيل وأربعين قرطبية وهي معنى قولهم : « دخل  
أربعين » . كذا نقل معناه ابن فتحون .  
والدرهم الدخلى هو الذى إذا زدت عليه خُمسيه كان كيلاً وإذا أنقصت

(١) ذكرنا أن متوسط وزن درهم الكيل ٣,١٢٥ جراماً ، وعلى ذلك يكون وزن الأوقية  
المغربية في العصر المريني ، وهي المشار إليها هنا ٣٣,٣٣ جراماً في حين أن متوسط وزن الأوقية في  
المشرق ٣٧,٥٠٠ جراماً على اعتبار أنها ١٢ درهماً .

(٢) على هذا يكون وزن الدينار المشار إليه هنا ٥,٠٥ جرامات .

(٣) يمكن حساب قيمة الدرهم اليعقوبى الصغير المشار إليه هنا إذا ذكرنا أن ٦,٦ دينار =  
٦٩ درهماً .

منه مُخْمَسِيْهِ كان دخلا ، ويسمى دخلا بإدخالك عليه خمسيه الناقصين من الكيل ، فصار [ ١٣٤ ] كيلا بهذه المداخلة<sup>(١)</sup> .

ونصاب الذهب من هذه الديناير الجارية الآن في الزكاة سبعة عشر دينارا وسُبْعَا دينار<sup>(٢)</sup> .

ودرهم الكيل الدخل يعدله من دراهمنا الصغار ستة دراهم وخمس درهم .  
والمثقال من الذهب [ الذى ] به الوزن والمعاملة في جميع بلاد الصحراء المعروف عندهم بالقروى يعدل سبعة أثمان الدينار ونصف ثمن دينار من دنانيرنا .  
وسبب ضرب دراهمنا اليعقوبية التي في الأوقية الواحدة منها تسعة وستون درهما أن الدراهم أول هذه الدولة المرينية أسعدها الله وسددها كانت مختلفة الوزن والسكة فمنها القرطوبية<sup>(٣)</sup> والبجائية<sup>(٤)</sup>

(١) يفهم من هذا أن درهم الدخل هو درهم العملة وهو غير درهم الكيل . ودرهم العملة يزن ٢,٩٧ جرام إذا اعتبرنا أن نسبة وزنه إلى وزن الدينار ٧ : ١٠ في حين أن متوسط وزن الدراهم الشرقية التي وجدناها ٢,٨٢ أى أن نسبة درهم العملة إلى درهم الكيل في المشرق هي ٣,١٢٥ إلى ٢,٨٢

(٢) نصاب الزكاة الشرعى في كل ٢٠ دينار نصف دينار ، والعشرون دينارا هي أقل عدد منها تؤخذ عليه زكاة ، فإذا كانوا قد حسبوا ما يجب عليه الزكاة وهو ما يعدل ٢٠ دينارا شرعية كانت نسبة وزن الدينار المشار إليه هنا إلى الدينار الشرعى :  $\frac{2}{17} : 20$  أى أن هذا الدينار = ١,١٥٧ دينار شرعى زنة كل منها ٤,٢٣١ جرام .

(٣) كذا في الأصل ، والمراد القرطبية .

(٤) نسبة إلى بجاية في الجزائر . وقد جرى الأمر في المغرب كما كان الحال عليه في المشرق على عدم قصر السك على العاصمة أو على بلد واحد ، بل كان في كثير من البلاد الكبيرة دور لسك العملة . وقد وجدنا فيما يتصل بالمغرب في عصور المرابطين والموحدين والمرينيين عملات سكّت في فاس وتلمسان وسبتة وبجاية وتينمل ومكناس وتونس وأغمات والبصرة وتاجر جرا وتاقدمنت وتدغه وتطوات وسجلماسة والرباط ومراكش ونكور وسلا وطرابلس وفيما يتصل بالأندلس في ميورقة ومالقة ومرسية وقرطبة واشبيلية وغرناطة وبلنسية وشريش ومنورقة وسرقسطه . وكانت العملات تنسب إلى البلاد التي سكّت فيها فيقال الدرهم التلمسانى والسبتي والبجائى والقرطبى وما إلى ذلك .

Cf. Alfred Bel. *op. cit.* p. 19—29.

F. Codera y Zaidín, *Titulos y nombres propios de las monedas árabe-españolas*, Madrid, 1878.

Henri Lavoix, *Catalogue des monnaies musulmanes de la Bibliothèque Nationale. Espagne et Afrique*. (Paris 1891) pp. 536 sqq.

والجنوية<sup>(١)</sup> والمرابطية والطَّبرية<sup>(٢)</sup> والزرجانية<sup>(٣)</sup> واليهودية<sup>(٤)</sup> والحمدية<sup>(٥)</sup> والمؤمنية<sup>(٦)</sup> ، وكان يقع التخاصم بين الناس بسبب ذلك .

ولما اشتدت واستوثقت خلافة مولانا أمير المسلمين المجاهد فى سبيل رب العالمين أبى يوسف يعقوب بن عبد الحق كرم الله وجهه<sup>(٧)</sup> ، سمت همته إلى ما يُصلح ملكه ، ويُعلی دينه ونُسكّه ، أن نظر فيما ليس [ منه ] بُدُّ من تحقيق الدينار والدرهم والقنطار والرطل والأوقية والوسق [ ٣٥ ب ] والصاع والمُد ، ومنع أن يجوز من النقود إلا ما كان على سكتته ، أو على قدر ذلك وصفته ، وجودته واختار من جيد تلك النقود الحمدية المنسوبة فيما زعموا لمحمد الناصر ، التى فى الأوقية الواحدة منها ثلاثة وعشرون درهما ، ونفذ أمره ، بَرَدَ الله ضريحه ، أن يجعل من الدرهم الواحد منها ثلاثة دراهم صغيرة ليسهل التبايع بها بين الناس ، وثلاثة فى ثلاثة وعشرين بتسعة وستين .

(١) فى الأصل : الجنوية . ولم أجد مدينة من مدن السك رسمها يقارب ما رسمه المؤلف فغلب على ظنى أنها الجنوية منسوبة إلى جنوا من مدن إيطاليا . وكانت تسك فيها ابتداء من سنة ١٢٥٢ عملة ذهبية كانت جارية فى الاستعمال ، تسمى فى النصوص الاسبانية Genovin وعملة فضية بقدر الدرهم عرفت باسم Genovina .

Cf. Felipe Mateu y Llopi, *op. cit.* p. 90.

(٢) كذا فى الأصل ، ويستبعد أن يكون المراد هنا الدراهم الطبرية العتيقة إذ لم أجد فى العملات التى نشرها لافوا أو كوديرا أو الفريد بل ذكرا للطبرية . ويغلب على ظنى أنها البصرية نسبة إلى بصره المغرب على مقربة من فاس ، ولدينا عملات كثيرة مسكوكة فيها .

(٣) لم أستطع تحقيق هذه النسبة .

(٤) فى الأصل : اليهودية وهو تحريف ، والمراد اليهودية نسبة إلى بنى هود وخاصة

المتوكل منهم .

Cf. A. Bel, *op. cit.* p. 53 sqq.

(٥) ينسبها المؤلف فيما بعد إلى محمد الناصر رابع خلفاء الموحدين ، وهناك دراهم أخرى محمدية

تنسب إلى مدينة الحمديّة فى المغرب . وهى غير الدنانير الحمديّة المشرقية المنسوبة إلى محمدية العراق .

(٦) منسوبة إلى عبد المؤمن بن على أول خلفاء الموحدين .

(٧) خامس سلاطين بنى مرين ، حكم من ١٢٥٦/٦٥٦ إلى ١٢٨٦/٦٨٥

وقدم أميننا وناظرا عليها بدار سكتته بفاس جدنا الحكيم على بن محمد الكومي  
المديوني لمعرفة بالنقود ، وسائر ما يتعلق بها ، فتيامن الناس بذلك وسعدوا ،  
وما زالت سكتته كذلك وعلى مذهبه ، وذلك في سنة أربع وسبعين وستمائة .  
وكانت هذه الدراهم محكمة العمل ، معتدلة الصنعة ، متقنة الخط . وأقام  
فيها نحو من خمسين عاما . وعجز عن القيام بها لكبر سنه ، وتقدم بدله من  
لا يغار على أعمالها ، فدخل الفساد في أحوالها .

## الباب السابع

في التعامل بهما صرفاً أو مراطلة وتحذير الربا  
في ذلك إذا كان [ رداً ] أو تقاضياً أو مراطلة

ولما كانت هذه الفصول يُحتاج إليها عند التعامل بالذهب [ ٣٦ ب ] والفضة  
اقتصرنّا على نُبذٍ من الحاجة بها ، وفروعه في كتب الفقه كثيرة . واعتمدت  
في أكثر ما نقلته على كتاب « النهاية والتمام » للقاضي أبي الحسن المتيطي ،  
رحمه الله .

فأما الصرف [ فهو ]<sup>(١)</sup> من أضيق أبواب الربا ، والتخلص من الربا على  
من كان عليه الصرف عسير<sup>(٢)</sup> إلا من كان من أهل الورع والمعرفة بما يحل  
فيه ويحرم منه . وقليل ما هم .

قيل لمالك رحمه الله : أيكره أن يعمل الرجل بالصرف ؟ قال : نعم ،  
إلا أن يكون يتقى الله في ذلك .

ومما يَنبَغُ الرسول عليه السلام من وجوه الربا أن الذهب بالذهب والورق  
بالورق ، ولا تباع إلا مثلاً بمثل يدا بيد ، وأن<sup>(٣)</sup> الذهب بالورق لا يباع إلا  
يدا بيد . ولا يجوز في الصرف ولا في بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة  
مواعدة<sup>(٤)</sup> ولا خيار ولا كفالة ولا حوالة ، ولا يصلح إلا في المناجزة الصحيحة .  
لا يفارق صاحبه وبينه وبينه عمل .

(١) أضفت هذه الكلمة للسياق .

(٢) الأصل : عسيراً .

(٣) الأصل : لأن .

(٤) الأصل : مواعدة .

وقال الرسول عليه السلام : لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تُشِفُوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا منها شيئاً غائباً بناجز<sup>(١)</sup> . قال عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه [ ١٣٧ ] : وإن استنظرك إلى أن يلج بيته فلا تنظره ، إني أخاف عليكم الربا<sup>(٢)</sup> .

والنَّظَرَةُ في الصرف تنقسم على ثلاثة أقسام : أحدها أن ينعقد الصرف بينهما على أن يُنْظَر أحدهما صاحبه بشيء مما اضطرفا فيه ، وإن قل ، فإذا وقع فسخ جميع الصرف بالاتفاق والانعقاد على فساد .

والثاني أن ينعقد الصرف بينهما على المناجزة ، ثم يرجيء أحدهما صاحبه بشيء مما اضطرفا فيه ، فهذا ينقض الصرف فيما وقع فيه التأخير باتفاق ، وإن كان درهما انتقض صرف دينار واحد [ للدرهم فما فوقه إلى صرف دينار ] بينه وبينه أو يكون الذى وقع فيه التأخير أكثر من صرف دينار ، فينتقض صرف دينار [ آخر ] ، كذا أبداً على هذا الترتيب<sup>(٣)</sup> .

واختلف هل يجوز من الصرف ما جهلت فيه المناجزة ولم يقع فيه تأخير أم لا على قولين<sup>(٤)</sup> : أحدهما أن ذلك لا يجوز لأنها يُتَّهَمَان على القصد

(١) السيوطى ، تنوير الحوالك ٥٨/٢

(٢) نفس المصدر ٥٩/٢

(٣) الأصل : بينه وبين أن يكون ، وقد قومت العبارة بحسب ما ورد في مثل هذه المسألة في كتب الفقه . انظر عن هذه المسألة : المنتقى ، شرح موطأ إمام دار الهجرة لمالك بن أنس لأبى الوليد الباجى ( مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٣٢ ) ج ٤ ص ٢٧٣ — ٢٧٤ ، وقد تابعت في تقويم النص عبارة مماثلة وردت في بداية المجتهد ونهاية المقتصد لأبى الوليد بن رشد الحفيد ( القاهرة ١٩٥٠ ) ٢/ ١٩٨ بمناسبة الدرهم الزائف يوجد في الصرف .

(٤) العبارة هنا ينقصها شيء ، والأغلب أن صحَّها : هل يجوز من الصرف [ الرد فيها ] حصلت فيه المناجزة . الخ فقد وجدت هذه المسألة في المنتقى للباجى بتفصيل . انظر ٢٧٣/٤ . وانظر أيضاً فصل « في مناجزة الصرف » في المدونة الكبرى للإمام مالك برواية سحنون بن سعيد التنوخى عن عبد الرحمن بن القاسم ( طبعة الساسى ، القاهرة ١٣٢٣ ) ١٠٤/٨ وما بعدها .



لذلك والعقد عليه ، وهو مذهب ابن القاسم في المدونة وقول محمد بن المواز .  
والثاني أن ذلك يجوز ، وهو قول ابن القاسم في كتاب ابن المواز .

والقسم الثالث أن ينقذ الصرف بينهما على المناجزة ، فيتأخر شيء مما وقع  
الصرف عليه لنسيان أو غلط أو سرقة من [ ٣٧ ] الصراف وما أشبه ذلك  
مما يغلب أن أحدهما [ وقع فيه ] ، فهذا يُمضى فيما وقع فيه التناجز ولا ينتقض  
باتفاق<sup>(١)</sup> .

واختلف : هل ينتقض فيما جهل فيه التناجز إن يتجاوز [ عن ] النقصان مثل  
أن يصرف منه دراهم بدنانير ، فيجد درهما ناقصا فيقول : أنا أتجاوز ، ولا ينتقض  
من الصرف شيء على قولين<sup>(٢)</sup> : أحدهما قول ابن القاسم أن ذلك لا يجوز ،  
وينتقض من الصرف دينار واحد ، إلا أن يكون القدر الذي نقص أكثر من  
صرف دينار ، ينتقض صرف دينار آخر ، كذا أبدا على هذا المثال والترتيب .  
والثاني قول أشهب : إن الصرف يجوز ولا ينتقض منه شيء إن تجاوز منه [ عن ]  
النقصان كالزائف إذا رضى به . وقد روى عن ابن القاسم مثل قول أشهب في  
النقصان اليسير كالذائق والدائقين ، وقال أصبغ : في الدرهم من الألف درهم ،  
وذلك أن الموازين قد تختلف في مثل هذا المقدار<sup>(٣)</sup> . قال بعض الشيوخ : وما

(١) هذا يخالف ما أورده الباجي في المنتقى عن أراد شيوخ المذهب المالكي في تلك المسألة .

انظر : المنتقى ٢٧٤/٤

(٢) أفسد الناسخ العبارة تماماً ، وقد أتيت بالنص عن المنتقى للباجي في التعليق التالي .

(٣) أوجز المؤلف هنا رأى الفقهاء في نقض الصرف بعد المناجزة بسبب تبين النقص ، ثم أفسد  
الناسخ العبارة فأصبحت غير مفهومة . والمسألة واردة في معظم أمهات الفقه ، وإليك مثلاً ما يقول أبو  
الوليد الباجي في المنتقى : « مسألة : فإن أخذها بعد الوزن والانتقاد فوجدتها تنقص ، فإن النقص على  
ضريين : نقص في الوزن ونقص في الصفة ، فأما النقص في الوزن فلا يخلو أن يجده قبل التفرق أو  
بعده ، فإن علم به قبل التفرق ، فإن له أن يرضى به أو يأخذ به ما شاء ، رواه ابن القاسم عن مالك .  
وذلك أن التناجز وجد قبل التفرق ، وإن أراد أن يؤخره بقدر ذلك النقص لم يجوز . فإن تفرقا قبل  
أن يستوفي ذلك النقص فالذي قاله أصبغ : ينتقض الصرف كله ولو نقصت منه حبة ، وبه قال محمد  
(ابن المواز) ، وحكى ابن القاسم أنه جائز لا ينتقض منه إلا بمقدار ذلك النقص إلى تمام دينار . الخ  
(انظر ٢٧٤/٤) .

تختلف عليه الموازين لا اختلاف فيه عندي في جواز تجاوزه ، فليس ما روى عن ابن القاسم في هذا اختلافاً من قوله ، وإنما المعنى في ذلك الدانق والدانقين ، مدة رأى أن الموازين [ ٣٧ ب ] لا تختلف فيه ، فلم يحز التجاوز عنه . وأما إن أراد أن يرجع بالنقصان فيأخذه فلا يجوز إلا على مذهب من أجاز البدل في الصرف ، ورأى أن الغلبة على التأخير فيه بالنسيان والغلط والسرقة والتدليس وما أشبه ذلك لا يُبطل الصرف ولا يفسده ، فإن وجد فيما صارفه فيه بعد الافتراق زائفاً أبدله وإن وجد نقصانا أخذه وإن استحد<sup>(١)</sup> منه شيء أخذ عوضه ، وهذا كله على مذهبهم في المجلس ما لم يفترقا على معرفة ذلك<sup>(٢)</sup> . ولا يجوز أن يقتزن بالصرف عقد بيع ، إلا أن مالكا رحمه الله أجاز أن يكون مع العرض [ اليسير ] ، فيباع بالدنانير والدراهم اليسيرة لتكون أقل من صرف دينار إذا كان كله معجلا لا يتأخر شيء<sup>(٣)</sup> .

قال القاضي أبو إسحاق<sup>(٤)</sup> : وإنما أجاز ذلك لحاجة الناس إليه في بيوعهم ، لأنهم لم يكونوا يقطعون الذهب والورق . قال مالك : فإن كثرت الدراهم لم تجز ودخله البيع والصرف ، وإن كان الذهب دينارا واحدا بعرض ودراهم فهو جائز ، قلت الدراهم أو كثرت ، إذا كان ذلك نقداً ، وهذا كله قول مالك وابن القاسم المعمول به .

وقال ابن القاسم في كتاب محمد [ ٣٨ ا ] إنما يجوز ذلك في أقل [ من ]

(١) كذا في الأصل ، وربما كانت صحته اشتبه .

(٢) المراد هنا : في مذهبهم الذي يشترط أن تتم عملية الصرف في المجلس قبل أن يفترق المتصارفان .

(٣) انظر عن ذلك فصل « في الرجل ينتاع الورق والعرض بالذهب » من مدونة سحنون

ج ٧ ص ١١٧ وما بعدها .

(٤) هو أبو إسحاق إبراهيم بن حسن بن عبد الرفيع الربيعي التونسي الفقيه الأصولي المتوفى سنة

١٣٣٢/٧٣٣ - ١٣٣٣ مؤلفاته كثيرة منها « معين الحكام » في مجلدين وهو أشبه باختصار للرسالة

المتطيلة لأبي الحسن المتطلى المشار إليه في المتن ، و « البديع في شرح التفرغ » لابن الجلاب . ولى قضاء

الجماعة بتونس خمس مرات أولها سنة ٦٩٩/١٢٩٩ . مولده سنة ٦٣٧/١٢٣٩ . انظر ، شجرة

النور الزكية رقم ٧١٩ ص ٢١٧

الدينار مثل أن يشتري الثوب بثلاثين درهماً أو ثلاثة أرباع الدينار<sup>(١)</sup> ، فيدفع ديناراً ويأخذ فضله ورقاً ، ولو كان الورق أكثر من الدينار لم يكن فيه خير ، وقاله أيضاً مالك وغيره .

وقال الشيخ أبو إسحاق التونسي وغيره : في المدونة ما ظاهره خلاف هذا [ و ] انه أجاز النصف ورقاً والنصف سلعة<sup>(٢)</sup> .

وعند ابن حبيب : إذا كثرت الدراهم وقلت السلعة كان ذلك جائزاً وقال القاضي أبو محمد عبد الوهاب : لا يجوز البيع والصرف في دينار ، إلا أن يكون يسيراً ، مثل أن يصرف ديناراً بعشرة دراهم ، فيعجز الدرهم أو النصف فيدفع إليه عوضاً بقدره أو يزيد الدرهم أو النصف ، وكسره غير جائز ، فهاهنا يجوز للضرورة ، لأنه يعلم أن البيع غير مقصود<sup>(٣)</sup> .

وقال محمد بن عبد الحكم : لا يجوز في الدينار الواحد البيع والصرف إلا أن تكون الدراهم التي مع العرض أقل من نصف دينار ، لأنها تبع . وأجاز أشهب في مدونته الصرف والبيع ، ولمالك في كتاب محمد<sup>(٤)</sup> مثله . فإن وقع البيع والصرف في شيء كثير انتقض ذلك ورد السلعة ، إلا أن تفوت بناء أو نقصان [ ٣٨ ب ] أو حوالة سوق ، فتُلْزَمُ المشتري بقيمتها يوم القبض وَيَتَرَادَّانِ العين على وزنه ، قاله ابن القاسم في العتبية .

ومن الواجب على من جعل الله إليه شيئاً من أمور المسلمين أن يأمر محتسباً بالتفقد لأحوال الصرافين ، ولا يترك منهم في سوقهم إلا من فقهه في

(١) الأصل : بثلاثين ديناراً ، وهو خطأ .

(٢) تجد بيان هذه المسألة في المدونة ، فصل « في الصرف والبيع » ١١٨/٧ وما بعدها .

(٣) قارن بذلك بصورة خاصة ما ورد في « بداية المجتهد ونهاية المقتصد » لأبي الوليد بن رشد الحفيد ( طبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٩٥٠ ) ج ٢ ص ٢٠١ ( المسألة السابعة ) وانظر أيضاً مدونة سحنون ١٠٣/٨ .

(٤) المراد محمد بن المواز .

دينه ، كما قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : لا تبيع الأعاجم فى سوقنا حتى يتفقهوا فى الدين . والصرف أحق التجارات بأهل العلم والفضل .

فالبىوع تتعلق [بأمور] ثلاثة : الثمن والمثمن وما يتناول البىع به من المكيل والموزون . والثمن أولها . وأصل الأثمان الذهب والفضة ومرجعها إلى الصرف فى الغالب . فمن النظر ألا يستعمل فيه ذمى ولا متهم كسبه ، ومن كان جاهلاً بجميع أسبابه وحلاله وحرامه منع من تجارته والتصرف فيه . ويمنع الصرافون من الصرف بالنظرة والخيار والمشورة والحوالة ، وأن يحال قضاء الذى حيل عليه على ما قدمناه .

وكذلك يمنعون أن ينقدوا الردىء مع الطيب ، اشترطوا ذلك أو لم يشترطوا ، وهذا الذى يسمونه السمع ، وألا يبيعوا ذهباً بفضة ثم يشتروا منه ذلك الذهب بغيرها ، ويمنعون من ذلك إلا أن تقل المدة بين الصرفين كاليومين أو الثلاثة ، ويُنهون [ ١٣٩ ] أيضاً عن البدل فى المصارفة على قول من لم يجزه ورأى أن يفسخ الصرف . فإن قال له فى حين الصرف : ما ردّ عليك أبدلته مجتمّع عليه أن<sup>(١)</sup> ذلك لا يجوز<sup>(٢)</sup> .

ويمنعون أيضاً من التفرق فى الصرف قبل المناجزة ؛ وأن يصرف أحد عندهم ذهباً بدراهم يمسونها لى ينفقوها عند الصرف عندهم . وكذلك يمنعون من شراء الذهب بالذهب والفضة بالفضة إلا ما [ لا ] خطر له . ومن الغش خلط دنانير الذهب الطيبة بالرديء ، وإن بين له ، لأن المشتري لا يدري قدر ما يأخذ من كل صنف .

وأما المرافلة فإن الذهب والورق صنفان مختلفان . كل واحد منهما صنف منفرد بنفسه ، [ لا يباع أحدهما ]<sup>(٣)</sup> بالآخر متفاضلاً [ ولا يباع إلا ]<sup>(٣)</sup> يدا بيد ،

(١) فى الأصل : لأن .

(٢) انظر عن ذلك : المنتقى ٢٧٣/٤

(٣) أضفت العبارتين اللتين بين الحواصر للسياق .

لقوله عليه السلام : الذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاء ، والورق بالورق ربا إلا هاء وهاء<sup>(١)</sup> . وقال : لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض ، [ولا تبيعوا الفضة إلا مثلاً بمثل . ولا تشفوا بعضها على بعض] ، ولا تبيعوا منها شيئاً غائباً بناجز<sup>(٢)</sup> ، فإذا اعتدل لسان الميزان فقد تمت مرابطتهما وصح بيعهما<sup>(٣)</sup> ما لم ترجح في الوزن أحدهما إما لمساحة أو لأجرة صناعة ، وسواء كان الذهبان أو الفضتان مصوغتين أو مضروبتين أو مكسورتين<sup>(٤)</sup> أو كانت إحداها تخالف الأخرى في ذلك فيجوز<sup>(٥)</sup> وإن كانت

(١) نص الحديث كما ورد عند البخاري بعد الاسناد : « الذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاء ، والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء ، والشعر بالشعر ربا إلا هاء وهاء ، والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء » وورد في الهامش تصحيح لفظ « بالذهب » الثاني هكذا : بالورق ، وكتب فوقه : صح صحيح . وجاء بعد ذلك حديث ثان في باب بيع الذهب بالذهب بعد الاسناد : لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا سواء بسواء ، والفضة بالفضة إلا سواء بسواء ، وبيعوا الذهب بالفضة ، والفضة بالذهب كيف شئتم ، وبلى ذلك في باب بيع الفضة بالفضة بعد الاسناد : « الذهب بالذهب مثلاً بمثل ، والورق بالورق مثلاً بمثل » صحيح البخاري ، القاهرة ، بولاق ١٣١١ ، ٧٤/٣ . وقد وردت هذه الأحاديث في كتب الفقه بخلاف يسير ، جاء في مدونة سحنون بعد الاسناد : لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا عيناً بعين ، ولا الورق بالورق إلا عيناً بعين ، إني أخشى عليكم الرماء ، ولا تبيعوا الذهب بالورق إلا هاء وهلم ، ولا الورق بالذهب إلا هاء وهلم (١٠٥/٨) وجاء في المنتقى للباجي بعد الاسناد : الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء ، والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء ، والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء ، والشعر بالشعر ربا إلا هاء وهاء . (٢٧٦/٤) . وقد عرض هذه المسألة الفقهية أبو الوليد بن رشد في بداية المجتهد عرضاً شاملاً موجزاً فيه الكفاية (١٩٧/٢) . وجاء في « حاشية على كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني » للشيخ على الصعیدی العلوي المالكي على شرح رسالة أبي زيد لأبي الحسن على المالكي الشاذلي ( القاهرة ١٩٣٨ ) ١١٣/٢ شرح مطول للموضوع ؛ وقد وردت فيه عبارة تفيد في هذا الفصل هي : بيع العين بالعين على ثلاثة أقسام : مرابطة ومبادلة وصرف . فالمرابطة بيع النقد بمثله وزناً ، والمبادلة بيع النقد بمثله عدداً ، والصرف بيع الذهب بالفضة أو أحدهما بفلوس .

(٢) صححت نص هذا الحديث وأكملته من نصه في صحيح البخاري ٧٤/٣ وقد ورد الحديث بهذا النص في معظم كتب الفقه ، انظر بداية المجتهد لابن رشد ١٩٦/٢ .

(٣) الأصل : فعلهما .

(٤) جرت عادة كتب الفقه بمعاملة الذهب في هذه الحالات معاملة المؤنث ( انظر مثلاً مدونة سحنون ١٤٨/٨ ) والمراد القطعة الذهبية .

(٥) أي يجوز البيع مساحة أو في مقابل أجرة الصناعة .

إحداها أجود من الأخرى [ ٣٩ ب ] وأكثر عدداً بخلاف الاقتضاء ، لأنه قبل المرافلة لم يجب لأحدهما قبل الآخر شيء فَيُتَهَمَ فيما بذل له أفضل مما أخذ منه . وفي الاقتضاء إن كان وجب له ذهب مسكوك أو مصوغ فإن أخذ تبرأ أجود منه يتهم أن يكون ترك السكة أو الصياغة لفضل الذهب الذي أخذ . قال مالك : وكل ما لا ينبغي التفاضل فيه من جنس واحد ، عينا كان أو طعاما ، فلا ينبغي — وإن كثر — أن يجعل مع الصنف الجيد منه شيئا دنيا يُسْتَحَل به التفاضل .

قال ابن القاسم وابن محرز : إذا كان الذهبان مسكوكين أو أحدهما فلا تجوز المرافلة بهما في كفتين إلا بعد المعرفة بوزن أحدهما ، لأن ذلك من باب بيع المسكوك جزافا وهو خطر<sup>(١)</sup> لا يجوز .

وقال محمد بن المواز : وجوه المرافلة كلها جائزة إلا وجهين : أحدهما أن يأتي هذا بذهب والآخر بذهبين أحدهما أجود من المنفردة في عين أو إنفاق<sup>(٢)</sup> ، والأخرى أدنى منها ، فلا يجوز هذا ، والوجه الآخر أن يرجح ذهب أحدهما فيأخذ لذلك شيئا عَرَضاً أو ورقا ، فلا يجوز لأنه ذريعة للربا ، وأما إذا كانت المنفردة أجود منهما أو أدنى أو مثل إحداها وأجود من الأخرى أو أردأ فذلك جائز<sup>(٣)</sup> .

ويقسم الورثة حلى الذهب والفضة مرافلة أو مصارفة [ ١٤٠ ] فإن وزنه أحدهم على نفسه وأعطى الباقي زنة حصصهم من ذلك الصنف جاز عند ابن القاسم إن [ كان ] ذلك نقدا .

(١) كذا ، الأصح هنا : خطأ .

(٢) وردت مسألة مشابهة لهذه في المنتقى للباجي (٢٧٨/٤) وقد وردت فيها عبارة : أجود من المنفردة في عين أو إنفاق « هكذا : ألا تكون أحد الذهبين مساوية للذهب المنفردة في الجودة والإنفاق » وهذا التعبير الأخير أصح مما أورده المؤلف .

(٣) قارن بذلك ما ورد في المنتقى للباجي ٢٧٨/٤ — ٢٧٩

ومن راطل صاحبه بالمشاكيل ، فجعلها في كفة والذهب في الأخرى حتى تعادل ، وفعل الآخر مثل ذلك تحرياً للعدل ، لئلا يكون في الميزان غش ، فلا بأس به . رواه أشهب ومحمد عن مالك .

ولا يجوز أن يقترب مع المرافلة عقد بيع في شيء من الأشياء ، سواء أكان ذلك منها أو من أحدها ، ويدخل في ذلك الفضل بين الورقين والذهبين .

ولا يجوز أيضاً بعد تمام المرافلة أن يشتري أحدهما من صاحبه ببعض الورق ذهباً أو عرضاً ، لأن آخر أمرها آل إلى أن أعطى أحدهما لصاحبه ورقاً وعرضاً بورق ، فدخله التفاضل بين الوزنين .

ولا يجوز بيع ذهب وفضة بذهب ، ولا أن يكون مع أحد الذهبين دراهم ولا عرض ولا طعام ؛ وكذلك الدراهم بالدراهم . ولا يجوز ذهب وفضة — وإن اتفق الجنس — بذهب وفضة ؛ كما لا يجوز أردب حنطة وأردب شعير بأردب حنطة وأردب شعير<sup>(١)</sup> .

وأما المبادلة فتجوز بالمعدود من الدنانير فيما قل منها كالدينار والدينارين وإن كان بعضها أدون من بعض على سبيل المعروف والتفضل معاً<sup>(٢)</sup> ، ولا يجوز فيما كثر .

[٤٠ ب] وأما إذا كان الأدون أوزن فلا يجوز ، لأنه يأخذ فضل ذهب صاحبه في زيادة وزن ذهبه ؛ وإن كانت الوزنة أفضل فذلك جائز عند ابن القاسم وكرهه مالك .

(١) انظر عن ذلك : موطأ الامام مالك وشرحه تنوير الحوالك لجلال الدين السيوطي ( القاهرة

١٩٥٠ ) ٦٦/٢

(٢) انظر عن تفصيل ذلك ما ورد في مدونة سحنون ١٣٩/٨ . وقد ورد في ص ١٤١ تفسير

قوله : على وجه المعروف : وكان ذلك معروفاً بصنعه الرجل إلى أخيه .

ومن أتى بفضة إلى أهل بيت الصرف فَرَاطَلَهُمْ بِهَا دراهم مضروبة وأعطاهم أحدها قال مالك رحمه الله : لا أحبه ، وما يفعله <sup>(١)</sup> أهل الورع . وخَفَفَهُ <sup>(٢)</sup> للمسافر لاحتياجه إليه ، قال ابن القاسم : والمضطر وذوى الحاجات . وقال اشهب عن مالك : إنما كان هذا حين كان الذهب لا يُغَشَّ والسكة واحدة ، وأما اليوم ففي كل بلد سكة ، فلا يجوز إلا أن يعطيه جُمْلَةً وَيُضْرَبَ له دراهم .

قال ابن حبيب : وما يفعله أهل السكة من جمعهم لذهب الناس ، فإذا فرغوا أعطوا لكل واحدٍ مثلَ وزن ذهبه ، فلا يجوز هذا عند من لقيت من أصحاب مالك .

قال مالك : ولا خير في [أن] تبادل الصانع حَلِيًّا بوركك وتعطيه أجرته ، ولا أن تقول له اعمل لي بعضه من عندك حتى أعطيك <sup>(٣)</sup> .

ويجوز بيع الذهب بالورق متفاضلاً يداً بيد كما ذكرنا سابقاً ، لقوله عليه السلام : الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء . . . الحديث .

ولا يجوز في شيء من الصرف تأخير ساعة ولا حِوَالَةً ولا ضَمَانٌ ولا عَهْدَةٌ ولا خيارٌ . وكذلك لا يجوز أن يتصارفا في موضع [٤١ أ] ويتقابضا في غيره ،

(١) أى : ولا يفعله أهل الورع .

(٢) أى : وأجازه .

(٣) أى : اعمل لي بعض الحلى من فضة من عندك حتى أعطيك . وهذه المسألة غير واضحة عند مالك ، فقد سأل سحنون عبد الرحمن بن القاسم عن فضل صياغة الحلى وضرب السكة فقال إن مالكا يكرهه في القرض ويحيزه في البيع يداً بيد فقال سحنون : فلم كرهته في القرض وجعلته (أى اعتبرته) بيع الذهب بالذهب متفاضلاً (وهو محرم) وأجزته في البيع ، إذا كان الذهبان جميعاً يداً بيد ، ولم يجعله بيع الذهب بالذهب متفاضلاً ؟ قال (أى عبد الرحمن بن القاسم) : لأن الذهبين إذا حضرتا جميعاً وإن كان فيهما صناعة وسكة كانت الصناعة والسكة ملغتين جميعاً ، وإنما يقع البيع بينهما على الذهبين ، ولا يقع على الصياغة أو السكة بيع ، فإذا كان قرصاً : أقرض ذهباً جيداً إيريزاً فأخذ ذهباً دون ذهبه حلياً مصوغاً أو سكة مضروبة ، كان إنما ترك جودة ذهبه للسكة أو للصناعة . . . فلا يجوز هذا في القرض وهو في البيع جائز ، والذي وصفت لك فرق ما بين البيع والقرض « ١٤٥/٨ »



ولا أن يتوارى أحدهما من صاحبه ، ولا أن يُدخِل الصراف الدنانير في تابوته ويخرج الدراهم ، ولا أن يتصارف هو ويقبض وكيله بعد قيامه . هذا قول مالك المشهور المعمول به .

وأما اعتبار السكة والصياغة في الاقتضاء<sup>(١)</sup> فنقل ابن شاس أن الشيخ أبا الطاهر<sup>(٢)</sup> قال : لا خلاف في المذهب أن السكة والصياغة في الاقتضاء معتبرتان ثم حكى عن أبي الحسن اللخمي<sup>(٣)</sup> أنه يُجرى ذلك على قولين إذا جرى الاختلاف في الاقتضاء : هل بابه باب المراطلة أم لا ؟ وعول على روايات منها قولهم : إذا أسلف قائمة بمعيار أو باع بقائمة وزنها كذا ، فإنه يجوز أن يقتضى مجموعة بمثل ذلك الوزن وإن كانت أكثر عدداً ، قال : وهذا أحد القولين : أن الاقتضاء كالمراطلة<sup>(٤)</sup> . قال الشيخ أبو الطاهر : وليس كما ظنه ،

(١) أى تقدير قيمة تكاليف السك وعمل الصياغة عند اقتضاء قيمة الذهب المسكوك أو المصوغ .  
(٢) هو أبو الطاهر إبراهيم بن عبد الصمد بن بشير التنوخي المهدوي ، كان فقيهاً ضليعاً من فقهاء القيروان ، كان حياً سنة ٥٢٦ هـ . ألف كتاب التنبيه ، ذكر فيه أسرار الشريعة ، وكتاب جامع الأمهات ، والتذهيب على التهذيب وكتاب المختصر الذى ذكر أنه أمه سنة ٥٢٦ هـ . انظر شجرة النور الزكية ص ١٢٦

(٣) هو أبو الحسن علي بن محمد الربيعي المعروف باللخمي القيرواني المتوفى في صفاقس سنة ٤٧٨ / ١٠٨٥ ، امام حافظ وكان رئيس الفقهاء في عصره ، له تعليق على المدونة سماه التبصرة .

(٤) ورد تفسير المصطلحات الفقهية التي وردت في هذه الفقرة في باب « في قضاء المجموعة بالقائمة » في مدونة سحنون ١٣٦/٨ وما بعدها . وملخص ما جاء فيه :  
الدنانير القائمة هي الجياد .

الدراهم المجموعة هي المقطوعة النقص فتجمع فتصير مائة كيلا .  
الفردى أو الفراد أو المفردة أو المنفردة هي المئائيل ، قال : الفراد إذا أخذت المائة فوزنتها كانت أنقص من المجموعة ، لا تتم مائة ، تصير تسعة وتسعين وزناً . وإن وزنت مائة قائمة كيلا زاد عددها على مائة دينار فرادى .

وسبب الخلاف كله أن الناس كانوا يفضلون التعامل بالدنانير القائمة عدا ، لأنهم كانوا يفحصونها واحدة واحدة (فرادى) ويتأكدون من صحة عيارها ووفاء وزنها . في حين أن التجار كانوا يفضلون أن يصرفوا لهم الدنانير بدراهم مجموعة ناقصة العيار ، والمائة منها تعدل وزن تسعة وتسعين وافية ، فيكسبون بذلك درهماً في كل مائة . والخلاف هنا في رد القرض : إذا أسلفت قائمة فهل يجوز أن ترد لك مجموعة فتخسر ؟ وإذا أسلفت مجموعة فهل تقتضى قائمة فتربى ؟ وقد ظلت هذه المسألة وأشباهها تشغل بال الفقهاء دون أن يصلوا فيها إلى رأى حاسم .

والأصل أن العدد إنما يعتبر إذا لم يكن التعامل بالوزن ، وإذا تعاملنا بالوزن فهنا العدد طُرح<sup>(١)</sup> .

وأما الرد في الدرهم فقال أبو محمد صالح : الرد في الدرهم يدور على خمسة فصول :

الأول : جواز الرد فيه .

الثاني : في شروط جواز ذلك .

الثالث : في وجود العيب في أحد ثلاثة أشياء التي هي السلعة والدرهم والمردود .

الرابع : [ ٤١ ب ] في انصرافه ابتداءً ببعض الأجزاء من غير دخول سلعة .

الخامس : في ترك بعضه عند البيّاع حتى يأخذ به سلعة .

فأما الفصل الأول ، وهو جواز الرد فيه ، فذهب ابن القاسم إلى جوازه ، وهو مذهبه في المدونة ، وذهب سحنون إلى منعه ، وهو ظاهر ما وقع في المدونة في باب البيع والصرف ، وهو قوله . وأصول مالك أن الفضة بالفضة مع إحدى الفضة أو مع كل واحدة منها سلعة أنه لا يجوز ، كانت السلعة كثيرة أو يسيرة ، إلا أن يقال إن معنى ذلك ما فوق<sup>(٢)</sup> الدرهم . وذهب إلى جوازه

(١) لفظة « فهنا » في الأصل « فيها » وقد كتب فوقه « كذا » وقد اخترت هذه القراءة اعتماداً على تفسير المسألة عند الباجي في المنتقى ٢٧٦/٤ ورأيه : « أن الاعتبار في الورق والذهب إنما هو بالوزن ، وإنما أبيع التعامل فيه بالعدد في بعض البلاد للعرف ، مع العلم بالوزن فيما لا يراعى فيه التساوى . فإذا كان العقد مما يراعى فيه التساوى وجب أن يعتبر الوزن الذي هو أصل اعتباره ووجه المساواة فيه ، وسقط حكم العدد ، لأنه لا اعتبار به في فساد عقد ولا صحته » ثم يقول بعد ذلك « ولا اعتبار في ذلك بسكة ولا صياغة على وجه المرافعة دون اقتضائه من الدين » .

(٢) الصواب هنا : مادون الدرهم .

في بلد ليس فيها فلوس ، حيث يضطر الناس إلى ذلك . وأما بلد فيه فلوس ، فلا ضرورة تلجئ إلى ذلك<sup>(١)</sup> .

وَوَجْهُهُ إجازة ابن القاسم ذلك مع أن التفاضل فيه ظاهر على أصل مذهبه أنه راعى الخلاف<sup>(٢)</sup> في بيع فضة وسلعة بفضة . وقالوا : نقطع للفضة من الفضة قدرها ويبقى للسلعة<sup>(٣)</sup> الباقي ، فلما رأى خلافهم في الكثير من ذلك سمح في القليل لضرورة الناس ، وقاله ابن رشد في « البيان » .

والفصل الثاني ، وهو جواز الرد فيه ، فأما على مذهب ابن القاسم ، على ما حكاه الشيوخ فلا يجوز إلا [ ١٤٢ ] بستة شروط :  
أحدها : في الدرهم الواحد فأقل .

الثاني : أن يكون ذلك يدا بيد خوفاً من التأخير بين الفضتين .  
الثالث : أن يكون المردود النصف فأقل ، وأما أكثر من النصف فمكروه .  
وروى عن أشهب جوازه وإن كان أكثر من النصف .  
الرابع : أن يكون في البيع لا في القراض<sup>(٤)</sup> . واختلف هل يجوز في القضاء من ثمن بيع أو لا .

(١) الذي ورد في مدونة سحنون يخالف ذلك . سأل سحنون عبد الرحمن بن القاسم : أرأيت إن اشتريت فلوساً بدرهم ، فلما افترقنا أصبت فيها عشرة أفلس رديئة لا تجوز ، أينتقض الصرف أم يبدها في قول مالك ؟ قال : إنما قال مالك في الفلوس أكرهها ، ولم يرها في جميع الأشياء بمنزلة الدراهم بالدنانير ، ولم أسمع من مالك في هذا شيئاً . وقوله في الصرف : إن الصرف ينتقض ، وأرجو أن يكون خفيفاً . ألا ترى أن ابن شهاب يحيز البديل في صرف الدنانير ، وإن كان لا يؤخذ بقوله ، فكيف به في الفلوس مع كثرة اختلاف الناس فيها ، وقول مالك : وليست كالحرام البين ، ولكن أكره التأخير فيها ، وهو قول أشهب « ١٢٩/٨ »

(٢) الأصل : خلاف .

(٣) الأصل : السلعة .

(٤) أي في القرض .

الخامس : أن يكون المردود مسكوكا ، لأنه إن لم يكن مسكوكا صار بيع فضة بفضة من غير مراعاة .

السادس : ذكره ابن الكاتب ، وهو أن يكون الدرهم معروف الوزن ، وكذلك المردود ، فعلى هذا لا يجوز الرد في المقاريض الجارية اليوم بفاس . قال ابن يونس : وهذا في بلد ليس فيها خرايب ، وأما بلد فيها الخرايب فإن الضرورة تلجئ إلى ذلك ، وهذا ينحو إلى مذهب أشهب .

وأما الفصل الثالث : وهو وجود العيب بأحد ثلاثة أشياء ، فذكر الشيخ <sup>(١)</sup> أنه وقف في بعض التعاليق لبعض المتأخرين على جواب استحسنة في ذلك ، وهو : أن الأمر في ذلك لا يخلو من أحد وجهين : إما أن يكون يبايعه على شرط الرد ، أو يبايعه [ ٤٢ ب ] من غير اشتراط الرد . قال : فإن بايعه على اشتراط الرد . فلا بد من فسخ الصفقة ، ويرد إليه درهما إن كان قائما أو مثله إن كان قائما ، ويرد إليه هو أيضا قيمة السلعة أو مثلها إن كانت من ذوات الأمثال . وأما إن باعه من غير اشتراط الرد ، فإنه يرد إليه المردود أو الدرهم أيهما وجد زائفا ، وينتقض الصرف خاصة ، ويبيعه البائع بما بايعه به السلعة . ولا يجوز البدل في ذلك على مذهب ابن القاسم ، وإنما اختلف على مذهب ابن شهاب الذي <sup>(٢)</sup> أجاز في صرف الذهب والفضة أولا .

وأما الفصل الرابع : انصراف الجملة بالأجزاء ، كأن يعطيه دينارا ويأخذ نصفين ، ففي « العتبية » جواز ذلك في الدينار ، وذكر ابن رشد في « البيان » أنه كرهه مالك وأجازه ابن القاسم ، فإذا جَوَّز ابن القاسم ذلك في الدينار ، فأحرى [ أن ] يجوز ذلك في الدرهم .

(١) سقط اسم الشيخ من الأصل .

(٢) كذا في الأصل ، والأصوب هنا : إن كان . وربما كان ابن شهاب المذكور هنا تحريفاً من الناصخ لاسم أشهب بن عبد العزيز .

وأما الفصل الخامس : وهو ترك الردود عند البيع [ إلى ] حين يستنفقه ، ففي المدونة في كتاب الصرف عن مالك ، فيمن اشترى سلعة بثلثي دينار ، فقال له بعد البيع : هذا دينار ، فاستوف منه ثلثيك ، وأمسك ثلثي عندك أنتفع به ، أن ذلك جائز إذا لم يكن في ذلك شرط ولا عادة ولا إضمار [ ٤٣ ] فعلى هذا يجوز ذلك في الدرهم ، ما لم يتعاقدا على المصارفة أولاً ، وأما إن تعاقدا عليها فلا يجوز أن يترك ، لأنه صرف مستأخر . فإن تركه على أن ينفقه من عنده فيما يستقبل ، فذكر في السليمانية<sup>(١)</sup> أنه جائز إن كان عند البائع سلع كثيرة . وإن لم يكن عنده إلا سلعة واحدة فلا يجوز ، حتى يبين مقدار ما يأخذ كالسلم<sup>(٢)</sup> . وأنه يشترط فيها ما يشترط في السلم<sup>(٢)</sup> ، إلا أنه لا يحتاج إلى ضرب أجل ، لأنها لا تنقطع من عنده ، وإن اشترط غيره فلا بد من ضرب الأجل كالسلم في وجوهه .

قال الفقيه أبو يحيى بن حماد في تأليفه من البيوع : ولا يجوز بدل درهم بقيراط ، ولا بدل قيراط يرجع درهما ، ولا يجوز بدل الدرهم الناقص بالوازن ، وإنما يجوز ذلك في ثلاثة دراهم فأقل ، أو في ثلاثة دنائير فأقل ، ولا يجوز في أكثر من ذلك ، ويكون ذلك من نوع واحد ، ويكون النقص سُدساً فأقل ، قال : ولا يجوز بدل درهم بقيراطين ولا دينار كبير بدينارين صغيرين

(١) السليمانية مجموعة في الفقه منسوبة إلى القاضي أبي الربيع سليمان بن سالم القطان المعروف بابن الكحالة ، وهو من تلاميذ سحنون ، وسمع منه أبو العرب تميم بن تميم وكان متولياً لقضاء بوجه ثم صقلية وبه انتشر مذهب مالك هناك ، توفي على خلاف في سنة ٢٨٢ أو ٢٨٩ . انظر شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف ، القاهرة ١٣٤٩ هجرية ص ٧١

(٢) السلم ويقال له السلف نوع من البيوع ، وهو تقديم الثمن على رأى بعض الفقهاء ، وقال آخرون إن في تعريفه بذلك مسامحة ، لأن تقديم الثمن ليس حقيقة ذلك البيع . وقد اشتقه الفقهاء من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أسلم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم . والمراد به دفع ثمن السلعة مقدماً ، سواء أكان الثمن تقدماً أو عيناً ، وهو لا يعتبر بيعاً متأخراً ، وله شروط كثيرة . انظر مدونة سحنون ج ٩ ص ٢ وما بعدها ، وحاشية كفاية الطالب الرباني للشيخ على الصعدي المهدوي المالكي ( القاهرة ١٩٣٨ ) ١٧٣/٢ المتن والهامش .

إلا بالوزن ، وأجاز ذلك ابن القاسم من غير وزن ، ورآه معروفاً كبديل الناقص بالوازن . ولا يجوز أن يرد قيراطا ناقصاً في درهم وازن ، ولا ربعا ناقصاً في درهم وازن ، ولا يرد قيراطا وازنا في درهم ناقص ، ولا ربعا وازنا في درهم ناقص ، ولا يجوز أن يرد ناقصاً في ناقص . قال : وإذا اشترى منه سلعة بخمسة وعشرين درهما حالة قبض السلعة ، فلما كان من الغد أتاه بدينار ورد عليه باقيه دراهم جاز . قال : ولا يجوز أن يشتري بنصف دينار ، فيدفع ديناراً ويرد عليه البائع ديناراً صغيراً . قال : إذا بعت سلعة بدينار ذهباً أو دراهم ، فدفع لك ديناراً ناقصاً فلا يجوز أن تأخذ منه <sup>(١)</sup> أو غير ذلك عوضاً عن النقص ، بخلاف ما لو اشتريت حلياً فوجدت به عيباً جاز أن تأخذ منه دراهم عوضاً عن العيب من جنس دراهمك . قال : ومن دفع لرجل ديناراً يصرفه له ، ودفع له آخر دراهم يصرفها له جاز أن يصرفها من هذا إلى هذا وهما غائبان . وإن أراد أن يصرف الدينار لنفسه لم يجز .

وقال القاضي عبد الوهاب في « تلقينه » <sup>(٢)</sup> : ويجوز اقتضاء الورق من الذهب ، والذهب من الورق وتصارفهما صرفاً . قال أبو عمر بن الحاجب : والصرف على التصديق في الوزن أو الصفة ممتنع خلافاً لأشهب .

(١) فوق ذلك في الأصل لفظ كذا . والعبارة ينقصها شيء .

(٢) المراد كتاب التلقين للقاضي أبو محمد عبد الوهاب بن نصر البغدادى الفقيه ٩٧٣/٣٦٣ —

٩٧٤ ، ١٠٣١/٤٢٢ وله أيضاً شرح له لم يتم .

## الباب الثامن

ما يجوز استعماله منها للحلى والقنية وغير ذلك [ ١٤٤ ]  
وبيع المصحف والسيف والخاتم المحلاة بهما وتسويغها للمالك

نقل ابن شاس<sup>(١)</sup> : أن أوانى الذهب والفضة محرمة الاستعمال على الرجال والنساء للحديث الصحيح . قال القاضى أبو الوليد : ووجه تحريمه ما فيه من السرف والتشبه بالأعاجم .

وأما اتخاذها من غير استعمال ، فقال الشيخ أبو القاسم بن الجلاب : اقتناؤها محرم . وقال القاضى أبو محمد : لا يجوز استعمالها بل اتخاذها . وقال أبو الوليد : لو لم يحز اتخاذها لوجب فسخ بيعها . وقد أجازها فى غير مسألة من المدونة .

قال أبو بكر بن سابق : هذا غير صحيح ، لأن ملكها يجوز اجماعاً ، بخلاف اتخاذها ، وإنما يتصور فائدة الخلاف بأنها لا تجوز الاستئجار على عملها ، ولا نوجب الضمان على من أفسدها إذا لم يُتَلَفَ من عينها شيئاً ، والمخالف<sup>(٢)</sup> يوجب<sup>(٣)</sup> الاستئجار ويوجب الضمان . قال : ولو عمل الآنية من ذهب وغشها برصاص أو غيره مما يجوز اتخاذ الآنية منه ، أو اتخذها من ذلك وموَّهها بالذهب ، فحسبى ابن سابق فى ذلك قولين ، ونزَّلهما على الخلاف فى تحقيق العلة هل هى الزينة والفخر أو عين الذهب ؛ قال : وإذا وُصِلَت الآنية بذهب

(١) هو نجم الدين الجلال أبو محمد عبد الله بن محمد بن شاس بن نزار الجذامى السعدى من أئمة المالكية فى مصر خلال النصف الثانى من القرن السادس الهجرى وأوائل السابع . من مؤلفاته التى تعتبر من عيون المذهب « الجواهر الثمينة فى مذهب عالم المدينة » توفى مجاهداً بدمياط سنة ٦١٠ هجرية . انظر « شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية » لمحمد بن محمد مخلوف ( القاهرة ١٣٤٦ ) ص

أو فضة في شَعْب أو تضييب فقال القاضي أبو بكر لا يمنع ذلك [ ٤٤ ب ] من استعمالها ، قال : لأنه تبع فلا يجري عليه حكم المقصود .

وقال القاضي أبو الوليد : استعمال آنية فيها تضييب بذهب أو فضة ممنوع .

وفي « العُتبية » قال مالك : لا يعجبني أن يُشرب فيه إذا كانت في حلقة فضة أو تضييب شَعْبَة بها ، وكذلك المرأة تكون فيها الحلقة من الفضة لا يعجبني أن يُنظر فيها الوجه .

ونقل الشيخ أبو الحسن المتيطي أن ما يجوز تحليته مثل السيف والمصحف فإنه يجوز بيعه من جنس ما هو مُحَلَّى به من ذهب أو فضة إذا كان الثلث فأدنى نقداً ، ولا يجوز إلى أجل ، فإن بيعَ إلى أَجَلٍ فُسِخَ البيع ورُد ، إلا أن يفوت بتفصيل حلите ، فيمضى ولا يرد . هذا قول ابن القاسم ومالك في المدونة وغيرها .

وقال أشهب في كتاب محمد : يكره ابتداءً فإذا نزل مضى ولا يرد . وأجاز ربيعة وسحنون ابتداءً أن يبيع بجنس حلته وتعييره نقداً أو إلى أجل ، قال : ولو استحققت الحلية ما كان له أن يرجع عنها بشيء<sup>(١)</sup> ، لأنها لا حصة لها من الثمن ، وهي كمال العبد ، قال فضل : هذا خلاف مذهب ابن القاسم .

وقال محمد بن عبد الحكم : لا يجوز عندى أن يبيع سيف فيه فضة بفضة نقداً ، وإن كان تبعاً ، وهو قول ابن عمر .

وحكم حَلَى النساء المباح لهن اتخاذه في ذلك حكم السيف .

وأما الخاتم فما أُبيح اتخاذه [ ٤٥ ا ] للنساء والرجال ، إلا أنه لا يكون للرجال إلا من فضة ، لأن الذهب محرم عليهم ، ويكون للنساء من الجنسين .

(١) الأصوب هنا أن يقال : يرجع عنها بشيء ، أى يطالب .



وألق ابن حبيب بالسيف والمصحف والخاتم للرجال المناطق والأسلحة كلها التي ينتفع بها في الحرب ونحوه .

ولمالك في « مختصر ما ليس في المختصر » في المنطقة : فان تجاوزت الحلية فيما ذكرناه الثلث ، فهو في حكم الكثير ، فلا يباع ذلك إلا بخلاف جنسه من ذهب أو فضة نقداً أو بالعروض نقداً أو إلى أجل . وإنما يعتبر الثلث في ذلك بالوزن لا بالقيمة وإن رفعها الصياغة ؛ ويعتبر الحلي بالقيمة ، وفي الموطأ لمالك ذكر الحلية والقيمة ، وذلك عندهم تجوز في عبارة : وإنما يباع الذي في ذهبه أو فضته تبع لما هو فيه بذلك الجنس إذا كان لا يستطيع نقضه إلا بنزعه وإفساده مثل التاج والقردون<sup>(١)</sup> والخواتم والأبا [ريق]<sup>(٢)</sup> ونحوها . وأما ما كان فيه من الذهب والفضة مزايل لما معه من الجوهر مثل العقود والجواهر والقلائد والاقراط فلا يباع إلا بخلافه أو ينقض فيباع الجوهر ناحية والذهب مراطلة أو مصارفة .

(١) ورد هذا اللفظ في الأصل هكذا : القردوني وقد وضع الناسخ ثلاث نقط فوقه للدلالة على أنه لم يعرف معناه . وقد غلب على ظني أن اللفظ ورد في الأصل الذي ينقل عنه محرفاً . وفي هذه الحالة يمكن أن يكون محرفاً عن لفظ مثل قردون بضم القاف والتون وهو لفظ دارج معرب alcorcón وهو شيء يلبس من المشتقات الدارجة الإسبانية من اللاتيني Corcu أو quercus وهو الفلين وما يتخذ منه للبس .

انظر : Jaime Oliver Asín, *El vulgar «Corcu de quercus» en la España Musulmana*, Al-Andalus, vol. XXIV (1959) fasc. 1, pp. 131—151.

ثم غلب على ظني أن يكون أصله القردون بفتح القاف ، معرب عن الإسبانية Cardon وهو عصاة تربط بها النساء شعورهن ، وكان مما يحلى بالذهب والفضة والجواهر . ويمكن أيضاً أن يكون قردول بضم القاف معرب عن الإسبانية Cordon وهو ذيل طويل يضاف لثوب المرأة queue trainante d'une robe de femme ( انظر ، ملحق القواميس لدوزي ٢/٣٢٣ ) . والقردون أوفق للمعنى هنا ، ولهذا أثبتته في المتن .

(٢) ورد هذا اللفظ في الأصل هكذا : والأجا ووضع الناسخ فوقه ثلاث نقط للدلالة على أنه تحير فيه ، وقد وجدت كتب الفقه تذكر في هذه المناسبة الأقداح والحجامر واللجم والأباريق والسكاكين المفضضة وما إليها . فأخذت اللفظ الذي أثبتته من بينها .

فإن كان في الحلي الذهب والفضة معا ، وها في حكم التبّع ، ففي ذلك عن مالك روايتان رواهما ابن القاسم عنه ، احداها : أنه يباع بأقلهما إن كان الثلث فأدنى [ ٤٥ ب ] يدا بيد ، وإن تقاربا بيعا بعرض ، وبه قال ابن عبد الحكم ، والأخرى : أنه لا يباع بورق ولا بذهب ، وإلى هذا رجع مالك ، وبه أخذ ابن القاسم ، وقاله في المدونة وغيرها .

وما لا يجوز اتخاذه من الأواني المفضضة والسكاكين والشرج واللجم والمهاميز والمزاهر والامشاط ، فلا يباع شيء من ذلك بفضة ، وإن كان تبعاً فيه ، إلا أن يكون شيئاً لا بال له كحلقة في قدح أو صفحة أو شيء يسير في أطراف السرج واللجم ، فلا يراعى ذلك فيه . وفي رواية عن ابن الفرّج عن مالك أن حكم السرج واللجم حكم السيف والمصحف والخاتم ، قال : وحكم الخاتم تكون فيها الأعلام<sup>(١)</sup> على قسمين : أحدهما يخرج منه عين عند السبك وهذا بمنزلة الحلي فيجربى على حكمه ، والثاني ما لا يخرج منه شيء . قال بعض المتأخرين ، وهذا هو المختار . وقد تردد أبو الحسن اللخمي في حكمه : هل يلغى لأنه انفصل منه عين ، أو يلتفت إليه لأن المقصود الذهب ؟ وذكر اللخمي عن المتأخرين قولين وينسيهما<sup>(٢)</sup> ما تقدم ، قال : وسئل أبو المطرف بن سامة عن بيع الذهب المزول<sup>(٣)</sup> المحمول على الجلد هل يجوز بيعه بالذهب ، فقال : لا يجوز ، لأن فيه التفاضل بين الذهبين ، ويجوز بيعه بالفضة يدا بيد [ قال ] أبو الأصبغ : وهذا عندي صواب .

(١) جاء في اللسان علمه يعلمه ( بكسر الهمزة وفتحها ) علماً وسمه والعلامة السمة وجمعها علام وقدح معلم فيه علامة وعلى هذا فقد يكون المراد هنا خاتم فيه سمة أو علامة بالذهب أو الفضة .  
(٢) وضع الناسخ ثلاث نقط فوق هذا اللفظ ، مما يدل على أنه لم يفهم المراد منه . ويغلب على ظني أن صحة اللفظ : وينسخهما .

(٣) ورد اللفظ على هذه الصورة واضحاً في الأصل . وقد فسرت المزول على أنه المعالج بفتح اللام قياساً على قولهم زاول مرضاً بمعنى عالج ( انظر دوزي ملحق القواميس ) ٦١٥/١ . وعلى هذا يكون معنى العبارة : الذهب المعالج المركب على الجلد .

قال : وإجارة الحلّى إذا عرف بعينه جائزة ، ويوصف بأبلغ ما يُقدَّر [ ١٤٦ ] عليه ويُذكر وزن ذهبه وعدد جواهره وياقوته . ولا بد من تسمية الإجارة ومدة الكراء وقبضه . قال : وعارية الحلّى من فعل المعروف تجوز ، والله الموفق للصواب لا رب غيره <sup>(١)</sup> .

(١) هذا الفصل كله يدور حول جواز اقتناء الذهب والفضة للحلى أو للمنفعة ، وقد ناقشتها كتب الفقه فى أبواب الزكاة ، وحول جواز بيع السيف أو المصحف أو الآنية . . . الخ المجلاة بها ، وقد ناقشتها كتب الفقه جميعاً فى أبواب البيوع والصرف . ومذاكر المناقشة كلها حول نوعين من البيع مكروهين عند الفقهاء ، الأول بيع الشيء بجنسه متفاضلاً والثانى اجتماع البيع والصرف فى عقد واحد ، لأن الرجل إذا باع سيفاً محلى بذهب وأخذ فيه دنانير ، فعنى ذلك أنه أخذ بالذهب الذى فى السيف ذهباً آخر ، ولا بد أن أحدهما أفضل من الآخر ، أى أعلا منه ثمناً ، والعملية فى ذاتها عملية صرف وبيع فى آن واحد لأن الرجل يصرف ذهب السيف بدنانير ويبيع حديده .

انظر : المدونة الكبرى للإمام مالك برواية سحنون بن سعيد عن ابن القاسم (طبعة الساسى ، القاهرة ١٣٢٣) باب : فى بيع السيف المفضض بالفضة إلى أجل (١٢١/٨) وباب « فى الرجل يبتاع الأباريق من الفضة بالدنانير والدراهم ثم تستحق الدراهم (١٢٤/٨) . أبو الوليد بن رشد الحفيد : بداية المجتهد ونهاية المقتصد (طبعة الحلبي ، القاهرة ١٩٥٠) كتاب البيوع (١٢٤/٢) . أبو الوليد الباجي : المنتقى شرح موطأ الإمام دار الهجرة (القاهرة ١٣٣٢) فصل : من اشترى مصحفاً أو سيفاً أو خاتماً وفى شيء من ذلك ذهب أو فضة بجنس ما هو محلى به (٢٦٨/٤) . جلال الدين السيوطى : تنوير الحوالك ، شرح موطأ الإمام مالك (القاهرة ١٩٥٠) : بيع الذهب بالفضة تبرأ وعيناً (٥٨/٢) وما جاء فى الصرف (٧٠/٢) .

## الباب التاسع

فما وعد الله من الثواب [لمنفقهما] وأعد من العذاب لكانزهما  
ومقدار ما يجب أخذه من مصوغهما ومعادنيهما وركازهما

قال الله تعالى ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ﴾<sup>(١)</sup> وقال :  
﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة . . ﴾<sup>(٢)</sup> الآية .

وفي البخارى قال ابن عباس ، رضى الله عنه ، حدثنى أبو سفيان ،  
فذكر حديث النبى صلى الله عليه وسلم قال : كان يأمرنا بالصلاة والزكاة  
والصلة والعفاف . وفى [ سنن ] أبى داود ، قال عليه السلام : ما فرض الله  
الزكاة إلا ليُطَيَّبَ أموالكم ، فإذا لم تخرج كان خبيثاً .

وقال فى كانزها ومانع زكاتها : ﴿ والذين يكنزون الذهب والفضة ولا  
ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم ﴾ إلى قوله : ﴿ فذوقوا ما كنتم  
تكنزون ﴾<sup>(٣)</sup> . وفى البخارى : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من آتاه  
الله مالا فلم يؤد [ ٤٦ ب ] زكاته مُثِّلَ له يوم القيامة شجاعٌ أقرع له زبيبتان  
يطوقه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزمته ، يعنى بشدقيه ، ثم يقول : أنا مالك ، أنا

(١) التوبة : ٣

(٢) البقرة : ٢٧٧ ، وقد ترك المؤلف بقية الآية : ﴿ لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم  
ولا هم يحزنون ﴾ وإيراد الآيات الكريمة مبتورة على هذا النحو ، على اعتبار أن القارىء يحفظ الكتاب  
الكريم عن ظهر قلب ، تقليد سىء عند نفر من شيوخنا الأقدمين ، وهو إيجاز فى غير موضعه .

(٣) هنا يتجلى فساد الذوق فى إيراد الآيات المحكمات ، فقد ذكر الآية ٣٤ من سورة التوبة ،  
ثم ترك صدر التى تليها وهو : ﴿ يوم يحمى عليها فى نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم ،  
هذا ما كنزتم ﴾ ثم أتى بعجزها .

كنزك ، ثم تلا ﴿ ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله ﴾<sup>(١)</sup> . وقال أبو بكر الصديق رضى الله عنه : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة . وأما مقدار ما يجب أخذه منها ، فإذا كان عين الذهب والفضة أو حليهما المتخذ للتجارة ملكا للحر المسلم ، فكلما جاز عليه حول سنة أخذ منه ربع العشر . ومثله يؤخذ من كل من ملك من المعدن شيئا إن اتصل نياله من غير حول .

ونصاب الذهب فى ذلك كله سبعة عشر دينارا وسُبع دينار من دنانيرنا الآن . وفى الفضة من ثمان عشرة أوقية من أوقيتنا الآن .

ومصرف ذلك مصرف الزكاة . والركاز هو دَفْنُ الجاهلية يوجد بغير نفقة ولا كبير عمل ، ففى قليله وكثيره الخمس يوم أخذه ويصرفه فى مصالح المسلمين<sup>(٢)</sup> .

(١) آل عمران ١٨٠ . وبقية الآية الكريمة : ﴿ هو خير لهم بل هو شر لهم ، سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة ، ولله ميراث السماوات والأرض ، والله بما تعملون خبير ﴾ .  
(٢) أى ويصرفه ولى الأمر .

## الباب العاشر

في تسمية ما أحدثه المفسدون من غش السكة وقرضها ، وماذا  
يجب من العقوبة على [ ١٤٧ ] مرتكب هذه المحظورات أو بعضها

وذلك أنه قد عُلِمَ بالنقل والاستقراء من كتب الفقه والتواريخ أنه كان  
في الزمن القديم لا يشتغل بصرف الدنانير والدرهم إلا من وثق به من أهل  
الإسلام ، ولا يدخل في ذلك الأعاجم ولا أهل الذمة من اليهود وغيرهم ، ممن  
يُتهم في كسبه أو كان جاهلا بسببه ، لاسيما وقد قال عمر رضي الله عنه : لا  
يدخل الأعاجم سوقنا حتى يتفقهوا في الدين ، يريد — والله أعلم — فقه ما  
يلزمه في خاصة نفسه .

وقال بعض العلماء : لا يجوز لأهل الذمة أن يكونوا صيارفة ولا جزارين :  
ويقامون من الأسواق كلها ، فإن الله تعالى أغنى عنهم بالمسلمين .  
وكره مالك رحمه الله أن يكون أهل الذمة صيارفة في أسواق المسلمين  
لعملهم بالغش والربا ، ورأى أن يقاموا .

وكثيراً خَصَّ أمراء الأندلس الصرف في الذهب والفضة وضرب الحلبي منها  
والنظر في الأبحار النفيسة كالياقوت والزمرد والجوهر وماجانس ذلك [ بالمسلمين ]  
ولم يكن يشتغل به عندهم إلا من وثق به وأمانته ومعرفته وديانته .

وسوق الصرف هو من أحوج الأسواق فيما يجب من أعمال النظر والتزام الثاني  
— لمواقفة الربا فيه — والحذر . والمصارفة كثيرة [ ٤٧ ب ] كثرة التردد فيه .  
والمعاملة من الملتزمين له قل ما تخرج على ما يوجبه الشرع ويقتضيه النظر<sup>(١)</sup> .  
ويتوارد عليه — لحاجتهم إليه — الرجال والنسوان ، وينتهز الفرصة في الخداعة

(١) المعنى المراد هنا : أن المعاملات في سوق الصرف قلما تكون على ما يوجبه الشرع .

لهم الخَوَانُ ، وصار الخبث فيه كثيراً ، وحدثت فيه بسبب الإغفال مناكر [ لا ] يضبطها تقدير .

وكتب بديع الزمان لأحد أمراء وقتنا [ رسالة ] ينبه فيها على فساد النقود ، ويحض على الأخذ فيها بالحق المعهود ونصها<sup>(١)</sup> :

[ بسم الله الرحمن الرحيم ] إن رأى الأمير الجليل ، أطل الله بقاءه وأدام تأييده ونعماءه ، أن يتداركنا بجميل نظره ، فقد بعثنا إليه وفود آمالنا ، وكشفنا له وجوه أحوالنا ، وعلقنا رقاب آمالنا على همه ، وشمنا بوارق كرمه ، وانتجعنا مَصَابَ شِيمِهِ ، لينظر لنا نظراً كريماً ، فقد صار الناس أجمع صيارفة ، والنقود زائفة ، والتجارات واقفة ، ونحن نتضرع إليه في أن يحط هذا الكَلَّ عن أهل الدين ، ويرفع هذا الثقل عن ظهور المسلمين ، فإذا جرى الأمير ، أدام الله تأييده ، في أياديه ، على مقتضى آمالنا فيه ، كانت آثاراً ترشق لها بطون الحابر ، وتمشق بها وجوه الدفاتر ، وتقرع لها ظهور المنابر ، وتملأ بها صدور المحاضر إن شاء الله .

(١) الرسالة التالية أنشأها بديع الزمان الهمداني معارضة لرسالة مشابهة في موضوع النقود كتبها أبو بكر الخوارزمي . والاثنتان تدخلان في جملة الرسائل التي دارت بين هذين الأديبين أثناء المساجلات الطويلة المعروفة بينهما . أى أنه لم يكتبها لأحد أمراء « وقتنا » كما يقول المؤلف ، إذ أن بين وقته وزمن بديع الزمان نحو أربعة قرون ، وهذا يدل على أنه لم يكن يعرف عن بديع الزمان شيئاً أو أنه نقل الرسالة عن مؤلف آخر معاصر للبديع . ثم إن بديع الزمان قرأ هذه الرسالة في إحدى مجالس المحاورة بينه وبين الخوارزمي معكوسة ، أى بدأ بآخرها حتى انتهى إلى أولها هكذا : « الله شاء أن المحاضر صدور بها وتملأ المنابر ظهور لها وتقرع الدفاتر وجوه بها وتمشق الحابر بطون لها ترشق آثاراً كانت . . . » الخ وهى لا تفهم إلا إذا قرئت من آخرها هكذا : « كانت آثاراً ترشق لها بطون الحابر ، وتمشق بها وجوه الدفاتر ، وتقرع لها ظهور المنابر وتملأ بها صدور المحابر إن شاء الله » وهى بهلوانية لفظية ظن بديع الزمان أنه يبهز بها العقول ، وقال : « فجعلت أقرأه معكوساً والعيون تترق وتبحر ! » ولم ينتبه المؤلف لذلك ، فنقل الرسالة معكوسة كما هى ، فجاءت فى الأصل غير مفهومة أصلاً ، وقد رأيت أن أثبتتها فى النص معبولة كما ينبغي أن يكتب الناس . وأخذت نصها من رسائل الخوارزمي المنشورة على هامش خزانة الأدب لابن حجة الحموى ( طبعة القاهرة بدون تاريخ ، ص ٦٤ — ٦٥ ) .

فصار الأمر في ذلك على قدر الإمكان ، ومساعدة الزمان ، واهتبال  
السلطان ، لا يصلح أحدهما إلا بالآخر لأنهما أخوان .

قال عبد الله بن المبارك :

الله يدفع بالسلطان [نقمته]      بفضلته ، رحمةً منه ورضوانا  
لولا الخليفة لم تأمن لنا سُبُلٌ      وكان أضعفنا نهبا لأقوانا

وقال آخر :

إن الخلائف والملوك معاشر      قامت بهم أركان دين محمد  
لولاهم وظُباتُ أسيافٍ لهم      ولهاذمٌ كالبرق ذاتُ توقد  
كعفتْ معالم ديننا وتناقصت      تلك القوى واستؤصلت بتبدد<sup>(١)</sup>

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله يزرع بالسلطان مالا يزرع  
بالقرآن .

وإذا استقامت السكة استقر نصاب الزكاة وتقادير المعاوضات والتبرعات<sup>(٢)</sup>  
وقيم المستهلكات وارتفعت الخصومات .

ثم أهمل النظر فيها ، وانتحلها أهل الزمة ومن لا خلاق له من المسلمين ،  
ولا مراعاة للدين [حتى] كثر الربا ، واختلت العقود ، وكثرت الخصومات في  
المعاوضات والعقود .

(١) أورد الناسخ هذا الشعر كله مرسلًا في سياق الكلام دون أن ينتبه إلى أنه شعر ، بل بلغ  
الأمر أنه عند ما كتب عجز البيت الأول من القطعة الثانية : « قامت بهم أركان دين محمد » أضاف :  
صلى الله عليه وسلم !

(٢) المعاوضة دفع ثمن الشيء أو تقديم عوض عنه ، والتبرعات في الفقه تشمل العطية والعمرى  
والهبة والصدقة . انظر كتاب « شرح حدود الإمام الأكبر محمد بن عرفة » لأبي عبد الله محمد الأنصاري  
المعروف بالرصاص التونسي المتوفى سنة ٨٩٤ هـ . (تونس ١٣٥٠) ص ٤١٨ وما يليها .



وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا ومؤكله ومؤكله  
وكاتبه وشاهده . والمعلوم من الفقه أن من استحل الربا فهو كافر حلال الدم ،  
فإن تاب وإلا قتل .

وأما من باع بيعاً وأربى فيه غير مستحل الربا فعليه العقوبة [ ٤٨ ب ]  
الموجعة إن لم يُعذر بجهل . قال ابن حبيب : إن الغالب عليهم الربا ، وإذا  
كان ذلك كذلك فتحرم معاملته ومعاملته من الغالب على ماله الحرام . ذكر  
الحكم فيه أبو الوليد بن رشد ورتبه أحسن ترتيب ، ونظمه الفقيه المدرس أبو  
عبد الله محمد بن عبد الكريم الأغصاوي المشاور بفاس رحمه الله فقال :

معاملة الإنسان من جُلِّ ماله	حلال حلال لست فيها بآثم
وقال ابن وهب بالكراهة وانتهى	لأصبع محتاطاً لأجل المحارم
وإن كان جل المال فاعلم محرماً	فأمنع ، وإن يكره فقول ابن قاسم
وإن لم يكن في المال حل فإنه	حرام على ما قاله كل حازم
وقيل مباح أن يعامل بقيمة	بغير محاباة على رأى عالم
وقيل استباح ما نيل بالإرث والعطا	وما ابتاعه قاترك بلا لوم لأثم
وسوّغَه الزهري وابن مَزِينِهِم	فخذ واحتفظ نجواى من كل ظالم
حكى ذا الذى قلناه فى النظم كله	سليل ابن رشد ذى العلا والمكارم

وكان سبب دخول أهل الذمة فى الصياغة والمصارفة أنه لما اتسع نطاق ملك  
المغرب ، وسمت همة امرائه أن يتميز مكانهم بالأمّعة والأسلحة المصوغة من  
الذهب والفضة والمموهة بهما ، والمكحلة بالأحجار النفيسة الرفيعة ، أُنْجَبَتْ للإسلام  
[ ٤٩ ا ] ونكاية لعبدة الأصنام ، استدعوا الصياغ من سائر الآفاق والاصقاع ،  
واجتمع منهم جملة وافرة ، فأبدعوا الصنائع العجيبة الفاخرة ، فدخلهم إذ ذاك

أهل الذمة من اليهود ، وخادعهم<sup>(١)</sup> بالخدمة الظاهرة والباطنة ، وسرقوا لهم<sup>(٢)</sup> صناعاتهم وصياغتهم . وقُدِّرَ بانقراض القادمين ، ولم يرض المسلمون أن يكون أولادهم [ خَدَمًا لأهل الذمة ]<sup>(٣)</sup> فانفرد أهل الذمة من اليهود بصناعة الصياغة واختلفوا فيها<sup>(٤)</sup> ، وأقاموا لها سوقاً لأنفسهم بعد أن كانوا في الحرف المتهنة كالصباغة والدباغة والصِّبَاة<sup>(٥)</sup> والميارة<sup>(٦)</sup> ، وأكثرهم حمالين وخياطين وكيالين . ولما استولوا على الصياغة احتاجوا لشراء الذهب والفضة ، فأدخلوا أنفسهم في الصرف والتردد لدار الضرب ، وقَدَّمَهُمْ مع ذلك الوُلاةُ والأعمال لقبض الجبائي والأموال في سائر الأشغال ، فعظم بلاؤهم في الدين وضررهم بالمسلمين ، حتى أن أحبارهم يبيحون لهم الغش ، ويكذبون لهم على أنبيائهم في وجوه إباحته ، — وهو حرام في مذهبهم القديم — ويقولون لهم في مجالس وعظهم : اعلموا أن أبا القاسم نبي العرب قال لأُمته : من غشنا فليس منا ، فإن غششتهم فلستم منهم ، وإن لم تغشوا فأنتم منهم . وفي هذا من مجاهرة الغل والكذب ما لا يخفى .

ولما كان سنة ست وثلاثين وسبعائة تشكى الناس بضررهم [ ٤٩ ب ] في

(١) الأصل : خادموهم .

(٢) يريد : سرقوا منهم .

(٣) أضفت هذه العبارة بين الحاصرتين لأن الناسخ أسقط عبارة في معناها ، ولا يستقيم السياق بدونها .

(٤) عبارة الأصل تقرأ أيضاً : واختلوا بها ، واختصوا بها ، وما أثبتناه هو الأقرب إلى رسم الأصل .

(٥) الصبارة هي حرفة التصبير وهي « وضع الصبر على بطن الميت لثلاث تسرع النتانة إليه . وتذكر دائماً مرتبطة بالتحنيط ، فيقال تحنيطه وتصبيره ( انظر دوزي ، ملحق القواميس ٨١٥/١ ) . ويحتمل أن تكون صفة اللفظ الصفارة بالفاء وهي معالجة النحاس من صهر وصياغة وما إلى ذلك ، والعامل فيها يسمى الصفار بمعنى النحاس .

(٦) الميارة هي ثقل البضائع من مكان لمكان وخاصة بين المدن والقرى والعامل فيها يسمى الميار بفتح الميم وتشديد الياء ، وعماده في عمله على البغال .

ذلك لمولانا أمير المسلمين ، كرم الله وجهه وبرّد ضريحه<sup>(١)</sup> ، وثبت عنده [غَشُّهُمْ أَمْرَ بَضْرَب] <sup>(٢)</sup> أبشارهم والشدة في نكالهم ، ونفذ أمره الكريم بأن يعتمد من يقف عليه من المشتغلين والخُدّام وُؤَلَاةِ القصبَة وسائر الحكام بكل بلد تحت إيلاته على أن يرفعوا أيدي اليهود عن الاشتغال بالصياغة والصرف والقبض وكل ما فيه غشُّ المسلمين رفعاً كلياً . ولا سبيل لهم من الصياغة إلا ما كان عرياً عن الخيط واللصاق<sup>(٣)</sup> مما يكون سالماً من الدلسة والغش ، ولا سبيل لهم إلى غير ذلك ، كما لا سبيل لهم إلى أن يكلفوا مغرماً ولا مَلَزَماً ولا يُطَلَبُوا بشيء من الوظائف<sup>(٤)</sup> والتكاليف ، ما عدا الجزية والأعشار اللازمة شرعاً لأهل الذمة . ومن تَجَرَّ منهم بسوق من أسواق المسلمين ، وتحرّف بحرفة من الحرف فليلزمه ما يلزم المسلمين في ذلك من غير حيف ولا طلب بزايد .

(٥) «... وليعلم أن الأقطار التي تجب فيها الأعشار من بلادنا هي خمسة :

حضرة فاس وما والاها من البلاد من سلا إلى تازا قطر واحد .

وسبّطة وما والاها من البلاد إلى الريف والهبط إلى قصر كتامة<sup>(٦)</sup> قُطْرُ ثَانٍ .

ومراكش وما والاها من البلاد إلى السوس قطر ثالث .

(١) المراد هنا أبو الحسن على بن عثمان المريني إذ أنه تولى الحكم سنة ٧٣١ بعد موت أبيه أبي

سعید عثمان .

(٢) أسقط الناسخ عبارة في معنى : « غشهم للمسلمين فأمر بضرب » فوضعت المعقوفتين تنبيهاً

إلى ذلك النقص .

(٣) هذه أقرب قراءة مفهومة لهذين اللفظين كما وردا في المخطوط .

(٤) ورد هذا اللفظ في الأصل : الوظائف ، والمراد : الضرائب .

(٥) هذه بداية نص وثيقة خاصة بتقسيم بلاد المغرب على أيام أبي الحسن المريني إلى مناطق

ضريبية ، كل منطقة تمثل وحدة إقليمية مالية ، أي أن واليها له الحق في جباية العشور داخل حدودها

وهذه وثيقة غاية في الأهمية بالنسبة للنظام الإداري على عهد المرينيين . ولكن الناسخ بتر أولها

وشوهها ، وقد اجتهدت في ضبط ما بقي منها قدر الطاقة .

(٦) الأصل : كتاته .

ودرعة وسجلماسة وما والاها من البلاد قطر رابع .  
وتلمسان وما والاها وما وراءها [ ١٥٠ ] من البلاد إلى الجزائر قطر خامس .  
فمن أراد [ أداء ] العشر في قطر منها فلا يؤده في الآخر . وذلك في  
سادس . عشر المحرم عام ستة وثلاثين وسبعمئة » .  
كذا وقفت عليه بعلامة يد مولانا الصالح المجاهد المرحوم المقدس أمير  
المسلمين رحمه الله .

فلم يلبثوا إلا قليلا ورفضوا ما أمروا ورجع الفساد في الدنانير والدرهم .  
ولا يوجد الخارجي<sup>(١)</sup> والمقروض إلا بأيديهم . ورُفِعَ ذلك لمولانا المرحوم أبي  
عنان رحمه الله ، فمنع أن يجوز من الزائف والمقروض شيئا ولا من الخارجي ،  
وهم بفتح الضرب بدار السكة<sup>(٢)</sup> ، فبادروه بأن التزموا ألا يبيعوا شيئا من  
المصوغات من الحلي وغيره إلا بعد عرضه على أمين دار السكة ، وطبع ما يقبل  
من ذلك ، وألا ينتصب للصرف إلا من يوثق به ولا يغش المسلمين ولا  
يناكرهم ولا يعاملهم بالربا ، وألا يعاملوا مسلما بما أباحوه لأنفسهم من المداينات  
بالمطالع<sup>(٣)</sup> ولا بما امسكوا لهم رهانا<sup>(٤)</sup> ، وأن لا يدخل عندهم أحد ممن يتهم  
بشرب الخمر وغير ذلك من الفواحش الممنوعة شرعا ، وأن لا يبيعوا الخمر من  
مسلم ولا يظهروا به . وأنه إن ظهر عليهم شيء من ذلك ، أو انتصب لما  
التزموه من الأعمال من لا يوثق به في ذلك فثمهم المؤاخذون والمعاقبون عليه  
العقاب [ الشديد ] . والتزم ذلك أشياخهم وألزموه سائر أهل جزيتهم ، وأشهدوا

(١) أي المضروب خارج دار الضرب ، وهو أقرب إلى الزائف .

(٢) لم أفهم المراد من هذه العبارة بالضبط . وربما كان المراد بها استنتاجا مما يلي من النص أنه  
أراد أن يقصر الضرب على دار السكة .

(٣) يغلب على ظني أن المراد هنا تقديم قروض إلى الناس تستحق السداد مع مطالع المشهور ،  
فإذا لم تسدد زبدت مقاديرها بنسب يتفق عليها . وهناك نوع آخر من مداينات المطالع ، وهو اقراض  
مبالغ يستحق ربها أول كل شهر .

(٤) المراد بالرهان هنا الرهن . والمراد اقراض الناس مقابل أشياء يمسكونها رهنا .

به على أنفسهم عدول المسلمين في رسوم<sup>(١)</sup> في رابع [ ٥٠ ب ] ذى الحجة من عام ستة وخمسين وسبعائة .

فوقع بهؤلاء<sup>(٢)</sup> الإغفال عنهم ، وسارعت<sup>(٣)</sup> أيديهم لما نهوا عنه وأخلوا بما التزموه ، وتفاحش القرض في الدرهم حتى صار التعامل بالدراهم التي في الأوقية منها أحد عشر ديناراً ، فسدت المعاملات والتجارات إلى أن رحم الله المسلمين بما نفذ به الأمر الجزم من مولانا الخليفة أمير المسلمين وناصر الدين أبي فارس عبد العزيز أطل الله أيامه ونصر ألويته وأعلامه<sup>(٤)</sup> من إقامة الدين وكف أيدي المعتدين . ومنع من المعاملات بالدراهم الزائفة الناقصة ، وأنه لا يتعامل إلا بالمسكوكة الوازنة الخالصة ، واشتد على من يتعامل بالناقص منها لدوران الربا وفساد النقود الناشئين عنها .

وأما عقوبة من ارتكب المحذور في إفسادها فقال الإمام أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي الماعري رحمه الله في « أحكام القرآن » له عند قوله تعالى ﴿ قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَأَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ<sup>(٥)</sup> ﴾ : وقال ابن وهب : قال مالك : كانوا يكسرون الدنانير والدرهم ، وكذا قال جماعة من الفقهاء المتقدمين والمفسرين [ إن كسرها ] ذنب عظيم ، لأنها الوساطة في تقدير قيم الأشياء والسبيل إلى معرفة كمية الأموال وتنزيلها في المعاوضات ، حتى عبّر عنها بعض العلماء إلى أن يقول<sup>(٦)</sup> :

(١) أى في وثائق .

(٢) أى بعدول المسلمين .

(٣) الأصل : وسرعة .

(٤) هو أبو فارس عبد العزيز المستنصر بن على السابع عشر من سلاطين بني مهين ( من

الحرم ٧٦٨ / سبتمبر ١٣٦٦ إلى ٢٢ ربيع الثاني ٧٧٤ / أكتوبر ١٣٧٢ ) وعبارة المؤلف هنا تدل على أن الكتاب كتب في أيامه أى بين هاتين السنتين .

(٥) هود ٨٧

(٦) كذا في الأصل .

إنها القاضى بين الأموال [ ١٥١ ] عند اختلاف المقادير أو جهلها ، وإنه من حبسها ولم يصرفها فكأنه حبس القاضى وحجبه عن الناس .

والدنانير والدراهم إذا كانت صحاحا قام معناها وظهرت فائدتها ، فإذا كُسِرَتْ وصارت سلعة بَطَلَتْ الفائدة فيها ، فأضر ذلك بالناس ، فلا جَرَمَ حُرْم . وقال ابن المسيب : قَطَعَ الدنانير والدراهم من الفساد فى الأرض ، وكذلك قال زيد بن أسلم فى هذه الآية وفسرها به . ومثله عن يحيى بن سعيد من رواية مالك عنهم كلهم .

وقد قال عمر بن عبد العزيز أن ذلك تأويل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَفْسُدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا <sup>(١)</sup> ﴾ وقد قيل فى قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ <sup>(٢)</sup> ﴾ : قال زيد بن أسلم : كانوا يكسرون الدنانير والدراهم . قال أصبغ ، قال عبد الرحمن بن القاسم ابن خالد العتقى : من كسرها لم تقبل شهادته ، لأنه أتى كبيرة ، والكبائر تفسد العدالة دون الصغائر . وأما قوله أنه لا يقبل عذره بالجهالة ، فلأنه أمر بَيِّنٌ لا يخفى على أحد ، وإنما يقبل العذر إذا ظهر الصدق فيه أو خفى وجه الصدق فيه ، وكان الله أعلم به من العبد كما [ ٥١ ب ] قال مالك .

واختلف فى عقوبته على ثلاثة أقوال ، فقال مالك : يعاقب السلطان من فعل ذلك ، هكذا مطلقاً من غير تحديد للعقوبة ، الثانى : قال ابن المسيب وقد مر برجل يُجَلَدُ : ما هذا ؟ قال <sup>(٣)</sup> : رجل كان يقطع الدراهم ، فقال ابن المسيب : هذا من الفساد فى الأرض . ولم ينكر جلده . ونحوه عن سفيان . قال أبو عبد الرحمن التميمي : كنت قاعداً عند عمر بن عبد العزيز ، وهو إذ ذاك أمير المدينة ، فأتى برجل يقطع الدراهم فشَهِدَ عليه فضربه وحلَّقه ،

(١) الأعراف ٥٦

(٢) النمل ٤٨

(٣) الأصح هنا : قيل .

وأمر به فطيف به ، وأمر به أن يقول : « هذا جزاء من يقطع الدراهم » ، ثم أمر به أن يرد إليه فقال [ له ] : إنه لم يمنعني أن أقطع يدك إلا أني لم أكن تقدمت في ذلك قبل اليوم ، فقد تقدمت في ذلك ، فمن يشاء فليقطع . قال ابن العربي : أما أدبه بالسوط فلا كلام فيه ، وأما حلقه فقد فعله عمر كما تقدم ، وقد كنت أيام الحكم بين الناس أضرب وأحلق ، وإنما كنت أفعل ذلك بمن نَوَّنَ شعره عوناً على المعصية ، وطريقاً إلى التجميل به في السوق ، وهذا هو الواجب في كل [ من سلك ] <sup>(١)</sup> طريق المعصية : أن يقطع ذلك غير مؤثر في البدن . أما قطع يده فإنما أخذ ذلك عمر ، والله أعلم ، من فصل السرقة ، وذلك أن قرض [ ١٥٢ ] الدراهم غير كسرهما ، فإن الكسر إفساد الوصف ، والقرض ينقص القدر ، فهو أخذ مال على الاختفاء . فإن قيل : ليس من حرز ، والحرز أصل في القطع ، قلت : يحتمل أن يكون عمر رأى تهيتها للعمل بين الناس ديناراً أو درهما حرزاً <sup>(٢)</sup> ، وحرز كل شيء على قدر حاله . وقد أنفذ ذلك ابن الزبير ، فقطع يد رجل في قطع الدنانير والدراهم . وقد قال علماؤنا المالكية إن الدنانير خواتم الله عليها اسم الله ، ولو قطع على هذا التأويل من كسر ختما للملك لكان أهلاً لذلك ، إذ من كسر خاتم سلطان عليه اسمه أدب . وقد كنت أفعل ذلك أيام توليتي الحكم إلا أني كنت غير با [ طش ] <sup>(٣)</sup> بالجهال ، فمن قدر عليه يوماً من أهل الحق فليفعله احتساباً لله سبحانه .

وما حكى إن مروان قطع يد رجل قطع درهما من دراهم فارس قال الماوردي رحمه الله فيما فعله مروان من قطع اليد إنه عدوان [ و ] ظلم مضمون ليس له في التأويل مساغ .

(١) أضفت هذه العبارة ليستقيم السياق .

(٢) المراد أن عمر بن عبد العزيز اعتبر سك العملة في هيئة الدينار والدرهم حرزاً لها في ذاته .

(٣) اكملت هذا اللفظ بما يتفق مع المعنى .

ويحكى الواقدي أن أبان بن عثمان كان على المدينة فعاقب من قطع الدراهم وضربه ثلاثين سوطاً ، وقال الواقدي : وهذا عندنا فيمن قطعها ودس فيها المفرغة<sup>(١)</sup> والزيوف ، فإن كان الأمر على [ ٥٢ ب ] ما قاله الواقدي ، فما فعله أبان ليس بعدوان ، لأنه خرج عن حد التعزير ، والتعزير على التدليس مستحق .

قال الماوردي : وأما الخبر المروي في النهي عن كسرها لتُعَاد تبرأ ، وحمله آخرون على أن يتخذ منها أوزان<sup>(٢)</sup> وزخرف ، وحمله آخرون على أخذ أطرافها قرصاً بالمقاريض ، فإذا خلص العين والورق من غش كان هو المعتبر في النقود المستحقة ، والمطبوع منها بالسكة السلطانية ، الموثوق بسلامة طبعها المأمون من تبديلها هو المستحق دون نقر الفضة وسبائك الذهب ، لأنه لا يوثق فيها إلا بالسبك والتصفية ، والمطبوع موثوق به ، ولذلك كان ثابتاً في الدفع فيما لا يطلق من أثمان المبيعات وقيم المتلفات ، فلو كانت المطبوعات مختلفة القيم مع اتفاقها في الجودة ، فطالب عامل الخراج بأعلاها قيمةً نُظِرَ ، فإن كانت من ضرب سلطان الوقت أُجيب إليها ، لأن في العدول عن ضربه مباينة له في الطاعة ، وإن كانت من ضرب غيره نُظِرَ ، فإن كانت هي المأخوذة قَبْلُ أُجيب إليها .

فأما مكسور الدنانير والدراهم فلا يلزم أخذه لاتباسه وجواز اختلاطه ، ولذلك تَقَصَّتْ قيمته عن المضروب الصحيح .

[ ٥٣ ] والدنانير والدراهم لا تجهل حرمتها ، فإنها صيانة للنفوس ، ولولا حرمتها لما قطعت يد السارق فيما قيمته ربع دينار أو ثلاثة دراهم ، واليد ديتها خمسمائة دينار .

قال المعري : لأسأَلَنَّ القاضي عبد الوهاب في بيتين ، فإن أجابني بثلاثة

(١) كذا في الأصل . والأغلب أن صحتها : البهرجة .

(٢) يحتمل أن تكون أوان .



فأنا أشعرُ منه ، وإن أجابني بيئتين فهو مثلي ، وإن أجابني بيت فهو أشعر  
مني ، فكتبت إليه هذين البيتين :

يدٌ بخمسِ مئآتٍ عسجدٍ قُطعت      ما بالها قُطعت في ربع دينار  
تناقضٌ مالنا إلا السكوت له      فنستعِذ ببارينا من النار

فأجابه عبد الوهاب بقوله :

صيانة النفس أغلاها ، وأرخصها      خيانة المال ، فافهم حكمة الباري

\* \* \*

وهنا انتهى القول فيما أوردته ونقلته من كلام العلماء والحكماء ، والله ينفع  
بما نويته . فرحم الله امرءً تصفح فصفح ، ولمح فسمع ، سبحانه الموفق للصواب ،  
والنعم المحسن الوهاب ، لا رب غيره ولا معبود سواه ، وهو المستعان على  
الخير ، والخيرة فيما قضاه ، ومنه تعالى تستوهب الإعانة على ما فيه رضاه ،  
والهداية إلى إقامة الحق والعمل بمقتضاه ، والأمر كله لله ، ولا حول ولا قوة  
إلا بالله . والحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ،  
والصلوات الزاكية ، والبركة [ ٥٣ ب ] النامية على سيدنا ومولانا محمد المصطفى  
وعلى آله وصحبه خير الوري وسلم كثيراً أثيراً إلى يوم الدين ، والحمد لله رب  
العالمين .

انتهت الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة

والحمد لله حق حمده وصلى الله على

سيدنا محمد نبيه وعبد



# فهارس الكتاب

وجامع مفردات

## ١ - فهرس الأعلام

- |   |   |
|---|---|
| بصرة المغرب : ١٤٩                           | أبان بن عثمان : ١٨٤                         |
| أبو بكر الخوارزمي : ١٧٥                     | إبليس : ١٠٨                                 |
| أبو بكر بن سابق : ١٦٧                       | أحمد بن قسى : ١١١                           |
| أبو بكر محمد بن عبد الله العربي : ١٨٣ ، ١٨١ | أدريس المأمون الموحدي : ١٤٥                 |
| ابن البيطار : ٩٨ ، ١٢٠                      | أرسطاطاليس : ٩٩                             |
| تازا : ١٧٩                                  | أرض الذهب = النيل : ٩١                      |
| تلمسان : ١٨١                                | أبو اسحق بن ابراهيم بن حسن بن عبد الرافع    |
| جابر بن حيان : ٩٣                           | الربيعي التونسي : ١٥٤ ، ١٥٥                 |
| الجبال الجنوبية : ٩١                        | اشبيلية : ٨٥ ، ١٤٤                          |
| جبل القمر : ٩١                              | أشهب بن عبد العزيز : ١٥٣ ، ١٥٥              |
| الجزائر : ١٨٠                               | أصبع بن الفرج : ١٨٢                         |
| جنادر ، جبال : ٨٥                           | إفرنصة = فرنسا : ٨٥                         |
| جيحون : ٩٠                                  | البيرة : ٨٥                                 |
| الحجاج بن يوسف : ١٠٩                        | الأندلس : ١٤٥ ، ١٧٤                         |
| أبو الحسن بن رجاء : ٩٦                      | انريكي الرابع : ٥٠                          |
| أبو الحسن علي بن عثمان المريني : ١٧٩        | أنشرمس ، ناحية : ٨٥                         |
| أبو الحسن بن القطان : ١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٤٥       | بجاجة : ٨٥                                  |
| أبو الحسن بن لبال : ١٠٦                     | بختكان الحكيم : ٩٨                          |
| أبو الحسن المتيطي : ١٥١ ، ١٦٨               | بديع الزمان الهمداني : ١٧٥                  |
| ابن الحشاء : ١٠٣                            | البرقي ، محمد بن عبد الله بن أبي زرعة : ١٠٨ |
| خالد بن عبد الله القسري : ١٠٩ ، ١١٠         | بشار بن برد : ٨٦ ، ٨٧                       |

عبد المؤمن بن علي : ١١١ ، ١٤٩  
 عرام ، موضع : ٨٥  
 علي بن سعيد المغربي : ٨٥ ، ٩١  
 علي بن عيسى الكحل : ١٠٠  
 علي بن محمد الكومي ، جد المؤلف : ١٥٠  
 أبو عمر بن الحاجب : ١٦٦  
 عمر بن الخطاب : ١٠٨ ، ١٥٢ ، ١٧٤  
 أبو عمر بن عبد البر : ١٤٣  
 عمر بن عبد العزيز : ١٨٢  
 عمر بن هبيرة : ١٠٩ ، ١١٠  
 أبو عنان ، السلطان : ١٨٠  
 أبو فارس عبد العزيز المربني : ١٨١  
 فاس : ١٧٩  
 فاس القرويين والأندلس : ١١١  
 ابن فاطمة : ٨٥  
 الفتح بن خاقان وزير المتوكل : ٩٩  
 أبو القاسم بن الجلاب : ١٦٧  
 أبو القاسم عبيد بن سلام : ١٤١  
 قيرفيق ، قرب رندة : ٨٥  
 قدامة الحكيم المشرق : ١٢٧  
 قرطبة : ٨٥  
 قصر كتامة : ١٧٩  
 القلقشندي : ٨٥  
 ابن الكاتب : ١٦٤  
 كبرتين (قيرفيق ؟) : ٨٥  
 ليفي بروفنسال : ١٢٣  
 مارتله : ١١١  
 مالك بن وهيب وزير المرابطيين : ١٤٥  
 الماوردي : ١٨٣ ، ١٨٤  
 ابن محرز القاضي : ١٥٨  
 محمد بن تومرت : ١١١ ، ١٤٥  
 محمد بن عبد الحكم : ١٥٥ ، ١٦٨  
 محمد بن سعد بن مرهانيش : ١٢١  
 أبو محمد عبد الوهاب القاضي : ١٥٥ ، ١٦٦

خوان برنيط خينيس : ٨٥  
 درعة : ١١٨  
 الرازي الطبيب : ٩٣  
 زيد بن اسلم : ١٨٢  
 سبتة : ١٢١ ، ١٧٩  
 سبلماسة : ١٨٠  
 سخنون بن سعيد : ١٦٠ ، ١٩٢  
 سردانية : ٨٥  
 سرنديب ، جزيرة : ٨٥  
 سلا : ١٧٩  
 السودان : ٨٥ ، ٩١  
 السودان الغربي : ٨٥  
 السوس : ١٧٩  
 سوسو ، ناحية بافريقية : ٨٥  
 ابن شاس ، نجم الدين أبو محمد : ١٦٧  
 شهاب الدين أبو العباس القرافي : ١٠٣  
 صخرة الخضر : ٨٧  
 صفوان بن صفوان الأنصاري : ٨٦  
 صوصو (انظر سوسو) ، ناحية : ٨٥  
 أبو الطاهر ابراهيم بن عبد الصمد التنوخي :  
 ١٦١  
 أبو العباس بن البناء : ١٤٢  
 عبد الله بن الزبير : ١٠٩  
 عبد الله بن المبارك : ١١٤  
 أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم الأغصاوي :  
 ١٧٧  
 أبو عبد الرحمن التميمي : ١٨٢  
 عبد الرحمن بن القاسم : ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥  
 ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٣  
 ١٨٢  
 عبد السلام هارون : ٨٦  
 عبد الملك بن حبيب : ١٥٥  
 عبد الملك بن مروان : ٤٥ ، ١٠٩ ، ١١٠  
 ١٤١

النيل المصرى : ٩١  
 نيل غانة = الكنفو : ٩١  
 نيل مقدشو = النيل الأزرق : ٩١  
 هشام بن عبد الملك : ١١٠  
 الهند : ٨٥  
 وثيمة بن موسى المحدث : ١٠٨  
 ابن وحشية : ٣١  
 الواقدي : ١٨٤  
 أبو الوليد الباجي : ١٥٢  
 أبو الوليد بن رشد : ١٥٢ ، ١٧٧  
 ابن وهب : ١٨٧  
 يحيى بن سعيد : ١٨٢  
 يزيد بن عبد الملك : ١١٠  
 يوسف بن عمر والى العراق : ١١٠  
 أبو يوسف يعقوب بن عبد الحق المرينى :  
 ١٢١ ، ١٤٩  
 أبو يوسف يعقوب المنصور : ١١١

أبو محمد على بن حزم : ١١٠  
 محمد بن القطان : ١٤٤  
 محمد بن المواز : ١٥٣ ، ١٥٨  
 المحمدية ، مدينة فى المغرب : ١٤٩  
 محمدية العراق : ١٤٩  
 صرا كش : ١٧٩  
 المرابطون : ١٢١  
 حرسية : ٨٥ ، ١٢١  
 مروان بن الحكم : ١٨٣  
 ابن المسيب : ١٨٢  
 مصعب بن الزبير : ١٠٩  
 مقام الخل = مقام ابراهيم : ٨٧  
 المقتنى ، الخليفة العباسي : ١٢١  
 منصور بن بعره الذهبي الكاملى : ٩٦ ، ١١٨  
 الموحدون والدولة الموحدية : ١١١ ، ١٢١  
 الناصر الموحدى : ١١١ ، ١٤٤  
 نمرود بن كنعان : ١٠٨  
 النيل : ٩١

## ٢ - فهرس الكتب

الروض المعطار : ٨٥  
 السليمانية لأبي الربيع سليمان بن سالم القطان  
 المعروف بابن الكحلة : ١٦٥  
 سماع أشهب : ١٥٥  
 شرح حدود الامام الأكبر محمد بن عرفة لأبي  
 عبد الله محمد الأنصاري الرصاع : ١٧٦  
 شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن  
 محمد مخلوف : ١٠٨  
 صبح الأعشى للقلقشندي : ٨٥  
 الصناعة العملية لأبي الحسن بن رضاء : ٩٦  
 العتبية : ١٦٤ ، ١٦٨  
 القانون لابن سينا : ٨٦ ، ٩٢ ، ١٠٢  
 كشف الأسرار العملية بدار الضرب المصرية  
 لمنصور بن بعره الذهبي الكامل : ٩٦ ،  
 ١١٨ ، ١٣١  
 مختصر مفردات ابن البيطار : ٩٨  
 مدونة سحنون : ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٧ ،  
 ١٦٣  
 مسالك الأبصار للعمري : ٨٥  
 مقامات الحريري : ١٠٦  
 مفيد العلوم ومبيد الهموم لابن الحشاء : ٨٨ ،  
 ١٠٣  
 المنتقى للباجي : ١٥٢ ، ١٦٢  
 النهاية والتمام لأبي الحسن التيطي : ١٥١  
 وثائق محمد بن القطان : ١٤٧

آداب الحسبة والمحتسب لابن عبد الرؤوف :  
 ١٢٣ ، ١٢٤  
 آداب الحسبة للسقطي : ١٢٣  
 الأدوية المفردة المجدولة : ١٠٢  
 أحكام القرآن لابن العربي : ١٨١  
 كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام : ١٤١  
 البستان للفتح بن خاقان : ٩٩  
 بسط الأرض في الطول والعرض لعلي بن سعيد :  
 ٨٥ ، ٩١  
 البيان والتبيين للجاحظ : ٨٦ ، ٨٧  
 تذكرة الكحالين لعلي بن عيسى الكحال : ١٠٠  
 كتاب التعليم برتبة الحكيم لمسلمة الجريطي : ٨٨  
 تفسير الطبري : ٩٣  
 التلقين للقاضي أبي محمد عبد الوهاب : ١٦٦  
 تنوير الحوالك للسيوطي : ١٥٢ ، ١٥٩  
 جامع مفردات الكتاب المنصوري ، انظر مفيد  
 العلوم لابن الحشاء  
 حاشية كفاية الطالب الرباني للشيخ علي الصعدي  
 العدوي المالكي : ١٥٧ ، ١٦٥  
 الحيوان للجاحظ : ١٢٦  
 خزائن الأدب لابن حجة الحموي : ١٧٥  
 الجماهر للبيروني : ٩٠  
 الديباج المذهب لابن فرحون : ١٠٨  
 الذخيرة في الفروع للقرافي : ١٠٣  
 رسالة ابن عبدون في القضاء والحسبة : ١٢٣

### ٣ - كتابات السكة

---

الله : ١٠٩	أمر بضرب هذه الدراهم أمير المؤمنين عبد الملك
الله أحد : ١٠٧	ابن مروان : ١٤٤
الله أحد ، الله الصمد : ١٠٩	أمر الله بالوفاء والعدل : ١٠٩
الله ربنا ومحمد نبينا والمهدي إمامنا : ١١١	الأمر لله كله : ١٤٥
محمد رسول الله : ١٠٩	بسم الله : ١٠٩
المهدي إمامنا : ١٤٥	القرآن إمامنا : ١٤٥

## جامع مفردات

يتضمن المصطلحات والاستعمالات الخاصة والدارجة للألفاظ الواردة في الكتاب ، وقد أدرجت فيه أسماء النقود . وأضفت إلى هذه بعض البيانات الخاصة بالنقود التي أخذتها من كتب أخرى ، واعتمدت عليها في تقدير قيمتها . إذا كان المصطلح سبق شرحه في النص والتعليقات اكتفيت بالإحالة على الصفحة . الألفاظ مرتبة على أساس الأصل الثلاثي لكل كلمة

شكل : أشكال الفتح ، انظر : شكل : ١١٢  
اشكورية : ٩٢ ، ١٢٣  
أصبع داحس ، علة : ٩٩  
أصبع القاعدة : ١٣٦  
صحب : أصحاب العيار ، ١١٠ — أصحاب  
المقادير : ١٤٠  
إقليميا : ١٠٠  
أكل : تأكل العين ، علة : ١٠١  
إمام : ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥  
إمام الذهب : ١١٤ ، ١٢١ ، ١٣١  
ملح : أملاح : ٩٣ ، ٩٤  
أمن : أمين دار السكة : ( وانظر : ناظر دار  
السكة ) : ١٢٢ ، ١٨٠  
أهل الزمة : ١٧٨ — أهل الزمة من اليهود :  
١٧٨ ، ١٧٤  
أهل السكة = رجال دار السكة : ١٦٠  
أوقية ، أواق ، أوقيات : ١١١ ، ١٤٣ ،  
١٤٩ — أوقية مغربية =  $\frac{6}{3}$  دينار :  
١٤٧ — أوقية مغربية =  $\frac{10}{3}$  درهم  
كيل : ١٤٧ — أوقية مغربية = ٢٠ درهما

آس ، عملة نحاسية ١٠ آس = دينار (الستاس،  
نقود ، ٢٥)  
آنك ، محرق : ٨٦ ، ٩٨  
إبرة من ذهب ( تستعمل في العلاج ) : ٩٩  
أتون الشحيرة : ٩٥  
إمعد : ٨٧  
الأثر = أثر الجروح ، علة : ١٠١  
اجارة الحلي : ١٧١  
أجرة انضراب : ١١٨  
الأجسام الدون : ١٠٠  
أجل العمل : ١١٨  
أدوية سوداوية : ٩٩  
الأرزة = ٤ سمسات : ١٤٦  
زوج : أزواج ، مفردة : الفرد من الأزواج =  
الحديدة التي تطبع بها السكة ، وكان يوجد  
منها اثنتان واحدة لكل وجه من وجهي  
العملة ولهذا يقال أزواج : ١١٦ ، ١٣٦  
أسرب = آنك : ٨٦ ، ٨٨ ، ٨٩  
أسفنجي = خفيف مثقب : ٩٢  
إشفي ديال الفتيح ، وانظر : فتح : ١١٥



١١٦ ، ١١٣  
 ثقل : مثقال ، مثاقيل : ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،  
 ١٤٨ ، بيانات أخرى من المقريرى ، قهود :  
 أول من اخترع الوزن بدأ بالمثقال والمثقال =  
 ٦٠ حبة من حب الخردل البرى المعتدل ،  
 المثقال = ٢٢ قيراطا إلا حبة و = ٧٢  
 حبة شعير ، ص ٢٩ : المثقال =  $\frac{1}{17}$  درهم  
 ص ٤٢  
 ثمن دينار : فهمت من النص ص ١٤٨ سطر  
 ٧ أنه كانت هناك عملة بهذا الاسم والقيمة  
 ثورية ( نورية ؟ ) دنائير : ١١٩  
 جى : المجابى والأموال : ١٧٨  
 الحرب ، علة : ١٠٢  
 جرش : تجريش : ١٣٧  
 جرم = جسم : ١٠٤  
 جزء وأجزاء : ٩٢  
 الجزية : ١٧٩  
 جسد : جسد = مادة أو جسم : ٩٢ - جسد  
 طاهر وأجساد طاهرة : ٩٤ - جسد =  
 جسد : ٨٩  
 جسم : الجسم الشريف : ١٠٠ - جسومة =  
 مادة : ١٣٦  
 جص : ٩١  
 جفف : تجفيف العين إذا كان فيها رطوبة أو  
 سيلان : ١٠٠  
 جلس : أجلس = وضع : ١٣٥ ، ١٣٦  
 جلى : جلاء : ١٢٣  
 جلد : مجلد : ٩٥  
 جمعة = اسبوع : ١٢٤  
 الجنوبية دراهم : ١٤٩ قومتها فى المتن إلى جنوبية  
 نسبة إلى جنوبا . ويرى فرناندو دى لا  
 جرانخا أنها يمكن أن تكون جنوبية كما هي  
 مضبوطة هنا بمعنى جنوبية أيضا ، وذلك  
 اعتماداً على العملة التى أوردتها فى التعليق  
 باسم Genovina و Genovin إذ أن

مربعا : ١٤٥  
 إيالة = دولة أو مملكة : ١٧٩  
 أو كسيد الرصاص : ٨٦  
 بثر : بثور ، علة : ٩٨  
 بخار : بخار ، بواخير : ٩٩ ، ١٠٢ - بخار  
 القم ، علة : ٩٩ - بخار : ١٠٢  
 البدل فى الصرف : ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٦٣ -  
 المبادلة : بيع النقد بمثله عددا : ١٥٧ ،  
 ١٥٩  
 برقع : تبرقع : ١٣٢  
 برد ، يبرد ، مبرد : ١٠٣ ، ١٣٣ - مبرد  
 ومباريد : ١٠٠  
 برع : تبرعات : ١٧٦  
 بزموث : ٨٦  
 بسط : مبسوط = كبير ، واسع : ١٢٢  
 بطل : أبطل : ١٣٤  
 البغلية السود ، دراهم : ١٤٠  
 بلغم لزج ، علة : ١٠٢  
 بندقة ، ج . بنادق = كرة صغيرة : ٩١ -  
 بنادق مزينة : ٩٠  
 بهرجة : ١١٠  
 بورق إفرنجي وأرمنى وزجاجى : ٩٢  
 بوريك = بورق : ٩٢  
 بوط : ١٣٠  
 بيض : بياض العين ، علة : ١٠٠  
 بيت المال : ١٣٩  
 بيع : بيع العين بالعين : ١٥٧ - يبيع : ١٥٦  
 تابكية = اتابكية ، دنائير : ١١٨  
 تبر : ١٠٨ ، ١١٠ ، ١٢٨ ، ١٨٤  
 تنكار : ٩٨ ، ١٢٩  
 توتياء : ٨٧  
 ثقب : ثقب : جمع ثقب : ١٣٣ - ثقبه بمعنى  
 ثقب : ١٢٣  
 ثقف ، ثقف ، ثقاف : مثقف ، مثقفة :

حرف V ينطق بآء ويكون التعريب في هذه الصورة محتفظاً به  
جنوية ، درايم : ١٤٩  
جهر : جوهري : ٨٩ — جوهري الذهب :  
١٠٥ — جواهر الأرض : ١٠٦  
جوز : تجاوز : ١٥٣ — تجويز : ١٣٣  
جوز = ترك : ١٢٠ — جواز الرد في الدرهم : ١٦٣ — الجوز ، دواء : ١٠٢  
جولق الأزواج : ١١٣ ، ١١٦ ، ١٢١ ، ١٢٤  
حبة : ( لاتيني Ovum ويوناني φῶν . انستاس ، تقود : ٢٨ ) تساوى ٠٥ جرام : ١٤٠  
حبة وحبات : ١٠٨ ، ١٢٥ ، ١٤٠ ، ١٤١  
١٤١ — الحبة = ٤ أرزات : ١٤٦  
حبس : محابس : ١٣٦  
حجر : حجارة = املاح : ٩٣ — حجر = جعله كالحجر : ٨٩ — حجر الذهب : ١٠٠ — أحجار الذهب : ٩١ — الحجر الذى يجذب الفضة : ٩٩ — حجر الروشنا : ٨٦ — حجر وأحجار الفضة : ٩٢ — حجر الفلاسفة : ٩٣ — حجر النور : ٨٦ — حجر المسن : ١٢٢ — حجرة مكبرته : ٩٢ — الاحجار = دقاق الآجر والحجر الجير + الملح مناصفة : ٩٥  
حدث : حديث النفس ، علة : ٩٩  
حدد : حد الذهبية : ٨٩ — حد المائية : ٨٩ — حدة : ١٣١ — حدة في العين : ١٠١  
حذق : حذاق = حذق : ٩٦  
حرز : الحرز : ١٨٣ — حرز الدينار : ١٣٥ — حرز الدينار والدرهم : ١١٥ ، ١٢٠ ، ١٣٦  
حرس : حارس : ١٢٦

حشر = خشونة : ٩٢ — حروشه : ١٣٢  
حرى : تحرية الدنانير = فحصها للتحقق من عيارها : ١٢٠  
حرير خر : ١٢٤  
حسب : محتسب : ١٥٥  
حفصى ، دينار : ١٢١  
حسوى ، دينار : ١٢١  
الحسونى ، دينار : ١٢١  
حفز : محفوز = مضبوط : ١٢٠  
حفز : محفوز : ١٣٥  
حقيق : تحقيق : ١٣٦  
حكك : حك : ١٢٢ — حك : ١٣١ — الحكمة ، علة : ١٠٢ — محك = اختبار الذهب والفضة بالحك : ١١٩ — احتكاك الانفاذ ، علة : ٩٨  
حكم : حاكم = رجل من رجال الحكومة : ١١٦ — حاكم البلد : ١١٧  
حلى : حلى مطبوع : ١٣٢ — حلى إنسان = صفاته : ١١٧  
حمى ، يحمى : ١٣٤  
حوز = ملك = حفظ  
حول : حوالة : ١٥١ ، ١٥٦ ، ١٦٠  
خيف : خايف : صفة للمعدن البقي بعد تصفيته بالصهر : ٩٦  
الخالدية ، تقود : ١١٠  
خبث الذهب والفضة ويسمى المرداسنج : ٩٨  
خبث الفضة : ٩٣ — خبث النفس ، علة : ٩٩  
خبط : تخييط : ١٢٤  
ختم : خاتم ، خواتم الملك : ١١٥ — خواتم الله : ١٨٣ — مختم : ١٢٩  
خدم : خادم ، خدام = موظف : ١٧٩  
خرج : درهم أو دينار خارجى : ١٨٠ — طابع خارجى وطوابع خارجية : ١١٦  
خراريب : ١٦٤

حرف V ينطق بآء ويكون التعريب في هذه الصورة محتفظاً به  
جنوية ، درايم : ١٤٩  
جهر : جوهري : ٨٩ — جوهري الذهب : ١٠٥ — جواهر الأرض : ١٠٦  
جوز : تجاوز : ١٥٣ — تجويز : ١٣٣  
جوز = ترك : ١٢٠ — جواز الرد في الدرهم : ١٦٣ — الجوز ، دواء : ١٠٢  
جولق الأزواج : ١١٣ ، ١١٦ ، ١٢١ ، ١٢٤  
حبة : ( لاتيني Ovum ويوناني φῶν . انستاس ، تقود : ٢٨ ) تساوى ٠٥ جرام : ١٤٠  
حبة وحبات : ١٠٨ ، ١٢٥ ، ١٤٠ ، ١٤١  
١٤١ — الحبة = ٤ أرزات : ١٤٦  
حبس : محابس : ١٣٦  
حجر : حجارة = املاح : ٩٣ — حجر = جعله كالحجر : ٨٩ — حجر الذهب : ١٠٠ — أحجار الذهب : ٩١ — الحجر الذى يجذب الفضة : ٩٩ — حجر الروشنا : ٨٦ — حجر وأحجار الفضة : ٩٢ — حجر الفلاسفة : ٩٣ — حجر النور : ٨٦ — حجر المسن : ١٢٢ — حجرة مكبرته : ٩٢ — الاحجار = دقاق الآجر والحجر الجير + الملح مناصفة : ٩٥  
حدث : حديث النفس ، علة : ٩٩  
حدد : حد الذهبية : ٨٩ — حد المائية : ٨٩ — حدة : ١٣١ — حدة في العين : ١٠١  
حذق : حذاق = حذق : ٩٦  
حرز : الحرز : ١٨٣ — حرز الدينار : ١٣٥ — حرز الدينار والدرهم : ١١٥ ، ١٢٠ ، ١٣٦  
حرس : حارس : ١٢٦

خروبه : ١٢٥  
 الحرط : ١٢٤  
 الخردلة = ٤ ورقات نخالة : ١٤٦  
 خزف : ٩١  
 خسف : محسف = مثقب : ١٣٣  
 خطط : خط : ١١٢ — خطوط الدنانير  
 والدرهم : ١١٦ — خطوط الطوابع :  
 ١١٢  
 الخفقان : ٩٩ ، ١٠٢  
 خل : ٩٨ — خلول : ٩٣  
 خلاخل : ١٣٢  
 خلق : تخلق : ١٣٢  
 خيط : ١٧٩ — خيط فضة أو مغزول بفضة :  
 ١٣٣ — أخياط ، جمع خيط : ١٢٣ ،  
 ١٢٤  
 خير : خيار : ١٥١ — الخيار : ١٥٦ ،  
 ١٦٠  
 داء الثعلب : ٩٩ — داء الحية : ٩٩  
 دار السكة : ١١٧ ، ١٣٠ ، ١٣٧ ، ١٨٠  
 دار الضرب : ١١٠ ، ١٧٨  
 دار الضرب المصرية : ١١٨ ، ١٣١  
 دائق ، دوائق ، دوائيق : ١٠٨ ، ١٤٠ ،  
 ١٤١ ، ١٥٣ — الدائق =  $\frac{٢}{٥}$  حبة  
 شعير لم تقشر ، وقد قطع من طرفيها ما  
 امتد (مقريزي ، نقود ، ٢٧)  
 دبغ : الدباغة : ١٧٨  
 دبس دبوسة : ١٣٢  
 دخل أربعين : يفهم من النص أن الدينار  
 القرطبي يساوي ٤٠ درهما قرطبية ، فإذا  
 قيل دينار دخل أربعين كان معنى ذلك  
 دينار قرطبي هذه قيمته ، وإذا قيل درهم  
 دخل أربعين كان المراد درهم قرطبي ترن  
 الأربعون منه ديناراً : ١٤٧  
 مداخلة = زيادة : ١٤٨

درجة الامام : ١٣١  
 درر : إدرار البول ، علة : ١٠٢  
 درس الدراهم والدنانير : ١٣٧  
 الدرهم = مثقال فضة : ١٠٧  
 درهم = مثقال فضة (مقريزي ، ٢٥) :  
 ١٠٧  
 درهم ودرهم : ٢٠٠ درهم = ٥ أواق ،  
 الأوقية = ٤٠ درهما : ١٤٤ —  
 الدرهم = مثقال فضة : ١٠٧  
 (والمقريزي ، نقود ، ٢٥) — الدرهم  
 بمعنى النقود عامة : ١٦٢ — ١٠ دراهم  
 = ٦ مثاقيل ، مقريزي ، نقود ، ٢٨  
 — درهم أبيض ضربه الحجاج ، المقريزي ،  
 نقود ، ٤٢ ، ٤٣ — الدرهم الاسلامي =  
 ٦ دوائق و  $\frac{١}{٥}$  دينار ،  
 (المصباح) — الدرهم الاسلامي المعدل ،  
 عشرة منه = ٧ مثاقيل ، انستاس ٢٣  
 — درهم أسود ناقص ضربه معاوية بن  
 أبي سفيان ، مقريزي ، نقود ، ص ٣٣  
 — درهم أهل مكة = ٦ دوائق ،  
 انستاس ، نقود ، ٢٣ — درهم بجائي  
 منسوب إلى بجاية الجزائر : ١٤٨ —  
 درهم بغلي من ٨ دوائق : ١٤٠ —  
 درهم جوداقي =  $\frac{١}{٤}$  دوائق ، مقريزي ،  
 نقود ، ٢٧ — درهم خالدى ضرب  
 بواسط = ٧ دوائق ، مقريزي ، نقود ،  
 ٤ — درهم دخل : ١٤٧ — درهم  
 دخل أربعين : ١٤٧ ، وانظر : دخل  
 أربعين — درهم زياد : ١٠ منه =  
 ٧ مثاقيل ، مقريزي ، نقود ، ٣٣ —  
 درهم السكة =  $\frac{٧}{١٠}$  مثقال من ذهب :  
 ١٤٢ — درهم السكة المربع : ١٤٥ —  
 درهم سميري ، هو الذي ضربه عبد الملك  
 ابن مروان ، مقريزي ، نقود ، ٣٥ —

دلّة = غش : ١١٦ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ،  
١٧٩

دمس : ١١٨

دهن : دهن ، أدهان المعادن : ٨٩ —  
دهن الجوز العفن : ١٢٢ — دهنية :  
٨٩

دور : دائرة الدينار هي حرزه : ١٣٥

دوقية (دوكات) ، دنانير : ١١٩

دون = ردىء : ١٠٠

دولة = ملك : ١٢٠

دين : المدائيات بالمطالع : ١٨٠

دينار : الدينار والدرهم ، أول من ضربهما :

١٠٦ — الدينار = ٢٤ قيراطا :

١٤٤ — ويساوى ٨٤ حبة :

١٤٠ — وكل قيراط = ٣ حبات ،

١٤١ — الدينار = ١٠ آس ويساوى

وزن درهم اتيكى من الذهب ، ويساوى  $\frac{1}{7}$

أوقية من الذهب (انستاس ، نقود ، ٤٥)

— الدينار = مثقالا من الذهب : ١٠٧ ،

١٤٢ وانظر مقريزى ، نقود ، ٢٥ —

دينار الزكاة =  $\frac{7}{7}$  دينار مهينى : ١٤٥

— الدينار الشرعى ، وزنه : ١٤٥ —

دينار صغير : ١٦٦ — الدنانير من

ضرب الروم : ١٠٩ — دينار عبد

الملك بن مروان : ١٤١ — دينار

العراق = ٢٠ قيراطا : ١٤١ —

الدنانير القائمة : ١٦١ — دينار قرطبى

= ١٠٠ درهم من دراهم الكيل و=

٤٠ درهما قرطبيا : ١٤٧ — دينار

محمدي (مشرقي) : ١٤٩ — دينار

مهينى : ١٤٥ — دينار مكة : ١٤١

— الدنانير والدرهم المكسورة : ١٨٤

— الدينار اليعقوبى = ٨٤ حبة :

الدرهم الشرعى : ١٤٢ — درهم ضرب

عبد الملك بن مروان =  $\frac{50}{5}$  حبة بوسط

حب الشعير : ١٤٤ — الدراهم من ضرب

كسرى وحمير : ١٠٩ — درهم طبرى من

٤ دوانق : ١٤٠ — دراهم الفرس

وأوزانها : ١٠٧ — الدرهم فى الشام ،

قيمتها بالحبات : ١٤٠ — درهم قرطبى :

١٤٨ — درهم قرطبى =  $\frac{1}{4}$  دينار

قرطبى : ١٤٧ — درهم الكيل : ١٤٤ ،

ويساوى ٣,١٢٥ جرام : ١٤١ ،

يساوى  $\frac{2}{3}$  مثقال : ١٤٢ — يتساوى

$\frac{50}{5}$  حبة من وسط حب الشعير : ١٤٤

— ١٠ دراهم كيل = وزن ٧ دنانير :

١٤٤ — الدرهم الكيل ومقداره :

١٤٤ — درهم الكيل الدخلى =  $\frac{1}{6}$

درهم مهينى صغير : ١٤٨ — الدراهم

المجموعة : ١٦١ — الدرهم المركن :

٢٠ منه فى الأوقية و ٣ فى الدينار :

١١١ — الدراهم المسكوكة الوازنة

الحالصة : ١٨١ — الدرهم فى مصر ،

قيمتها بالحبات : ١٤٠ — الدرهم المكروه

عليه نقش فارسى ، مقريزى ، نقود ، ٤٣

— الدرهم الموحدى : ١٤٥ — درهم

الموحدين هو درهم السكة المربع = ٢٨

حبة : ١٤٥ — الدرهم المؤمنى : ١٤٥

— الدراهم الناقصة : ١٨١ — درهم

يعقوبى =  $\frac{1}{69}$  أوقية وسبب ضربه :

١٤٨ — الدراهم اليعقوبية : ١٤٠ —

درهم يعقوبى صغير =  $\frac{1}{3}$  درهم محمدي :

١٤٩ — ويساوى  $\frac{1}{69}$  أوقية مغربية :

دق : دقاق = شىء مدقوق أو مسحوق :

الذرة = جزء من ١٠٢٤ جزء من حب

الشعير : ١٤٧

ذمى ، ذميون : ١٥٦ وانظر أهل الذمة :

١٥٦

ذهب : ذهب دون = لم يتم صهره وتصفيته :

٩٦ — الذهب بالذهب ربا : ١٥٧

— الذهب بالذهب والورق بالورق ،

١٥١ — ذهب حشر : ١١٩ —

الذهب ومشتقاته واستعمالها في العلاج :

٩٨ — الذهب المنسوج بالفضة : ١١٩

— ذهب ، جمع ذهب : ١٢١

الربا : ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ،

١٨١

ربط : مرابطة = مرابطة ، دنانير : ١١٨

— مرابطة : ١١٩ ، ١٤٩

ربع : تربع : ١٣٦

ربي : تربية الأعداد : ١٣٥

رتبة = وزن : ١٠٣

ردد : الرد في الدرهم : ١٦٢ — الرد في

التقود : ١٥١ — درهم مردود :

١٦٥

ردع = قص الاطراف ، هذب — مردوع ،

ترديعة : الآلة التي تستعمل في الردع

والترديع : ١٢٠

رسم واجب الصكة : ١١٨

رسم : رسوم = وثيقة : ١٨١

رشح : ترشيح : ١٣٢

رصاص : ٩٢ ، ٩٤

الرصاص الأسود : ٨٨

رصاص قلبي أسود : ٨٦

رصع : ترصيع = تزيين الحلى بفصوص من

الجواهر الكريمة : ١٠٣

رطب : رطب = مرن ، لين : ١٣٣ —

رطوبة : ٨٩ — الرطوبات اللزجة =

الأورام والبثور : ١٠٢

رطل : رطل : ١٦٠ — رطل بالثناقل :

١٥٩ — رطل : ١٤٩ — الرطل =

١٢٨ درهما كيلا : ١٤٣ ، ١٤٤ —

الرطل = ١٢٨ درهما من درهم الكيل :

١٤٦ — الرطل = ٤٨٠ درهما ( ١٢

أوقية × ٤٠ درهما ) ، مقریزی ،

تقود ٢٦٠ — رطل بغدادى : ١٤٦ —

الرطل في المغرب والأندلس : ١٤٣ —

مراطلة : ١٥١ ، ١٥٦ — المراطلة بيع

التقد بمثله وزنا : ١٥٧ ، ١٥٨ ،

١٥٩ ، ١٦٤

الرماء = الربا : ١٥٧

رهان ، جمع رهن : ١٨٠

روح وأرواح : ٩٣

روح التوتيا : ٩٣

روح الورد : ٩٣

ريش ، يريش : ١٣٤

زبد البورق الزجاجي : ٩٢

زبد الثغر ، علة : ١٠١

زبرة : ١٣٥

زجاج : مزجج : ١٣٢ — يرى لاجرانخا أن

الحلية المزججة قد تكون حلية تطلی —

أو جزء منها — بدهان ثم تدخل القرن

وتخرج منه ذات بريق معدنى

الزرجانية ، دراهم : ١٤٩

زرائخ : ٨٦

الزكاة : نصابها الشرعى : في كل ٢٠٠ درهم

٥ دراهم وفي كل ٥ أواق من الفضة ٥

دراهم وفي كل ٢٠ دينار ١ دينار

(مقریزی ، تقود ، ٣٠ ، ٣٦) —

نصابها من الورق ٢٠٠ درهم : ١٤٤ —

نصابها من الدراهم الصغار يعقوبية ١٨

أوقية مغربية : ١٤٧ — نصابها من

الدنانير المرينية : ١٤٨ — نصابها الشرعى

العتيق ، علة : ١٠١ — مسيل ج .  
 مسايل : ٩٠  
 شبيب : شب : ٨٧ ، ٩٥ — شبيب ، يشبيب :  
 ١٣٥ ، ١٣٦ — شبوب ، جمع شب :  
 ٩٤  
 شجر ، يشجر : ١٣٢ — شجيرة وشجائر :  
 ٩٥ ، ٩٦ ، ١٢٩ ، ١٣٢ — شجيرة الذهب  
 والفضة : ١٠٠ — تشجير الذهب : ٩٦  
 شحم العنز : ١٢٢  
 شخص ، أشخاص : ١١٣  
 شد النار = أوقدها : ٩٤  
 شرب : الشراب ، علة : ٩٨  
 شرح : انشرح ، ينشرح ، انشراح ، منشرح  
 = اتسع ، انبسط : ١٢٠  
 شرح : مشرحة : ١٣٦  
 شطط : شط ، الشط ، انظر شاط : ١٢٠  
 شعب = كسر : ١٦٨  
 شغل : مشغل ، مشغلون = موظف : ١٧٩  
 شفف : مشفشف : ١٣٥ ، ١٣٦  
 شقف : ١٣١ — شقف نخار = طبق أو  
 شيء في هيئته من الفخار : ١٢٩  
 شكل : شكل الميزان : ١٢٣ — أشكال  
 الفتح : ١١٢ — شكل النقود : ١١٨  
 شمع : ١٠٤ ، ١٠٥  
 شور : المشورة : ١٥٦  
 شوكة القبة : ١١٩  
 شوكة اللسان ( في الميزان ) : ١١٩  
 شهد : شاهد وشهيد وشهود وشاهدا (شهيذا)  
 دار السكة : ١١٣ ، ١١٤ ، ١٢١ ،  
 ١٢٢ — شاهدا الموضع : ١١٧  
 صابون منشف : ٩٢  
 الصاع = ٤ أمداد : ١٤٣ ، ١٤٩ —  
 الصاع =  $\frac{1}{3}$  رطل ( انستاس ، تقود ،  
 ( ٣٩

بصفة عامة : ١٤٨  
 زود : زوائد الرصاص : ١٢٤  
 زئبق : ٨٦ ، ٩٦ — زبق ، يزبق : ٩٧  
 زمام = دفتر أو سجل : ١١٤  
 زول : مزول : ١٧٠  
 زيق ، ج . أزياق : ١٢٠  
 الزيوف : ١١٠ ، ١٨٤  
 سبتي ، دينار : ١٢١  
 سبك : سبك ، يسبك : ٩٧ ، ٩٥ — السبك :  
 ١٢٢ — السبك والتصفية : ١٨٤ —  
 سبيكة : ١٢١ ، ١٢٩ ، ١٣١ — سبايك  
 تعليق دمس : ١١٨ — سبايك الذهب :  
 ١٨٤  
 الستوق ، الستوقه : ١١٠  
 سجل يسجل = برد يبرد — طحن ، يطحن :  
 ١٠٠ — سحالة : ٩٩ ، ١٠٢  
 سرح : تسريح وانظر شرح تشریح : ١٣٥  
 سرسم ، سرسيم = المادة الغريبة القليلة التي  
 تبقى بعد تصفية الذهب النقي : ٩٦  
 السمع : ١٥٦  
 سسك سسك ، يسك : ١٠٦ — السكة :  
 ١٦٠ ، ١٧٦ — السكة = الحديد  
 التي يطبع بها الدينار والدرهم : ١٠٩  
 — سكة بمعنى نقود : ١٠٨ — سكة  
 سجالسة : ١٢٢ — السكة السلطانية :  
 ١٨٤ — سكاك وسكاكون : ١١٤ ،  
 ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ،  
 ١٢٤ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٣٧  
 السلم : ١٦٥  
 سمح : السمع ، مساحه : ١٥٧  
 سمر : سامر : ١٢٦ — سمار : ١٣٥ —  
 مسمار : ١٣٥ — مسمرة : ١٣٦  
 سوق الصرف : ١٧٤  
 سيل : سيالة ، سيالة ، علة : ١٠١ — السيل

الطبخ = الطبخ : ٨٩ — طبخ : الطبخ =  
 الصهر : ٩٦ — الطبخ : ٩٦  
 الطبرية ، دراهم ، صحتها البصرية : ١٤٩ —  
 الطبرية العتق ، دراهم : ١٤٠  
 طبع : طبع العملة : ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ،  
 ١٢٠ — طابع وطابع : ١١٢ ، ١١٥ ،  
 ١١٦ — طابع التجويز : ١٣٣ —  
 طابع الملك : ١١٧ — طبائع ، جمع  
 طابع : ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٣٠ — طباع  
 وطبايع : ١١٠ — المطبوعات =  
 النقود المسكوكة : ١٨٤ — مطبوع  
 بالسكة السلطانية : ١٨٤  
 طرف : اطراف من حديد = قطع رفيعة ،  
 ابر : ١٢٥  
 طرق : مطرقة : ١١٧  
 طعم : اطعم ، يطعم = أضاف مادة إلى أخرى  
 اثناء عملية خلط أو سبك : ٩٥  
 طوى : مطوية : ١٣٦  
 طين ، يطين : ١٣٠  
 عرض وعروض : ١٠٦ — معرضية ، انظر فضه  
 ظفر : مظفرية ضرب أزبك ، دنانير : ١١٨  
 عدل : التعديل = اعداد قطعة الذهب أو  
 الفضة للطبع تقودا : ١٢١  
 عدن : معدن ، ج : معادن = منجم : ٨٧ —  
 معادين ( بنفس المعنى ) : ٨٥ ، ٩٠ —  
 معدنى ومعدنيون = المتخصصون فى  
 المعادن : ٨٥  
 العرف : ١٦٢  
 عرق وعروق : ٩٢ — عرق الابطين ، علة :  
 ٩٨  
 عروس : ١٣٠  
 عزز التعزيز : ١٨٤  
 العسل ، دواء : ٩٩ ، ١٠٢  
 عشر : عشر درهم : ( ص ١٤٧ سطر ٩ )

الصباح = النهار : ٨٩  
 الصبارة : ١٧٨  
 الصباغة : ١٧٨  
 صحب : صاحب الاشغال : ١٣٨ — صاحب  
 الدرهم المربع أو المكن ، محمد بن تومرت :  
 ١١١ ، ١٤٥  
 الصداق : ١٤٣ ، ١٤٧  
 صرف : الصرف : ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ،  
 ١٧٨ ، ١٧٩ — الصرف بيع الذهب  
 بالفضة أو احدها : ١٥٧ — الصرف على  
 التصديق : ١٦٦ — الصرافون : ١٥٥ ،  
 ١٥٦ — الصرف والبيع : ١٥٥ —  
 انصراف الجملة بالاجزاء : ١٦٤ —  
 مصارفة : ١٣٧ ، ١٧٤ ، ١٧٧  
 الصرع ، علة : ٩٩  
 صغار ، دراهم : ١١٧  
 صفحة مجلد : ٩٥  
 صفر : الصفارة : ١٧٨ — صفر = نحاس :  
 ٩٣  
 صفى : التصفية : ١٨٤  
 صنجة وصنج : ١٠٥ — صنجة من حجارة :  
 ١٢٤ — صنجة من حديد : ١٢٤ —  
 صنجة من زجاج : ١٢٤ — الصنج التى  
 هى إمام : ١٢٠ — صنج الوزن والعيار :  
 ١١٤  
 صيغ : صائغ ، صاغة ، صياغة : ١١٦ ، ١١٧ ،  
 ١٧٨ ، ١٧٩  
 ضرب : ضرب ازبك : ١١٨ — ضرب  
 السكة : ١٦٠ — ضرب سلطان الوقت :  
 ١٨٤ — ضرب على : ١١٥ — ضراب  
 وضرابون ، مصطلح مصرى بمعنى سكاك :  
 ١١٨  
 ضعف العيار = نقصه : ١٢٢  
 ضمن الضمان : ١٦٠ ، ١٦٧

عيون قطران : ١٢٧ — عيون كباريت :  
١٢٧ — عيون نار : ١٢٧ = عين  
وأعيان بمعنى نوع وأنواع : ١٢١ ،  
١٥٨

غرم : مغرم : ١٧٩  
غسل : ٩٠ — غاسول وغسولات ٩٣ —  
غسيل : ٩٠  
غشش : غش السكة : ١٧٤ — غش على :  
١١٧

غلظ : ١٣١  
غلاف : غلاف الميلاق : ١٢٢  
غيب : غائب : مصطلح فقهي يستعمل في  
الصرف والبيع بمعنى السلعة أو العملة غير  
الموجودة ساعة العملية : ١٥٢ ، ١٥٧  
فتح كتابة العملة : ١١٥ — فتح الضرب  
بدار السكة : ١٨٠ — الفتح : ١١٥ ،  
١٣٦ — فوائح الطوابع الخارجية :  
١١٦ — الفتيح : ١١٥  
خجره ، فخائر : ٩٧ — خيرة ، فاجر : ٩٧  
خم : ٩١  
فرد : فرد (دينار) ، فرود بيضاء ، مفرد :  
١١٢ — الفرادى والفراد والمفردة :  
١٦١ — الفرد من الأزواج ، وهو  
الواحد منها . انظر أزواج تحت زوج :  
١٣٥ — مفرد : ١١٢ — المنفردة ،  
دنانير ودرهم : ١٥٨

القرض : ١٣٧  
فرغ : مفروغ : ١٢٤ — مفروغة : ١٣٢  
— المفرغة ، درهم : ١٨٤  
فرفيرى = أحر : ٩٢  
فرن السبك : ١٢٢  
فرن الشحيرة : ١٣٠  
فرن الطبخ : ٩٦  
فسخ البيع : ١٦٨

يفهم من النص أنه كانت هناك عملة صغيرة  
تسمى عشر درهم ، أى أن هذه قيمتها ،  
وربما كانت هذه تقابل الفلوس في  
المشرق : ١٤٧ — عشر دينار : يفهم  
من النص أنه كانت هناك عملة بهذا الاسم  
والقيمة : ١٤٧ سطر ١٢ — عشور :  
١٢٩ — عشر ، والأعشار اللازمة شرعا  
لأهل الذمة والأقطار التي تجب فيها :  
١٧٩

عصر = تصفية : ٩٠  
عصير الليمون = خل : ٩٣  
عظم : ٩١  
عظم = حجم : ١٠٤ ، ١٠٥  
عقب : عقوبة من يكسر الدراهم والدنانير :  
١٨٢  
عقد بيع : ١٥٩  
علق : علاقة قبة الميزان : ١٢٤ — علاقة  
الميزان : ١٠٣ — علاقة الميلاق : ١٢٢  
— تعليق : ٩٦ ، ١١٨  
علم : اعلام : ١٧٠ — متعلم ، متعلمون =  
صبيان : ١١٧ — معلم ومعلمون :  
١١٧ — معلم حداد : ١١٦  
عمد : عمود الميزان : ١٠٣ ، ١٢٣  
عمر : العمرة : ١٢٥  
عمل : عامل الحراج : ١٨٤ — عمال وعمالون  
= عامل وعمال : ٩٨ ، ١١٧

عنبر ورد : ٨٦  
العتون : ٩٧  
عهد ، عهدة : ١٦٠  
عوض : المعاوضات : ١٧٦ ، ١٨١  
عير : العيار : ٩١ ، ١١٠ — العيار  
المصرى : ١١٨ — العيارات : ١١٨  
عين : عين وعيون = بئر وآبار ، منجم :  
١٢٧ — عيون زئبق : ١٢٧ —



القرع علة : ٩٩  
 قردون : قردول : ١٦٩ . ربما كانت القرقرن  
 أقرب قراءة إلى الأصل ، ويرى لاجرانجا  
 أنه ربما كان محرفا عن القورون معرب  
 الاسبانى Corona  
 القروى : مثقال من الذهب كان أساس المعاملة  
 فى جميع بلاد الصحراء ويساوى  $\frac{7}{8}$  دينار  
 مرينى  $+\frac{1}{4}$  ثمن دينار مرينى : ١٤٨  
 قرطوبى = قرطبي : ١٤٨  
 قزدير = قصدير : ٨٦  
 قصبه الميزان : ١٢٣  
 قضى : تقاضى = مبادلة أو اقتضاء الدين :  
 ١٥١ ، ١٦١ — قضاء = رد الدين :  
 ١٦٣  
 قطر = جزء إدارى أو ضريبي من الدولة :  
 ١٧٩  
 قطرالا : ١٣٤  
 قطع : قطع يد السارق = ١٤٣ — نصابها  
 $\frac{7}{11}$  ١٨ عشر درهم : ١٤٧ — قطع  
 الدنانير والدراهم : ١٨٢ — قطع الذهب  
 والفضة : ١٥٤  
 قفة ، ج . قفف : ١٢٣  
 قلب الدراهم والدنانير : ١٣٧  
 قلع : اقلع = أزال : ٩٤ — اقلع ، جمع  
 قلع : ١٣٠ — اقلع ومقلع : ١٣٠  
 قنت وقنوت : ١٢٠ ، ١٣٦  
 القنيه = الاقتناء : ١٦٧  
 القنطار : ١٤٩  
 قول الشهر : ١١٤  
 قوم : قائم = موجود : ١٦٤  
 قيراط وقراريط : ١٠٨ ، ١١٧ — قيراط = ٣  
 حبات : ١٤١ ، ١٤٤ — القيراط فى العراق  
 =  $\frac{1}{14}$  من درهم الكيل الذى يزن  
 ٣ ، ١٢٥ جرام : ١٤١ — تفصيلات

فص ، فصوص : ١٠٣ — فص من حجر  
 كريم : ١٠٠  
 فضض : فضة ذهبية : ٩٦ — فضة مخلوطة  
 بالرصاص : ٩٤ — فضة مشوبة : ١٣٢  
 — فضة معرضة : ١٣٢ — فضة ملونة  
 بنذهب : ٩٦ — فضة موبلة : ١٣٢  
 — فضة نقرة مفروغة : ١٣٢  
 فضل : فضل صياغة الحلى وضرب السكة :  
 ١٦٠ — فضول الأجرة للصناع : ١١٠  
 — تفاضل فى الوزن : ١٥٩ ، ١٦٣  
 فلز : ٨٦  
 فلس ، يفلس — تفليس : ١٣٥ ، ١٣٦ —  
 فلوس : ١٦٣ — فلوس الهند : ١٢٤  
 الفتون : ٩٧ — وانظر العنتون . ويقترح  
 لاجرانجا قراءتها الغرينون تعريب من  
 الاسبانية grañon مصغر grano أى الحبة  
 أو الفندون fundón بمعنى المنصهر من فعل  
 fundir أو الفشيون fusión بمعنى المختلط  
 فوت : فائت = بمعنى ضائع أو منصرف :  
 ١٦٤  
 فيد : فايد دار السكة : ١٣٧ — الفايد  
 والعايد : ١١٣  
 قار : ٨٧  
 قبل : ٨٨  
 قدح : مقدح = مرفوع الجوانب : ١٢٣  
 قرب : تقرب : ١٣٦  
 قرح : القروح ، علة : ١٠١ — قروح  
 عفينة : ٩٨  
 قرض : قرض . يقرض : ١٢٠ — قرض  
 الدراهم : ١٨١ ، ١٨٣ — قرض السكة :  
 ١٧٤ — القراض ، مصطلح فقهي :  
 ١٦٣ — المقاريض ، جمع مقرض ، وهو  
 ما يستعمل لقرض النقود : ١٨٤ —  
 مقاريض ، جمع قرض : ١٦٤ —  
 مقروض ، درهم أو دينار : ١٨٠

لز ، يلز — تلز : ١٠٣  
 لز : ملزم : ١٧٩ — ملتزم : ١٧٤  
 لسان الميزان : ١٢٣  
 لصاق : ١٣٢ ، ١٧٩  
 لطم بالمطرقة : ١٣٤  
 لقط : لقاط : ١٢٩  
 ماء واحد : ١٣٢  
 ماوى = مائى : ٨٨  
 مثقال ، انظر ثقل : ١٠٨  
 محض ، الذهب ومحضة ، فضة : ١١٠  
 محك = انظر حكك : ١١٩  
 محمية ، دراهم : ١٤٩  
 مدد : مداد ، مداذون : ١٣٣  
 المد =  $\frac{1}{3}$  رطل : ١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٤٩  
 مرتك : ٨٦ ، ٩٨  
 مرداسنج : ٩٨  
 مرط : صراط : ١٢٩ ، ١٣٠  
 مردنشى ومردانشى ، دينار : ١٢١  
 مرقشيتا : ٨٦  
 مرقشيطه القصدير : ٨٦  
 المس = النحاس : ١٠٠  
 المسك ، دواء : ٩٩  
 مشق : ميشق : ١٢٩  
 مصار قبة الميزان : ١٢٣  
 مفراد : انظر فرد : ١١٢  
 مكشيتا : ٨٦ — وانظر مرقشيتا  
 منيل ، انظر : نيل : ١٣٢  
 مير : الميارة : ١٧٨  
 ميع : مايع = سائل : ١٠٣  
 ميل ، يتكحل به : ٩٩ — ميل من الفضة :  
 ١٠٢  
 ميلمق : ١٠٣ ، ١٢٢ ، ١٣١  
 مها : مهاة (ج . مها) : ٨٧  
 موبلة : ١٣٢ — وانظر فضة

من انستاس ، ققود ، ص ٢٨ : قيراط  
 مكة = ربع سدس ( $\frac{1}{24}$ ) دينار —  
 قيراط العراق =  $\frac{1}{3}$  من الدينار (عن  
 القاموس) — وزنه عند الجوهرين =  
 $\frac{1}{4}$  دانق = ٤ حبات — وأصله  
 كيراتيون اليونانى  
 كارة : ١٣٤ ، ١٣٥ — كارتها : ١٣٦  
 كبر : كبار ، دراهم : ١١٧  
 كبريت : ٨٧ ، ٨٩ — الكبريت  
 الأصفر : ٩٥ — كبريت ، انظر  
 عيون كبريت — مكبرته ، انظر حجرة  
 — كبريتات الفضة والنحاس : ٩٥  
 كنية = كتابة العملة : ١٢٠  
 كل : ٨٦ ، ٩٩ — كحوله : ١٢٢  
 كرش — تكريش : ١٣٠ ، ١٣٣  
 كروبة : ١١٤  
 كرم — تكريم : ١٣٤  
 كسر الدنانير والدراهم : ١٨١ ، ١٨٢  
 كشفه ، ج . كشاف : ٩١  
 كفة الميزان : ١٠٥  
 كفر : كفارات الأيمن : ١٤٣  
 كفل . كفالة : ١٥١  
 كلس : ٨٧  
 كاف : كاف : ١٣٥ — تكاليف : ١٧٩  
 كوجل : ٩٢ ، ٩٤ — كوجل عظم وجص :  
 ٩١ — كوجة ، بنفس المعنى : ١٣٢ ،  
 ١٣٣  
 كورة = كرة : ١٢٤  
 كوى : مكوى الذهب : ٩٩  
 كير : ٩١ ، ٩٢  
 كيل : المكيال مكيال مكة والميزان ميزان المدينة :  
 ١٤٢  
 كيماوى ، كيماويون : ١١٦  
 اللحم الزائد فى القروح : ٩٨

موج : تمويج : ١٣٠  
 مؤمنية ، دراهم : ١٤٩  
 النار والنيران : ١٢٦ — نار حطب : ١٢٨  
 — نار حطب البلوط اليابس : ١٣٠  
 — نار خم : ٩٢ ، ١٢٨ ، ١٣٣ —  
 نار الفحم السنط : ٩٦  
 نجر ناجز : ١٥٢ ، ١٥٧ — مناجزة :  
 ١٥٢ ، ١٥١  
 نجى : مناجاة = اتصال : ١١٦  
 نحس نحاس : ٨٦ ، ٩٤  
 نرخشيتا = مرقشيتا : ٨٦  
 نش- = نص ، مقريزى ، تقود ، ٢٦  
 نص = نص أوقية أو نش = ٢٠ درهم ،  
 مقريزى ، تقود ، ٢٧  
 نصب : نصاب الزكاة : ١٤٢ — نصاب  
 الزكاة ٢٢٤ ديناراً فضة صغيرة عشرية :  
 ١٤٧ — نصابها ١٨ أوقية مغربية :  
 ١٤٧ أو  $١٧\frac{1}{٧}$  دينار مريى أو ١٨  
 أوقية فضة : ١٧٣  
 نصف دينار موحدى : ١١١  
 نصف قيراط : ١١١  
 نظر : الناظر ، وناظر دار السكة : ١١٢ ،  
 ١١٤ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١١٩ ،  
 ١٣٠ . وانظر : أمين دار السكة .  
 النظرة فى الصرف : ١٥٢ ، ١٥٦  
 نفخ : نفاخت : ٩٨  
 نقد : النقد = الخالص من الفضة والذهب :  
 ١٠٨ — النقد هو الذهب والفضة :  
 ٨٦ — النقود المحمدية ، فى الأوقية منها  
 ٢٣ درهما : ١٤٩ — النقود فى أيام  
 عمر : ١٠ درهم = ٦ مثاقيل ،  
 مقريزى ، تقود ، ٣٢  
 نقر : نقرة : ١٣٣ — نقر الفضة : ١٨٤  
 — نقرة مفروغة ، فضة : ١٣٢

نقص : ناقص ، درهم أو دينار : ١٦٦  
 نقط ، ينقط ، علة : ٩٩  
 نورية ، دنانير : ١١٩  
 نوشاذر ، نوساذر : ٨٦  
 نوى : نواة : ١٢٥ — النواة من الخروب :  
 ١٢٥  
 نيل : منيل : ١٣٢ — من نيل معرب من  
 اللاتينية nigellum ، بالفرنسية nielle  
 وبالاسبانية niela معناه الزخارف أو  
 الأشكال التى تحفر فى حلى الذهب ثم يملأ  
 موضع الحفر بمادة سوداء تتكون من  
 مزيج من الفضة والرصاص والنحاس  
 المذابة . ورد ذكره فى جامع أخبار بنى  
 عباد لراينهارت دوزى III, 16, Abbad.,  
 والمنيل على هذا هو المزين بهذه الزخارف  
 بالفرنسية niellé وبالاسبانية nielado .  
 انظر دوزى ، ملحق القواميس ٢/  
 ٧٤٣ ب  
 الهبيرة ، تقود : ١١٠  
 هرس : مهراس : ١٢٩  
 همزة الخط : ١١٢  
 الهودية ، الدراهم : ١٤٩  
 وجب : ايجاب : ١٣٩  
 وجع : أوجاع القلب : ٩٩  
 ودع : مودع = مخزن : ١١١ ، ١٢٥  
 ودك رأس العنز : ١٢٢  
 ورق وأوراق : ١١٠ — الورق بالورق ....  
 ١٥١ ، ١٥٧  
 الورق بالورق ربا : ١٥٧  
 ورقة النخالة = ٤ ذرات : ١٤٧  
 وزن : وازن ، درهم أو دينار : ١٦٦ —  
 الوزن على أهل مكة : ١٤٣ — ميزان :  
 ١٠٣ — ميزان وموازين الباعة : ١٢٣

ولى : ولاية القصبة : ١٧٩  
 وهج ، يوهج : ١٣٤  
 ياقوت ، يواقيت : ٨٧  
 ييس = جف : ٨٩  
 اليعقوبية ، الدرهم : ١١١ — اليعقوبى ،  
 ذهب : ١٢١ — وانظر : درهم  
 ودينار  
 اليهود : ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٣٩ ،  
 ١٧٩ — وانظر أهل الذمة  
 اليوسفية ، نقود : ١١٠  
 يوم : مياومة : ١١٣

— ميزان الطارين : ١٢٣ — ميزان  
 معلق : ١٢٣ — ميزان النقد : ١٢٣  
 — ميزان مكة : ١٤٢  
 وسخ ، ج . أوساخ = الأجسام الغريبة التى  
 تختلط بالمعادن : ٩٤  
 وسق الوسق = ٦٠ صاعا : ١٤٣ ، ١٤٦  
 — الوسق : ١٤٩  
 وظف : وظائف — ضرائب : ١٧٩  
 وعد : مواعدة : ١٥١  
 وفق الأوفاق : ١٠١  
 وقد : متوقد القرن : ١٣٠